الإرهاب والرئيس

تأليف
محمد الطويل

الزهراء للإعلام العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

الزهراء للإعلام العربى
قســـم النشــر

ص.ب : ١٠٢ مدينة نصر - القاهرة - تلغرافياً : زاهراتيف - تليفون ٦٠١٩٨٨ - ٢٦١١١٠٦ - تلكس ٩٤٠٢١ رائف يوإن فاكس ٢٦١٨٢٤٠
P .O : 102 Madinat Nasr - Cairo - Cable : Zahratif - Tel : 601988 - 2611106 - Telex : 94021 Raef U .N fax 2618240

بسم الله الرحمن الرحيم

«وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ
وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ»

صدق الله العظيم
فصلت/٣٣

الطبعة الأولى
١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ هـ

الجمع التصويري والتجهيز
بالزهراء للإعلام العربي

مقدمة

منذ بداية تصعيد وتكثيف العمليات الإرهابية فى أواخر عام 1992 وكنت منزعجا بشدة كباقى مواطنى مصر، وأفكر مليا حول هذه العمليات والأحداث ولا أجد سببا أو مبررًا واحدًا لها اللهم إلا إلحاق الخسائر فى الأرواح والأرزاق . وأتعجب مما يتردد من شعارات لهؤلاء الإرهابيين مرتكبى هذه الحوادث والتى تهز الإحساس بالأمان لدى المواطن الذى يشعر أيضًا أنه فى أى موطئ لقدمه داخل بلده معرض أن تنسفه قنبلة أو تودى به رصاصة أو عشرات منها أو على أقل سوء تلحق به عاهة جسيمة ، وهذه العمليات لا تفرق بين رجل وامرأة ، وطفل وشيخ ، ومسلم ومسيحى ، مصرى أو سائح .

وتحيرت فى هذا الأمر حتى إننى شعرت بأن هذه العمليات الإرهابية ومرتكبيها لا يمكن أن يكونوا مصريين مسلمين أسوياء ومؤمنين بقدر ما أنهم عملاء لقوى أو جهات أجنبية ، لأنهم يلحقون أفدح الخسائر بالشعب والبلد أكثر ما يمكن فعله من أعداء معينين ، أو ما فشل فيه الأعداء .. أى أعداء .

ثم هدانى تفكيرى لوضع دراسة حول هذه القضية والتى سببت لى الأرق والقلق والغضب والانزعاج ، فما أسوأ ما تفقده من أمان وسلام .. والإسلام سلام فما الذى يجرى إذن ؟!

وربما كانت أولى أفكارى حول هذه الدراسة قد بدأت تتخذ منهجًا واضحًا عندما حضرت وعايشت مناقشة مجلس الشعب لهذه القضية فى يوليو 1992 ثم فى شهرى مارس وأبريل 1992 بقاعة مجلس الشورى أيضًا وقد استغرقت هذه القضية تفكيرى فلم أجد بدا من تأجيل أو تنحية أحد الكتب التى قد بدأت إعدادها وذلك للتفرغ والانتهاء من دراسة قضية الإرهاب .

وقد وضعت بعض الأسئلة نصب عينى وذلك سعيًا للإجابة عنها وتلمسا لاستيضاح أبعاد وجوانب هذه القضية الخطيرة ومنها : ماذا عن زراعة التطرف فى مصر وكيف نشأ جنينا ثم خرج إلى الحياة بكل هذه الشراسة ؟ وكيف اتهم السادات وبعض معاونيه فى صناعة هذا التطرف فى فترة السبعينيات وإلى أى مدى صحة أو خطأ ذلك ؟ .

وفي كل الأحوال هل الإرهاب ذا هوية محلية بحتة أم أجنبية ؟

وهل يمكن أن يكون الإسلام هدفا للإرهاب وليس مصر فقط ، بمعنى هل هناك حرب ضد الإسلام والمسلمين بما فيهم مصر كدولة محورية وهامة بالنسبة للعالم الإسلامي العربي ؟

وماذا عن موقف الولايات المتحدة الذي يبدو متناقضا بالنسبة للتطرف والارهاب حيث يبدو تشجيعا في جانب ويبدو مضادا فى جانب آخر ، فما هى الحقيقة فى موقفها ؟!

وهل للإرهاب مناخ مناسب وتربة صالحة لنمو هذا الإرهاب فى تصعيد عملياته وحوادثه ؟

وأخيراً ماذا عن الإرهاب وحصاره للرئيس حسنى مبارك الذى يعتبر رمزاً لمصر وللنظام الحاكم ، ولماذا تتصاعد العمليات الإرهابية عند كل تجديد فترة رئاسة له بدءا من توليه الحكم فى أثناء قمة التصعيد الإرهابى فى أكتوبر 1981 باغتيال الرئيس السادات . ومرورا بالعمليات الإرهابية فى 1986 وأخيراً قبيل تجديد فترته الثالثة فى شهر أكتوبر 1993 . وما هو موقف الشعب من الإرهاب ، وما هو موقف الرئيس من ذلك الارهاب وإلى أى مدى وصل الصراع بينهما وما الغرض من العمليات الارهابية المضادة لبعض عناصر السلطة القريبة من الرئيس ؟!

ولا شك أن هذه التساؤلات كانت تدور بخلدى أثناء متابعة مناقشات مجلسى الشعب والشورى لهذه المشكلة ، ومحاولة السعى للإجابة عنها من خلال هذه المناقشات ومراجع أخرى.

وكانت اللجنة العامة لمجلس الشورى برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى كلفت لجنة الأمن القومى والشئون العربية والخارجية برئاسة الدكتور مفيد شهاب بوضع تقرير حول هذه القضية لمناقشتها من جانب أعضاء المجلس والذى وصل عدد المتحدثين منهم إلى 108 عضواً وكانت مناقشات مستفيضة وصريحة وجريئة وصادقة وأتت ثماراً إيجابية ، فقد تابعها الرأى العام باهتمام وتجاوب مع الكثير مما طرح من أفكار وآراء طرحت فى هذه المناقشات ، وبذلك يكون مجلس الشورى قد نجح فى تعبئة الشعور العام ضد الإرهابيين ، وقد تجلى ذلك بصورة واضحة فى مشاركة الشعب للشرطة فى مواجهة ومطاردة هؤلاء الإرهابيين .

وأما مجلس الشعب فقد شكل رئيسه الدكتور أحمد فتحى سرور لجنة خاصة برئاسة وكيل المجلس سيد راشد وذلك لتدارس هذه القضية ووضع تقرير عنها يطرح على الأعضاء للمناقشة ، وقد عقدت اللجنة أيضًا جلسات استماع لبعض المسئولين والمفكرين والكتاب وبالفعل فقد انتهت من وضع التقرير والذى تمت طباعته أيضًا إلا أنه وفجأة أصبح أسير المخازن ولم يسمح بتوزيعه أو نشره ، ولا يعرف السبب فى ذلك .

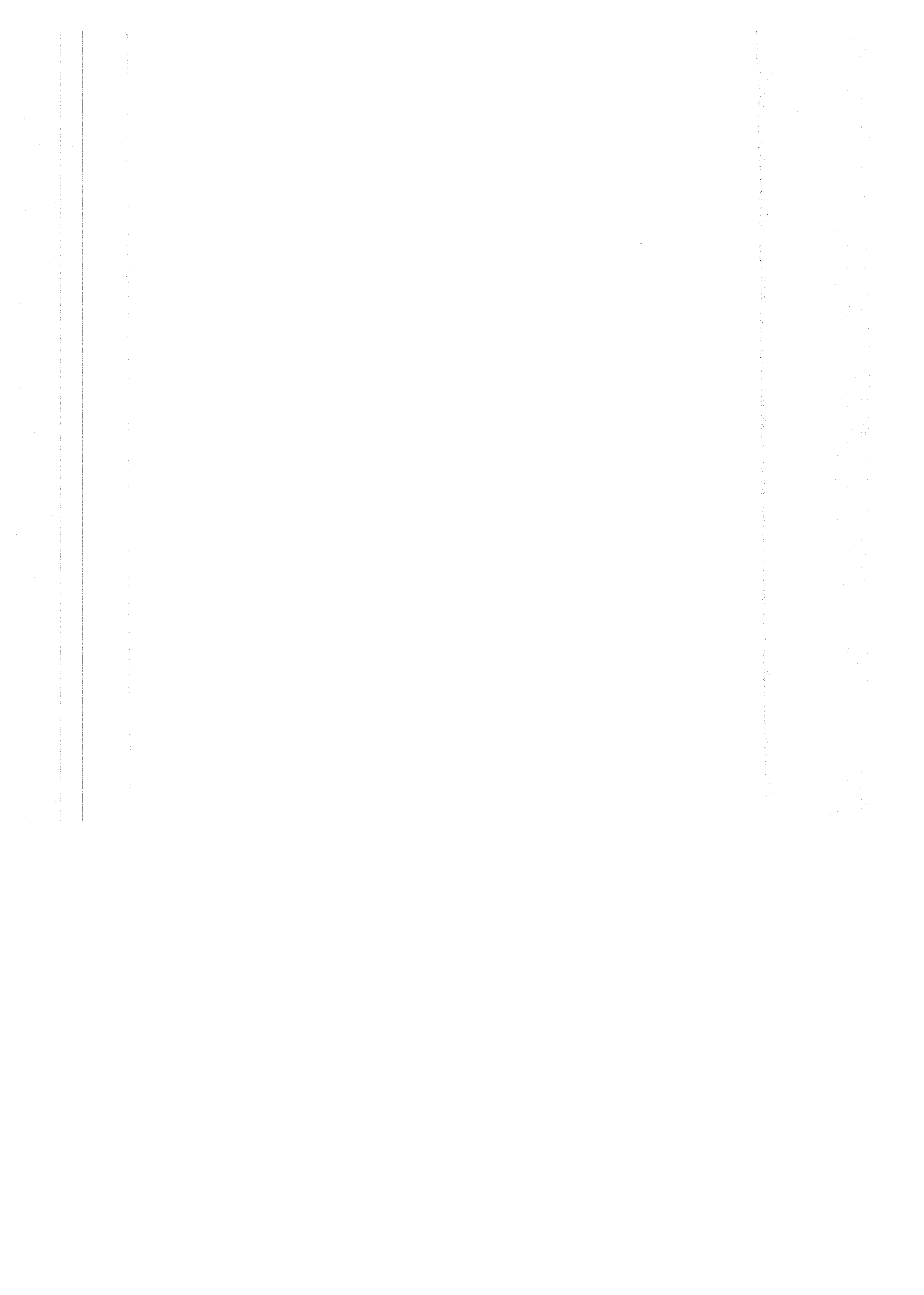
ومع هذا فقد وفقت فى الحصول على نسخة منه وطالعته باهتمام وتمحيص ولمست فيه أيضًا صراحة وصدقا وجرأة وإحساسا عاما بخطورة القضية .

وربما كانت قضية الإرهاب قاسما مشتركا بين مجلسى الشعب والشورى يتقاسمها المجلسان بالحماس والشجاعة والجرأة وإن اختلفت مع بعض ما جاء بهما إلا أننى لمست عن حق المشاعر الصادقة والمخلصة لأعضاء المجلسين فى حتمية مواجهة هذه القضية بكل حسم وجدية وبلا انتظار .

وفى ضوء ما سبق كانت هذه الدراسة لعلنا نكون قد أسهمنا فى استيضاحها وتشخيصها والمشاركة باجتهادنا فى تفسيرها وما نراه بخصوصها وعسى أن نكون قد نجحنا فى ذلك .

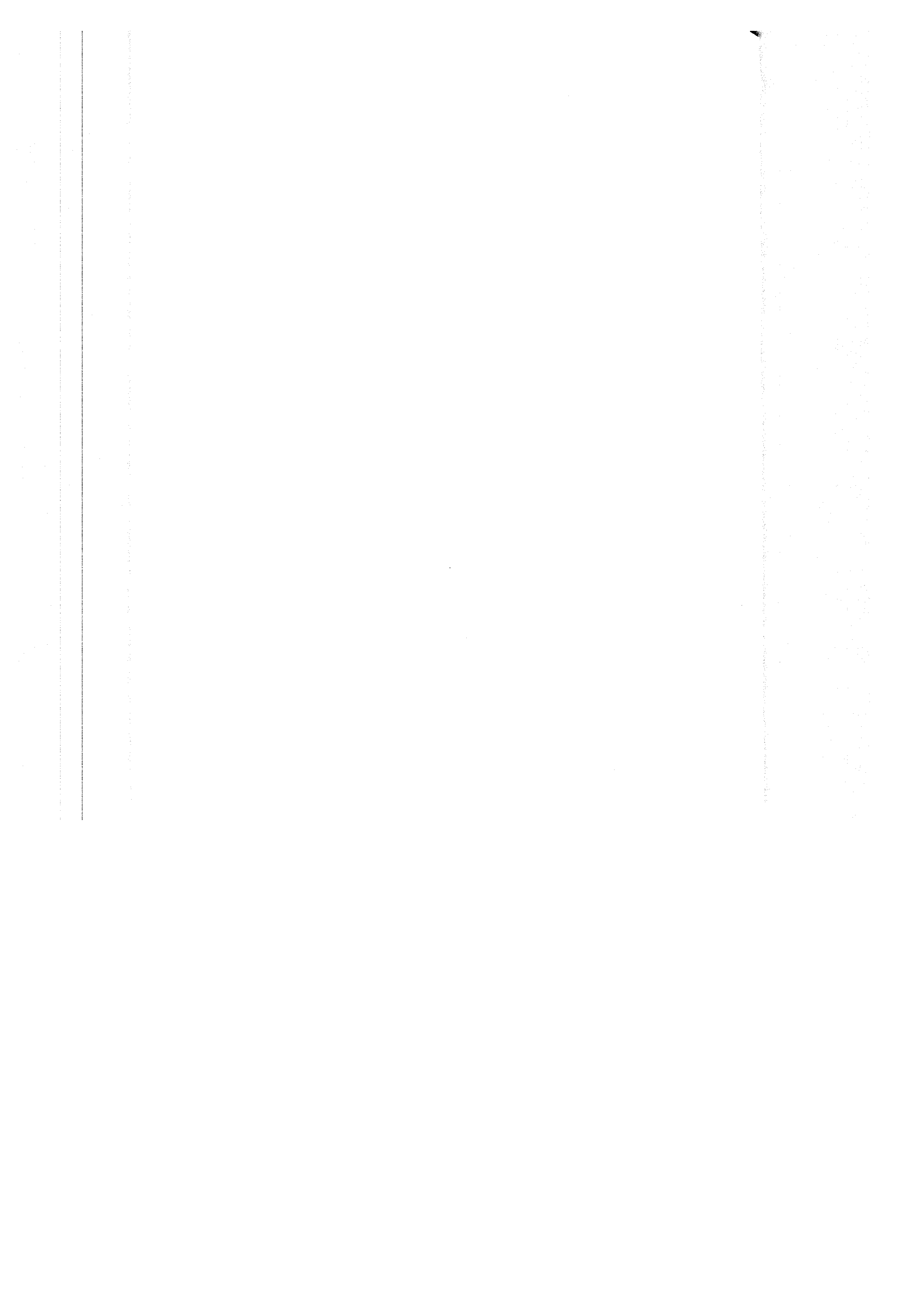
الكاتب الصحفى : محمد الطويل

نوفمبر 1993




الفصل الأول


التطرف وبداية زراعته
الناصرية



لا شك أنه من الأهمية بمكان قبيل الاستطراد أو التعرض لقضية الإرهاب وإبراز جوانبها تحديد الإرهاب عن صنوف أخرى من النشاط أو المظهر الدينى حتى لا تختلط الأمور ، وفى هذه الحالة الأخيرة تتشابك وتتعقد الحلول .

فهناك التدين والغلو فى التدين والتعصب والتطرف وأخيراً الإرهاب وربما يكون من التكرار التأكيد على طبيعة الشعب المصرى المتدينة منذ التاريخ ، القديم كما كانت مصر دار الأمان - دائمًا - لأى دين : يهودى أو مسيحى أو الاسلام ختام تلك الأديان .

ولكن لا يشعر المواطن المصرى العادى بضرورة التطرف أو التعصب فى الدين لأنه تعود منذ نشأته على احترام الأديان وأداء شعائر دينه إسلاميًا أو مسيحيًا والتعامل ببساطة مع الدين لأنه يؤمن أن ذلك شىء بديهى لا يحتمل التعصب أو التطرف .

وإنما كان ذلك التعصب أو التطرف ، عندما تجلى بصورة واضحة فى فترة ماضية أو سابقة ، كان رد فعل أحداث ومواقف وسياسات معينة وللأسف الشديد فانها أحداث سياسية ويعنى ذلك أن رد الفعل كان من نوع الفعل .

ولذلك عندما ظهرت جماعات متطرفة وإن كان طابعها دينيا إلا أنها فى حقيقتها جماعات سياسية .

وقد اتخذت صوراً وأشكالا متعددة ومختلفة تبعا لرؤيتها أو منظورها السياسى ومنهاجها فى النشاط والحركة داخل المجتمع وإن كانت تخرجه بطابع دينى .

ولكن ما هى الأحداث والتحولات أو المواقف السياسية فى تاريخنا الحديث والتى دفعت البعض إلى ذلك التطرف ؟

ستكون الإجابة عن ذلك التساؤل الكبير محل اجتهاد نعرضه بالتحليل للواقع وللتاريخ منذ قيام ثورة يوليو 1952 ، ويمكن سياق بعض هذه التحولات أو السياسات كالآتى :

أولا : يعتقد اللواء الدكتور أحمد جلال عز الدين مدير مركز الدراسات العليا بأكاديمية

الشــرطة أن كل التنظيمــات تشكلت داخل مـصــر ، بل أى تنظيم تشكل داخل المعتقلات ، وهو نوع من عنف السلطة بدأ منذ عام 1954 وهو نواة أو أجنة لعمليات تكبر وتتطور وتفرخ بعد ذلك لسنوات .

ولعل الرجل لا يريد الصــدام أو الدخــول فى مناظرات ، فلم يكشف حقيقة هذا العنف ولمن وقعت عليه أعماله وإن كان بالطبع من المفهوم أن هذا العنف الذى أشار إليـه هو العنف الذى تعـاملت به سلطة عبد الناصـر مع الأخوان المسلمين فى عـام 1954 عقب تمثيلية محاولة اغتياله والادعاء بأنهم وراء هذه المحاولة وقيامه باعتقال الآلاف منهم والتنكيل بهم تنكيلا بشعًا خرج عن كل أصـول التعامل مع الخصـوم السياسيين وحقوق الإنسان وقواعد التعامل والصلح والخصومة فى الإسلام بين أهل الدين الإسـلامى ، وحرمـان آلاف الأسـر المصـرية من ذويهم ، وكذلك حرمـانهم من مواردهم المالية ، مما أدى إلى حدوث أزماتهم الطاحنة وكذلك التشريد والتشتيت ، ولا شك أن الشـعب فى مـعظمـه كتم غـضبـه وحـزنه لما أصـاب الأخـوان وأسـرهم وإحساسه بتلك القسوة الدامية ، بل ومحاولة وسعى البعض من الشـعب لمسـاعدة ومسـاندة هـذه الأسر فـى الخفـاء حتى لا يتعرضـون - أيضًا - للاعتقال والتنكيل ، هذا الإحسـاس تحول لدى البعض - ممن اعـتقلوا - إلى حـد اليقين أن عبد الناصـر يحـارب الدين ويقـاومـه ويسـحق المسلمين ، وذلك الإحسـاس قد تضاعف مع الوقت وخاصة أن 90 % من الشـعب لا يقرأ ولا يكتب ، وإن كـانت مـشـاعـره هى التى تحركه ، وقد تحرك البعض منهم فى داخله ذلك الشعور بأن الدولة ضد الدين ، بل إن جانبا من الشعب تصور أن تردده على المساجد لأداء الصلاة أصبح يمثل خطرا ويعرضـه للاعتـقـال أو التـعذيب ، ومن هنا كـان التطرف جنينا يتكون فـى رحم هذه الديكتاتورية شيئًا فشيئًا .

ثانيا : وفى مرحلة تالية وخاصة بعد إصدار القرارات الاشتراكية وما تلاها من إقامة الاتحاد الاشـتراكى ومنظمـة الشبـاب الاشـتراكى والتنظيم الطليعى والمعاهد الاشـتراكيـة بل وتدريس مـادة الاشـتراكية العلمانية فى الجامعات واعتبارهـا مادة نجاح ورسوب فى ذات الوقت وعدم انسحاب ذلك على مادة الدين وترديد شعار حتمية الحل الاشتراكى واتجاه الدولة إلى الشيوعية بقناع اشـتراكى ، وكان كل ذلك موضـع شك وريبة لدى المواطن المصـرى لأنه يعلم أن هذا الاتجـاه الشـيـوعى فـهـو اتجـاه ضـد الدين لأن

الشيوعية مرتبطة بذهنه أنه مذهب إلحادى وهذا حق .. ولشعور الدولة بذلك فقد دفعت كتّابها وأقلامها لإصدار عشرات الكتب كمحاولة لتأصيل الاشتراكية فى الإسلام وأن الإسلام هو دين اشتراكى ، ومع ذلك فإن معظم الشعب المصرى كان يرفض ذلك من داخله ، ولكن من الذى يجرؤ على إعلان ذلك ؟! وإن كان الإحساس لدى البعض والذى شعر من قبل أن الدولة ضد الدين بسياستها البشعة ضد الأخوان المسلمين فإن إحساسه بذلك فقد تزايد أكثر وخاصة أن الدولة أعادت الكرة مرة أخرى ضد الأخوان المسلمين فى عام 1965 فى القضية الشهيرة بتنظيم العالم الإسلامى سيد قطب . فى ذات الوقت الذى كانت تسعى جاهدة لتطبيق الشيوعية أو الاشتراكية العلمانية ، ومن هنا أيضًا كانت هذه حلقة مضافة إلى دفع البعض إلى التطرف الذى لا يجرؤ على إعلانه .

ثالثاً : أن السياسة السكانية الجديدة والتى سمعها أو أدركها الشعب لأول مرة بعد ثورة يوليو 1952 والتى تمثلت فى رفع شعار منع الحمل ومناقشتها لأول مرة فى مجلس الأمة عام 1957 ، كان ذلك الشعار جديدًا على الشعب والذى غلب فيها الرأى بأن منع الحمل حرام دينيا ، ومتابعة الشعب لهذا ثم معاودة مناقشته مرة أخرى فى منتصف الستينيات والتى غلب فيها الرأى بأن منع الحمل ليس حرامًا ، وقد تحير الناس وشعر بعضهم أن الدولة أيضًا تحارب بعض القيم الدينية ، وربما يكون رد فعل ذلك التزايد السكانى المتوالى والذى آثر البعض السلامة فى الدين فلم يلجأ إلى ذلك المنع وإن كان البعض لجأ إليه ، إنما الأمر برمته ألقى ظلالا من الشك فى نوايا نظام عبد الناصر حول هذه القضية ومن هنا أيضًا - بالإضافة إلى العادات والتقاليد الموروثة فى هذا الصدد - كان البعض يتزايد إحساسه بالتطرف ، ولكنه أيضًا لا يجرؤ على الجهر به وإن كان الجهر الوحيد الذى يملكه هو زيادة نسله وبذلك كان التزايد السكانى.

رابعاً : وكما كانت القضية السكانية جديدة على مسمع ومشاعر الشعب المصرى فإن القضية الأخرى والتى أثارت انتباهه ودهشته وألمه المكتوم هى قضية حرب اليمن الشهيرة والتى فجرت صراعا ضد المملكة العربية السعودية - وربما ينزعج أو يندهش البعض

مما أسوقه - ولكن الحقيقة أن هذه القضية فجرت بعض المشاعر المكتومة والمرتجفة لدى الناس ولعدة أسباب منها أن الشعب أدرك أنه لأول مرة يعاصر استخدام القوة المسلحة ضد دولة مسلمة أخرى ، فمن خلال حرب اليمن كان عبد الناصر له مطامعه فى منطقة البحر الأحمر وخاصة منابع البترول السعودية ، وقد تصدى له الملك فيصل والسعودية بالتحديد وحيث يوجد بها المقدسات الإسلامية : الكعبة الشريفة ومسجد ومقبرة سيدنا محمد رسول الله ﴿ﷺ﴾ كانت لها مشاعر وجدانية جياشة لدى الناس وكيف يصارع عبد الناصر بلد الرسول والملك فيصل أو السعودية وهم من أهم وأبرز الرموز الإسلامية ، وهى معروفة لدى العامة بأنها «الحجاز» الذى يذهبون إليه لأداء فريضة الحج ، ولماذا هذه الحرب التى راح ضحيتها بعض أبناء الشعب بل وفقد بعضه فى جبال اليمن وعند عودة الأحياء ورواياتهم حول افتقاد الأمان نفسه عندهم فى هذه الحرب التى يدور رحاها بين أهل البلد الواحد وما أدت إليه الحرب من تهديد لأراضى السعودية ونظام الحكم الاسلامى هناك ، وكل ذلك يدفع إلى تراكم حلقة أخرى من الحيرة الدينية لدى البعض والتى بدورها دفعته إلى التطرف الداخلى والذى لا يمكنه إعلانه .. إنما هم مكتوم ومرجأ أيضاً .

خامساً : المبالغة الإعلامية والصحفية حول قدرات عبد الناصر وإمكانياته فى مقاومة الاستعمار وأذنابه كما كانوا يرددون ذلك الزعيم الملهم الذى لا يخطئ والذى صنعوا منه إلها قادرا على كل شيء . وهذه المبالغة إزاء بعض السياسات السالف ذكرها كانت تفعل تناقضات وحيرة بين البعض وفى نفوسهم ، وتزيدهم يقينا أن هذا التأليه حرام .. فالله وحده القادر على كل شيء وهذا الزعيم خاطئ ويخطئ كثيراً إنما لا بد أيضاً من تكريس كل صفات الألوهية له حتى إنه كان صاحب الرقم الشهير وهو 99 % وكأنه يشبه نفسه بالله الذى له 99 اسماً جليلاً وهذه المبالغة لها مردودها الخفى والمعلن فيما بعد.

سادساً : أن انتشار الاعتقال والمعتقلات ولأسباب لا ترقى إطلاقا إلى أدنى المخالفات القانونية والتعذيب الذى لاقاه هؤلاء .. أدى إلى أن البعض منهم - بعد الإفراج عنه - آثر السلامة واستمرار حياته بعيداً عن أية مشاركة فى العمل العام أو حتى المشاركة الاجتماعية وعاشوا متدينين فقط .

وهناك من دمرت المعتقلات مشاعرهم الإنسانية وحجرت أحاسيسهم وقرورا

الانتقام والثأر وكانوا ذلك بمثابة الوقود الخفى لنشر التطرف ، وأخيراً خرج أيضاً البعض وفى نواياهم الاستمرار فى حياتهم بالأسلوب الذى يؤثرونه من حيث المشاركة فى العمل العام والاشتراك فى العمل السياسى والحزبى فيما بعد اقتناعا بصحة فكرهم ودعواهم ، وفى هذه المعتقلات كان تكوين جنين التطرف ثم الإرهاب وإن كان ينمو فى الخفاء أو الظل حتى واتته الفرصة للاكتمال وللصراخ .. والعنف .

سابعًا : ولا شك أن هزيمة يونيو 1967 وزعيمها الملهم عبد الناصر كانت الشرارة الأولى ليقظة الإحساس الدينى . واسترداد الشعور اليقين بأن الهزيمة كانت نتيجة البعد عن الدين وكذلك محاربة الدولة للدين وكانت مظاهرات فبراير 1968 بمثابة أول ثورة معارضة لنظام عبد الناصر . ولا شك أنه كان ضمن آلاف الطلبة والعمال الذين تظاهروا البعض الذى دفع إلى التطرف وإن كان لم يتمكن من إعلانه ، إنما كان الصياح به فى خضم المظاهرات وشعاراتها المتمردة على نظام عبد الناصر .

ومن المعلوم من خلال دراسات عديدة أن التطرف بدأ يظهر كبادرة شمعة عقب الهزيمة باعتقاد أن الهزيمة نتيجة للبعد عن الله مقابل ذات التطرف الدينى الذى ظهر فى إسرائيل باعتقاد أن انتصارها نتيجة للقرب من الله ، وهذا التفسير شائع ومعروف ومع ذلك فإن هذا التطرف فى مصر لم يتمكن من الإعلان عن نفسه أو الجهر بذاته حتى فرصة مواتية .

* * *

وتأكيدا على النتائج التى نصل إليها من خلال تحليل الواقع الذى جرى منذ الخمسينيات وبعض سياسات عبد الناصر التى زرعت البذور الأولى للتطرف فإن القوى العظمى كانت ترصد بدقة هذا التطرف النامى ، ومن ذلك أن مايلز كوبلاند مندوب وكالة المخابرات المركزية الأمريكية المحلى وصديق عبد الناصر قد بعث برسالة مؤرخة فى 22 فبراير 1972 لأحد معاونى الرئيس أنور السادات وهو حسن التهامى وزير الدولة برئاسة الجمهورية فى ذلك الحين فحواها أن رجل المخابرات الأمريكية مشغول بالإشراف على بحث حركة التنظيمات المتطرفة فى الشرق الأوسط وخطورتهم التى قد تمس المصالح الأمريكية والبريطانية وما سوف تصل

إليه هذه الأبحاث سوف يتضمنه تقرير سرى يخرج إلى عدد من شركات البترول الكبرى وشركات الطيران وشركات التأمين .

ويضيف فى رسالته قائلاً : وبخصوص هذه الدراسة (أعمال العنف فى الشرق الأوسط) فإنى على وشك القيام بعدة زيارات لعواصم دول الشرق الأوسط ومع كون عملى هذا لا يستوجب سفرى إلى القاهرة (لأن لى معاونين يقومون بزيارة القاهرة بصفة منتظمة) فإن هناك عدداً من العوامل فى أحداث العنف السائد والتى أود مناقشتها معك شخصياً(1) .

ويعرض هذه الرسالة على الرئيس السادات رفض السماح له بدخول القاهرة وأمر بالاتصال به فى الخارج وذلك للتعرف على المعلومات التى لديه بخصوص التنظيمات المتطرفة فى الشرق الأوسط .

ومن هنا فإننا كما سبق ذكره من أسباب منشئة للتطرف فهى أسباب ناصرية ، وهناك فرق بين الأسباب المنشئة للتطرف والإرهاب ابتداء ، وبين الجهر والإعلان وممارسة التطرف والإرهاب وسنعرض فى حينه مبررات مناخ الإرهاب وليس أسبابه التى ذكرناها آنفًا .

وكما سبق أن ذكرنا من أن التطرف رد فعل لأحداث ومواقف سياسية فإنه من نفس النوع وإن كان يبدو ذا طابع دينى الا أن جوهره وحقيقته سياسية يسعى للتغيير السياسى ولذلك فهو يمارس نشاطا سياسيًا يتخذ طابعه المتطرف أيضًا ، وحيث إن النشاط المتطرف غير مألوف فى الحياة المصرية فإن الأمر اختلط كما سبق الإشارة - بالتدين والغلو فى التدين والتعصب والإرهاب أيضًا ، ولذا لزم عرض التحليل السابق تمهيداً لاستجلاء الفرق بين التطرف والإرهاب أو العلاقة بينهما ، وفى هذا الصدد فهناك ثلاثة اتجاهات قد تجلت بوضوح فى مناقشات مجلس الشعب والشورى حول قضية الإرهاب وكذلك لآراء بعض المفكرين والسياسين والكتاب ، فأما عن الاتجاه الأول القائل بتطابق التطرف والإرهاب فقد أعلن أحمد أبو زيد وكيل مجلس الشعب السابق بأن التطرف هو سنة أولى إرهاب لأن التطرف نوع من التعصب والتعصب فى تعريف العلماء هو أقصى أنواع الجهل ، لأن المتعصب لا يريد أن يتزحزح بالحوار ولو سنتيمترا واحدا إنما يتلقى وجهة نظر واحدة ويتعصب لها وبعد ذلك يدفع دفعا إلى ارتكاب ما نراه من جرائم وما نشاهد من أفعال .

ويذهب العضو الدكتور إبراهيم شلبى إلى ما ذهب إليه وكيل مجلس الشعب وإن كان قد عدل صياغة المعنى بقوله : إن الإرهاب ليس إلا درجة متطورة من درجات التطرف والتطرف هو جنوح فى الفكر ، والإرهاب هو جنوح فى الفعل وكلاهما متمم للآخر[2] ويرى الدكتور رجائى زغلول أن الإرهاب والتطرف هما وجهان لعملة واحدة والتطرف هو المغالاة فى اعتناق مذهب أو اعتناق فكر ، وإذا تعدى الاعتناق لهذا التطرف من فكر إلى فرضه على أحد أفراد المجتمع أصبح هو الإرهاب بعينه ، .

وفى ذلك الإطار يعتقد محمود محمد زيدان أن التطرف مدرسة الإرهاب وجميع الإرهابيين تخرجوا من مدرسة التطرف ، واستدرك قائلاً : ولا تقلل من أهمية التطرف كما لا تزيد من حجمه ولكننى أقول : إن هذا التيار موجود فى جميع المحافظات دون استثناء وإن كان قد نضج فى بعضها وظهر ولكنه فى البعض الآخر لم يصل إلى مرحلة النضج بعد .

كما أشار اللواء زكى بدر وزير الداخلية الأسبق إلى أنه يعتبر كلمة التطرف مرادفة لكلمة الإرهاب وأكد قائلاً : ويجب أن يستقر فى مفهومنا أنه عندما نقول : إن هذا متطرف فهو إرهابى[3] .

ولنناقش هذه الآراء :

فأما عن أن التطرف هو سنة أولى إرهاب فإننا نرى العكس حيث يبدأ الانسان متطرفًا ثم يعتدل بعد اقتناع أو يستمر تطرفه ويتوقف عند حد العزلة عن الناس وعدم الاختلاط إلا للضرورة المعيشية أو الحكم على أهله وأقاربه أو ذويه بذلك أو إبعادهم عن الاختلاط بالمجتمع أو الامتناع عن أفعال معينة يرى أنها مخالفة للدين وربما ينتهى إنسان متطرف إلى أن يكون إرهابيا وذلك يعد الخطوة الأخيرة أو القصوى لتطرفه ، ومن هنا فإننا مع الرأى الذي يرى الإرهاب درجة متطورة من التطرف وإن كان تحفظنا عليها بأن ذلك يحدث أحيانا ، وكما قال صاحبه : إن التطرف جنوح فى الفكر ، وبذلك يكون إرهابه فكريا يغلب عليه طابع الترهيب والتخويف والحدة والغلظة فى القول والحديث .

أما عن الرأى القائل بأن الإرهاب والتطرف وجهان لعملة واحدة فإن ذلك تعميم غير

منطقى وفى غير محله ، وهذا أيضًا ينسحب على رأى اللواء زكى بدر ، وأما الرأى الذى يعتبر التطرف مدرسة للإرهاب فإنه لا يجب أن يؤخذ هذا الرأى فى إجماله لأن بعض الإرهابيين لا ينتمون لأية جماعة متطرفة وإنما هم فى حكم المأجورين أو المرتزقة يقومون بالعمليات الإرهاربية بمقابل مادى وخاصة المحترفين منهم فى عمليات التخريب والتى لم تصل إليهم أجهزة الأمن ويصبح مجهولاً .

وقد أشار تقرير مجلس الشورى إلى هذا الأمر وفرق بين الإرهاب والتطرف حيث يرى أن التطرف يرتبط بمعتقدات وأفكار بعيدة عما هو معتاد ومتوافق ومتعارف عليه سياسيا واجتماعيا وثقافيا ودينيا دون أن ترتبط تلك المعتقدات والأفكار المتطرفة بسلوكيات فعلية مادية متطرفة أو عنيفة فى مواجهة المجتمع أو الدولة ، أما إذا ارتبط التطرف بالعنف المادى أو التهديد بالعنف فإنه يتحول إلى إرهاب .

وجاء بالتقرير إيضاح الفرق أيضًا - فيشير إلى أن التطرف غالبا ما يكون فى دائرة الفكر ، وقد ينعكس هذا الفكر على السلوك وذلك فى أشكال متعددة قد يأخذ بعضها شكل القول أو الكتابة أو غيرهما من وسائل التعبير عن الرأى وقد يتجمد الفكر المتطرف فى أنماط أخرى من السلوك كارتداء زى معين أو الامتناع عن سلوك معين ، أما عندما يتحول الفكر المتطرف إلى أنماط عنيفة من السلوك من اعتداء على الحريات أو الممتلكات أو الأرواح فهو عندئذ يتحول إلى إرهاب .

ويخلص التقرير إلى أن الإرهاب هو ممارسة العنف والتهديدية بغرض سياسى للتأثير على هيبة الدولة أو سيطرتها على الأوضاع القائمة فيها والتأثير على سيادتها بصورة تطرح احتمالات مختلفة وضرب اقتصادها بما يؤدى إلى خلق أوضاع عدم استقرار داخلها ولها هدف نهائى هو تغيير الوضع الشرعى الراهن الذى يرسيه الدستور ويقبله المجتمع .

وأما العضو صبحى مسلم فقد ذكر أنه يجب الفصل بين الإرهاب والتطرف ، والإرهاب لن تكون مقاومته إلا بمثل ما يأتى به من أفعال وأشد منها ، إنما التطرف يأتى نتيجة سوء فكر أو سوء فهم ، وهؤلاء المتطرفون يمكن أن يجرى حوار معهم ..

وأضاف بقوله : وأنا أرى أن كثيرًا من الجماعات الإسلامية التى تنتشر موجودة فى نسيج المجتمع وترفض أن يكون الإرهاب أسلوبًا أو سلوكا للدعوة إلى الإسلام ، ومن هنا

نقول : إن المتطرفين يمكن أن يجرى معهم حوار مع علمائنا الأفاضل المتمكنين والمتمرسين والعالمين بالإسلام والذين يستطيعون أن يواجهوا هؤلاء بالفكر العقلى المستنير .

وفى حديث له لصحيفة الواشنطون بوست صرح الرئيس حسنى مبارك قائلاً : إننى لا أشعر بالقلق إزاء المتطرفين الإسلاميين وسأقول لكم شيئًا : إنه حتى الأقباط والمسيحيون لديهم أصوليون .

وفى خطابه بالاحتفال بليلة القدر فى بدايات عام 1993 وعن مرتكبى الحوادث الإرهابية فأعلنها قائلاً : إننى أرفض القول بأنهم متطرفون ، إنما أقول لهم إنهم إرهابيون .

وأما الاتجاه الثانى والذى يرى أن هناك تفرقة بين التطرف والإرهاب إلا أنه من جانب آخر يرى أنه أحيانا يوجد علاقة بينهما هى غالبا علاقة ذاتية تخضع للإنسان نفسه ، إما أنه يستمر على تطرفه فقط أو يتحول تطرفه إلى إرهاب فعلى ، أى بالسلوك .

ومن أنصار هذا الاتجاه الشيخ عطيه صقر الذى أوضح أن التطرف له معنى والإرهاب له معنى ، فالتطرف عدم الاستواء أو عدم الأخذ بالوسط وقد يكون التطرف مجرد فكرة فقط ، فالمتطرف فى فكره إن اقتصر تطرفه على فكره هو وعلى سلوكه هو كان أهون ، ولكن الخطورة أن ينعكس هذا التطرف الفكرى إلى سلوك أو أن يحمل غيره على هذا التطرف ، وهنا يكون الإرهاب ، فالإرهاب أثر من آثار التطرف لأن السلوك الإنسانى لا بد أن يكون نابعا من عقيدة أو معنى من المعانى ، كما قال التربويون : لا يتصرف الإنسان بدون دافع أو فكرة أو مبدأ أو عقيدة ، والذى يتصرف بدون فكر أو مبدأ وعقيدة هم الحيوانات الأخرى ، لكن الإنسان يتصرف عن عقيدة بصرف النظر عن كونها صحيحة أو غير صحيحة ، وهذا الإنسان الذى يتصرف حسب عقيدته إن كان تصرفه ينعكس على نفسه فقط قد يكون الأمر هينا ، لكن أن يملي هذا التطرف الفكري ويجعله سلوكا يحمل الغير عليه ، هنا يكون الإرهاب والخطر الشديد .

ويرى محمد حلمي الشريف أن كل متطرف ليس إرهابيا فى حين أن كل إرهابى هو باليقين متطرف ، التطرف فكر والإرهاب عمل إجرامى ، قد لا يأخذ التطرف فكرة إجرامية ، ومن هنا أرى أنه يمكن تقويضه بالمناقشة والموعظة الحسنة بتجاذب أطراف الحديث تعقبا لفكرة التطرف التى يعتنقها صاحبها ، هذا أمر يختلف كل الاختلاف عن الإرهاب ، فالإرهاب

مشروع إجرامى فيه يقوم صاحبه على مقارفة جريمة يعاقب عليها القانون والأخلاق ومبادئ الإنسانية ، ذلك لا يفكر فى فكر ولا يبغى سبيل السلام فى الحديث .

وعلى نفس القياس ذهب الدكتور أحمد إسماعيل خضر إلى أن المجموعات المتطرفة مجموعات مختلفة تمامًا عن المجموعات الإرهابية ، وذلك لأن الإرهابيين هم رؤوس الفتنة وهم المدبرون والمخططون والمنفذون ، ولكنه استدرك بقوله :

إن بعض المتطرفين قد يلجأون إلى الإرهاب تورطا مع هؤلاء الإرهابيين أو تحت ضغط ظروف الحاجة (4) .

أما تقرير مجلس الشعب بشأن التطرف والإرهاب فقد أولى اهتماما بذلك التصنيف فجاء فى صدر اهتمامه : لسنا من ذلك الفصيل الذى يعتبر كل دعاة التمسك بتعاليم الإسلام أشرارا يجب القضاء عليهم والتخلص منهم أو طمس الفروق بين التيارات الإسلامية وتجاهلها واعتبار الجميع (حزمة) واحدة من الأصوليين أو السلفيين معادية للمجتمع ومعادية للعصر سواء حملت المدفع الآلى أو حملت كتاب الله وسنة نبيه ﴿ﷺ﴾ .

ثم أضاف بأن التاريخ الإسلامى عرف صنوفا من التطرف والانشقاق باسم الدين ، وكان مآلها جميعا هو الفشل والاندثار لجافاتها لروح وجوهر الاسلام الصحيح وظل الاعتدال ومذهب أهل القبلة هو الراسخ الباقى فى وجدان الأمة والتطرف والخروج على الجماعة هو الاستثناء .

ولكن التقرير أشار أيضًا إلى الارتباط أو العلاقة بين التطرف والإرهاب حيث جاء به : إن جانبا هامًا من المحنة التى تمر بها البلاد هو الحصاد المر لفعل مركب شاركت فيه فئة من أهل التفكير – حسنى النية – الذين قادهم الفهم الخاطئ إلى أن ينشروا دعواهم الفاسدة بوجود خصومة مفتعلة بين الإسلام ومجمل معطيات العصر الذى نعيشه ويريدون للأمة أن تسير وعيونها شاخصة إلى الوراء أو أن تستحضر الماضى ليحكم المستقبل . وهؤلاء بقصور رؤيتهم واستغراقهم فى أفكارهم المسرفة فى التجمد وعدم الوعى مكنوا لفئة أخرى – من أهل التدبير تستهدف الاستيلاء على السلطة – فاستغلت المناخ المواتى لتستحضر أكثر الأفكار معاداة للمجتمع وتبنى عليها وتضيف لتكفيره وتبرير شهر السلاح فى وجهه ونصب الكمائن وبث القناصة وزرع الألغام لحصد أرواح الأبرياء وهؤلاء خططوا لما فعلوا ودبروا واقترفوا جرائمهم وخطاياهم عن عمد وسبق إصرار وترصد .

ويصل التقرير من خلال هذا إلى نتيجة مؤداها – كما جاء به : فالأولون نجادلهم بالتى هى أحسن ونقيم عليهم الحجة فلا كهنوت فى الإسلام ، أما الآخرون فجدالهم بمثل ما اقترفت أيديهم ، وأمن المجتمع وأرواح الآمنين مقدمة على أرواح القتلة والسفاحين .

وكما تبين مما جاء بتقرير مجلس الشعب فإنه رأى أن التطرف كان التمهيد الطبيعى لظهور الإرهاب . وبذلك فإنه يرى أن ذلك فعل مركب وكان إلى حد ما محقا فى التعبير و إن كان أيضًا عاد وأكد معالجة التطرف بالحوار الواعى ومواجهة الإرهاب بنفس أدواته .

وأما الاتجاة الثالث وهو أقل الاتجاهات انتشارا وقناعة بالفرق بين التطرف والإرهاب ، وقال به البعض القليل من أعضاء مجلس الشورى أثناء نقاشهم لقضية الإرهاب ومنهم المهندس جمال المهدى الذى ينبه قائلاً : إنه فى خضم هذه الأحداث الإرهابية فإننى أطالب بضرورة الفصل بين التيار الدينى المستنير والتيار الإرهابى الذى يجعل من الإسلام لافتة ليمارس من أسفلها عمليات الإرهاب المستوردة ، فالإرهاب يرفع شعار الإسلام وهو شعار حق وشعار صدق ، ولكن الإرهابيين فى مصر يريدون بهذا الشعار الباطل ، ويرى عضو آخر بأن الجماعات الإسلامية بريئة من هذه العمليات الإرهابية (5) . ويعتبر بعض الأعضاء أيضًا عن استيائهم وغضبهم من إطلاق اسم الجماعات الإسلامية على الجماعات الإرهابية ويرون أنه لا بد من الفصل بين الاثنين تمامًا .

وحول هذا التنبيه والتحذير وتحديد الإرهاب يقول الكاتب الكبير صلاح منتصر : إن استخدام الدين والإسلام عند الإشارة دوما إلى الذين يرتكبون هذه الأحداث يساعد دون قصد على اتساع رقعة الشكوك بين الذين يؤمنون بالدين وجوهر معقتداته فى إطار الصحيح والذين تختلط لديهم الأمور ، فلا يفرقون بين الدين والخروج عليه ، ويصبح كل صاحب لحية أو زائر مستديم لمسجد ، على سبيل المثال ، متهما إلى أن يثبت العكس ، وهكذا فإن الموقف يتحول إلى شبه كمين يلذ للذين دبروا مؤامرات وخطط الإرهاب أن يروا المجتمع قد وقع فيه (6) .

بل إن التطرف أيضًا ليس على إطلاقه غير حميد ، وكما قال الدكتور طنطاوى مفتى مصر : هناك فرق بين التطرف فى الدين والتطرف عن الدين ، وذات المعنى أعلنه المستشار أحمد صلاح الدين بدور رئيس محكمة أمن الدولة العليا ومن خلال ممارساته القضائية مع المتطرفين فقال : يجب أن نفرق بين التطرف فى الدين وهو أمر محبب لأنه يحمل معنى الخشية من إغضاب الله .. وبين التطرف عن الدين ومعناه الخروج عن الدين وعن تطبيق الشريعة (7) .

وأضافه بقوله : وليس عيبا ألا يفهم – من وقع فى بئر التطرف – دينه فهماً جيدا ولكن الخطر أن يتحول إلى إرهابى لوطنه وأهله ، وقد خاطب الله رسوله قائلاً {وإنك لعلى خلق عظيم} ولم يقل : على علم غزير ، فالعلم مطروح وعلينا استيعابه .. ولكن قبله تأتى الأخلاق .

وقد التقيت بالدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب والمتهم من البعض بتشجيع التطرف فى فترة السبيعينات مع الرئيس السادات فى ذلك ، ودار حوار بيننا وكان من أبرز نقاطة حول وجود تفرقة بين الإرهاب والتطرف أم ماذا ؟ .

وأجاب الرجل على الفور وبحماس قائلاً : لم يحدث تمييز بين التطرف والإهارب إلا عندما أعلن الرئيس حسنى مبارك فى إحدى خطبه وأشار إلى أن التطرف شىء والإرهاب شىء آخر فالإرهاب شىء خارج عن القانون ، قد يكون الخارج عن القانون متطرفا وقد لا يكون متطرفًا والتطرف فى صورته الدينية قد يؤدى إلى الإرهاب وقد لا يؤدى إليه ، ويجب ألا تخلط الأوراق لأن الخطأ الذى وقعت فيه أجهزة الأمن المصرية فى مطاردة العنف أنها خلطت بين الغلو فى الدين والذى يسمونه التطرف وبين الأعمال الخارجة عن القانون ، وهى ما تسمى بالإرهاب فكل من يطلق لحيته يقبض عليه ، وهذا خطأ .

ثم أضاف بقوله : وأبسط دليل على هذا الخلط ما قرأته للكاتب الكبير صلاح منتصر فى مجلة أكتوبر حول حادث الاعتداء الإرهابى على الوزير حسن الألفى ، إن مصطفى مشهور نائب المرشد العام للإخوان المسلمين قد أصدر بيانا استنكر فيه ما حدث ولم تنشره الصحف القومية ، لأن المسيطر عليها هو التيار اليسارى والتيار العلمانى ، وهذا يعطى صورة عن خلط الأوراق عن عمد بين كل ما هو إسلامى وبين الغلو أو التطرف أو الإرهاب وكل ما يحدث ينسب إلى التيار الاسلامى .

ثم تساء ل بتعجب بقوله : وهل ما حدث فى امبابة والأمير جابر وغيره يعد تيارا إسلاميا ؟ ما صلة هذا وذاك بالاسلام ؟ ! إنها مجموعة إجرامية فرضت سطوتها على الناس بالإتاوة والإجرام فما دخل الإسلام والتيار الإسلامى بذلك !

ثم استدرك موضحا فقال :إن ما يحدث اليوم أن الاشتراكية قد أغلقت دكانها وبدأت فى بيع قطع غيار من نوع جديد باسم التنوير والعلمانية . وحتى تستطيع أن تروج لبضاعتها لا بد أن تسعى لإغلاق الدكان المنافى ، لأنها لا تستطيع منافسته ، فكيف إذن تغلقه ؟! إنها تنقل عن وسائل الإعلام الغربية ما ينسب إلى المسلمين من أفعال وكل فعل يحدث من أعمال فيها خروج على القانون تنسبه للمسلمين ، وفى هذا فإنها لا تفرق بين عربى ومسلم بل غير واردة ،

فالعربى والمسلم تعبيران مترادفان ، فعندما تقع أحداث خروج على القانون تردد أن ذلك من المسلمين وبالتالى يكون الشعب المصرى كله متهما ، وعندما تردد أنهم العرب وكأن الشعب المصرى كله متهما أيضا .

فالإعلام الغربى وعن عمد ولأسباب سياسية خاصة به يريد الصاق كل الأفعال الخارجة عن القانون لديهم بالتيار الإسلامى ، ووسائل اعلامنا تنقله عن الغرب ولا تقوم بتحليله أو تفنيده .

ويخلص الدكتور صوفى أبو طالب مؤكدا أن هناك خلطا لأوراق متعمد من جانب العلمانيين واليساريين وجانب من بعض أجهزة الأمن سواء لأنها عاجزة عن فرز هذا عن ذاك وإن كان يجب هذا الفرز للخارجين على القانون ويتسترون باسم الإسلام وهم خوارج العصر الحديث وبين التيار الاسلامى العادى ، وما لم نفعل ذلك فسندور فى حلقة مفرغة لأن الشخص المضبوط والمعتقل الذى هو برىء من الإرهاب ثم يفرج عنه نكون بذلك قد كسبنا به عدوا بلا مبرر .

ومن خلال طرح هذه الاتجاهات الثلاثه والتى تدور حول : إلى أى مدى يمكن التفرقة أو التطابق بين التطرف والإرهاب ، فإنه يبدو ـ كما أشار بحق الدكتور صوفى أبو طالب ـ إلى أن هناك خلطا بالأوراق ، وإن كان يمكن القول بأنه يبدو ان البعض قد خلط بين التطرف والارهاب من خلال تعميم الجزئيات أو الاستثناءات ، من ذلك أن أحد الارهابيين قد يكون تطرف إلى حد الإرهاب وبذلك يعم ذلك على الباقى ويعدون من المتطرفين ، أو ينشق أحدهم من جماعة اسلامية ويأتى بأعمال إرهابية ، وبذلك يعم الإرهاب على الجماعة كلها .

وإن كان يلاحظ من خلال العمليات الإرهابية التى جرت فى الشهور الأخيرة ما يلى :

أولا : إن الارهابيين الذين تم القبض عليهم من الصبية والشباب الذى تتراوح أعمارهم بين 25 ـ 30 يعنى أنهم ليسوا متطرفين بحق ، إنما هم أدوات للتنظيمات الإرهابية ويستغلون حماس أعمارهم وعدم إدراكهم السليم ويدفعونهم إلى أداء هذه العمليات الإجرامية .

ثانيـــا : إن بعض الإرهابيين الذين تحققت منهم أجهزة الأمن هم من الخارجين على القانون منذ سنوات وقد وقد سبق اعتقالهم عدة مرات .

ثالثـــا : بل ومنهم أيضا أصحاب سوابق إجرامية وانضموا للتنظيمات الإرهابية يستظلون بها لتحميهم من مطاردة الأمن لتنفيذ أحكام ضدهم ، ولكنهم طبقا لتعليمات هذه التنظيمات فإنهم يرتكبون هذة العمليات الإجرامية .

رابعـــا : وبعض هؤلاء يعدون من المرضى ، وهناك دراسات علمية فى هذا الصدد وتنجح التنظيمات الإرهابية فى دفعهم لارتكاب هذه العمليات الإرهابية .

خامسا : إذا كانت هناك عمليات انتحارية يقوم بها بعض الإرهابيين فإن من البديهيات الإسلامية أن المنتحر فى النار ، فإذن ليسوا هم بمسلمين بالمعنى المفهوم المستنير .

سادسا : أعتقد أن بعضهم يدمن المخدرات أو السموم البيضاء وهى الهيروين وتقوم هذه التنظيمات بتطويعهم بعد تخديرهم بهذه السموم ودفعهم لارتكاب هذه العمليات الإرهابية .

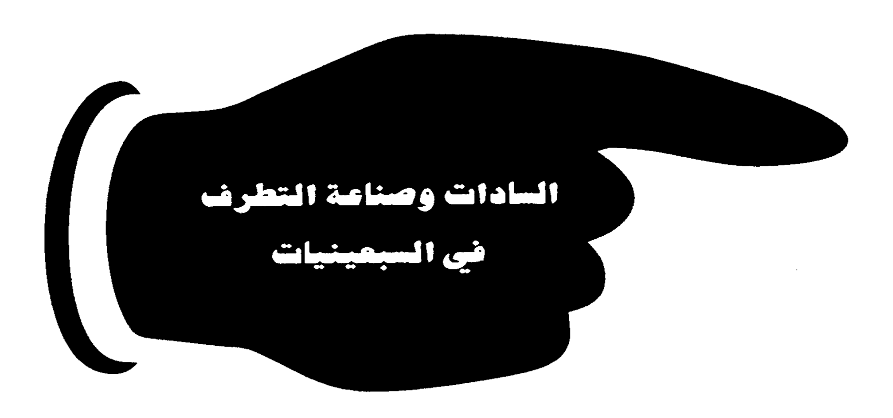
سابعا : إن مخططى الإرهاب يقومون بانتقاء نوعيات محددة من البشر سواء فى حالة يأس أو فقر مدقع أو مدمن أو ضعيف الإرادة أو ما شابه ذلك ، ويدفعونهم للعمليات الإرهابية .

ثامنـــا : إذا كان المتطرفين فى موقف سلبى من الارهاب فربما يكون ذلك مرجعه إلى الخلط الذى يقع أحيانا بينهم وبين الإرهابيين ، أو مرجعه أيضا موقف سلبى من نظام الحكم ، وإن كنا نعتقد أن ذلك خطأ لأن الإرهاب لا يمس نظام الحكم بقدر ما يمس أمن وطمأنينة الشعب والمواطنين ، ولا بد من دفع الضرر عنهم وهذا واجب إسلامى ، وأخيرا فأعتقد أن الذى يفرق أو يطابق التطرف والإرهاب هو السلوك الإنسانى فالدين معاملة ، وهذه المعاملة هى معيار التفرقة أو التطابق ، وليس من

الإرهاب أن يأتي الإرهابى بعمليات تخريبية فقط ، فربما لا يصل الإرهاب إلى هذا الموقف الفعلى ، إنما يتخذ أحيانا أساليب فى التعامل تحمل الإنسان على أن المتعامل معه من المتطرفين أنه ليس كذلك فحسب بل إنه إرهابى ، وديننا الحنيف أوصى بحسن المعاملة واللين فى التعامل ، فالإسلام هو دين اليسر وليس العسر .




الفصل الثاني


السادات وصناعة التطرف
في السبعينيات



يبدو أن فترة السبعينيات وهى بالتحديد فترة حكم الرئيس أنور السادات أضحت هى فترة الكوارث والنكبات التى أصيبت بها مصر ، والتى يحلو دائما لأصحاب الأيديولوچيات المنهارة والكاذبة الإشارة إليها كمنبع لهذه الكوارث والنكبات ، ولم يخلُ تفسير لظاهرة الإرهاب والعمليات الإجرامية من الأخذ بالمنابع والأسباب من فترة السبعينيات ، ولعلنا نكون على صدق - لو تذكرنا ان الشيوعيين والاشتراكيين والناصريين الذين عزلوا من مواقع النفوذ والسلطة فى فترة السبعينيات وحجمت الصحافة أحيانا عن استقبالهم فى الكتابة والرأى ، وجدوا فرصتهم الثمينة فى عهد الرئيس مبارك الذى أوسع من دائرة حرية الرأى والتعبير فأخذوا ينفثون سموم الانتقام والثأر من عهد السادات. وقالوا فيه ما قال مالك فى الخمر وتجاهلوا حقائق إيجابية وعظيمة عاشها الشعب المصرى وما زال يذكرها بكل حسرة .

بل ولا ينسون أبدا للسادات إصداره من خلال مجلس الشعب ، قانونا لحماية الجبهة الداخلية من العيب والذى نص فيه على أنه لا يحتل أى موقع قيادى كل من ينتمى للشيوعية والإلحاد ولا يقر بالأديان السماوية الثلاثة ، ومن هنا كان انتقامهم الأسود من فترة السبعينيات ، واليوم يطلقون مدافع وقنابل مثيرة ضد السادات والتيار الإسلامى المستنير والمعتدل وحاولوا خلطه بمجموعات وتنظيمات إرهابية معروفة .

ومن الأهمية مناقشة بعض الاتهامات التى صوبت لفترة السبعينيات حتى لا تترك الأمور على علتها ويثبت لدى الأذهان صحة هذه الاتهامات دون محاولة ميزانها تاريخيا وواقعيا .

ومن هذه الاتهامات سقوط مصداقيات عديدة ، ولم يفصح التقرير عنها ، وإن كنا نرى أنه منذ عام 1971 فإن نظام السادات أدى إلى تعرية النظام الناصرى حتى كانت معركة أكتوبر التى قادها الرئيس السادات ، وكان ذلك قمة إسقاط مصداقية النظام الناصرى ، والغريب أن تقرير مجلس الشعب يشير باتهام تعثر الحلم القومى ، وهل هذا الحلم كان استرداد أرض مصر وانتصارنا فى 6 أكتوبر. وهل ذلك الانجاز يعد تعثرا أم ماذا ؟!

وأما عن الانفتاح الاقتصادى المتهم بالاستهلاكية .. وما زلت أتساء ل عن الفرق بين الانفتاح الاستهلاكى والانتاجى حيث اختلطت المعانى والمفاهيم ، ومع كل فإنه من الأهمية أن نذكر أن نسبة المستثمرين المصريين فى ذلك الانفتاح تمثل 67 % من جملة المستثمرين وهذا

إنجاز ناجح حيث إن القوى الوطنية هى التى تمسك بزمام الاقتصاد الوطنى ، ويكفى ان نقول أنه فى عام 1981 تقدم 52 % من خريجى الجامعات لإدارة القوى العاملة سعيا للوظيفه وأن 48 % لم تتقدم بطلباتها حيث وجدت فرصتها فى القطاع الخاص والاستثمارى ، وبذلك فإن الانفتاح كان يخلق فرص عمل للشباب الخريجين ، كما أنه قد بدأت توسعات استثمارية في شركات القطاع العام باشتراكها فى بعض المشروعات إدارة خاصة ، ومع ذلك فقد أراد النظام تصحيح المسار الاقتصادى فى يناير 1977 فتصدى له الشيوعيون والناصريون الذين لم يجرءوا على ذلك فى السنوات القليلة الماضية حيث بدأ نظام الرئيس مبارك فى خطوات هذا التصحيح أو الإصلاح الاقتصادى ، كما أن الانفتاح الاقتصادى إذا كان قد أتاح فرص استثمار - يجدها البعض استهلاكية - فإنه من الضرورى إتاحة تلك الفرص حيث يتمّ تراكمات رأسمالية تستطيع صناعة انفتاح انتاجى وكان ذلك مرحلة تالية ومنطقية ، ومع ذلك فقد كانت هناك مشروعات انتاجية ضمن الانفتاح الاقتصادى ولكن لا أستطيع تفهم ربط ذلك الانفتاح بنمو الإرهاب ، فالعكس صحيح حيث إن الانفتاح يصنع رواجا وانتعاشا اقتصاديا ، فكيف يؤدى ذلك إلى الإرهاب ؟!

كما ان الانفتاح الاقتصادى كان ضرورة سياسية حيث كان تمهيدا للانتقال إلى نظام التعددية الحزبية ، والتى أشار إليها التقرير بأنها كانت محدودة لبعض القطاعات الاجتماعية وبعض القيادات السياسية ، والغريب أن التقرير يربط بين هذه المحدودية والإرهاب ويتجاهل الواقع اليوم وهو اتساع هذه المحدودية إلى أكثر من عشرة أحزاب ، ومع ذلك فالإرهاب فى حالة تصاعد وتزايد ؟!

وإذا كان التقرير يصل إلى أن هذا الانفتاح ومحدودية التعددية الحزبية قد أدت إلى أزمة الهوية وغياب القدوة السلوكية واهتزاز القيم والمعايير وتزايد الفراغ الفكرى والثقافى ، فإننا نذكر أيضا أن أزمة الهوية بدأت فى الظهور بعد هزيمة يونيو 1967 حيث اهتزت كل ما أشار اليه التقرير فى التو ، لأنه كان هناك سؤال كبير أمام الشباب : من نحن - وأين نحن ، وإلى ماذا ؟! ولا سيما أن الامتلاء الفكرى والثقافى الناصرى قد قطع كل اتصال وأوصال هؤلاء الشباب بجذورهم ونضال آبائهم قبل ثورة 1952 فى مكافحة الاستعمار ، إنما كانت ثقافة وفكر العهد الناصر تنصب على هذا القطع أو الغياب التاريخى الضروري لتكوين شباب على ثقة من وطنه وأجيال سابقة ومؤمن بأنه حلقة وصل وليس فصل - وكأن التاريخ الحديث يبدأ من عام 1952 وبعد إيمان الشباب بالثورة وقائدها الملهم ثم كانت الهزيمة ، كان التمزق

والتطرف والاحتجاج والرفض وافتقاد القدوة ، وعندما تولى السادات الحكم تظاهر الشباب ضده لدفعه إلى معركة الكرامة ، وتحمل الرجل وكان يلتمس اليهم الأعذار لحماسهم وحساسيتهم حتى كان نصر 6 أكتوبر ، فكيف بالله بعد ذلك يشير التقرير إلى أزمة هوية . . وإلى آخره ؟!

وإلى آخره هذه شكلت ظاهرة السلبية واللا مبالاة كما جاء بالتقرير . . وتجاهل بذلك أن هذه السلبية واللا مبالاة كانت نتيجة لسياسات وممارسات العهد الناصرى عندما سلب من المواطن المصرى حريته ومبادرته وحوافزه وتنمية قدراته وملكاته ، وعندما تغيرالنظام إلى نوع من الليبرالية الاقتصادية والسياسية فكان لا بد أن يأخذ وقته حتى يستوعب ذلك التغير ثم يشارك أو يندمج فيه أو يسترد مبادرته وحريته ، وعندما واتته الفرصة للاختيار انحرف البعض فاقدا الثقة فى كل نظام وانخرط فى جماعة إرهابية أو انضم البعض لجماعات متطرفة ، لأن آثار هزيمة يونيو وسقوط الصنم الناصرى كان كفيلا بفقد الثقة فى نظام الثورة كله ، وإن كان معظم المواطنين استمروا بثقة وتفهم واستيعاب للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

بل ويصل النفاق السياسى مدًى بعيدا فى تقرير هذه اللجنة الخاصة عندما يشير إلى أنه فى فترة الثمانينيات اتجهت الدولة إلى مواجهة الأزمة الاقتصادية الطاحنة وكما سبق الإشارة إلى محاولة نظام السادات فى ذلك يناير 1977 ولكن الشيوعيين والناصريين قد أجهضوا هذا الإصلاح ، حتى إن الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والذى كان يناط به تنفيذ ذلك الإصلاح عام 1977 قد أشار فى مذكراته التى نشرت بمجلة أكتوبر أنه حزين لأن البعض أجهض هذه الخطوة الهامة فى يناير 1977 والتى ما كانت فى حجم الإصلاح الاقتصادى الجارى فى بداية التسعينيات والذى سبب آلاما ومعاناة للجماهير .

وللأسف فإن هذا النفاق السياسى يصل أيضا إلى مدى أكبر لأن الدولة فى فترة الثمانينيات قد اتجهت لإصلاح السياسة الخارجية المتردية ، وبالطبع فان تعبير «متردية» لفظ يعم السياسة الخارجية ولا ندرى بالتحديد أى سياسة خارجية للسادات كانت متردية . . فهل انفتاح مصر على العالم الغربى والشرقى ، وليس الاقتصار فقط على الشرقى كان ذلك ترديا؟! والمعروف أيضا أنه فى فترة الثمانينيات كان الانفتاح على الغرب ما زال قائما وموسعا أيضا وهذه سياسة سار عليها الرئيس مبارك وان كان قد توسع فيها أيضا ؟! أم إن التردى كان لسياسة السلام كاستراتيجية جديدة لمصر صنعها السادات بمعركة أكتوبر وبكرامة وأشار

العالم كله الى مصر بكل اعتزاز ومفخرة ، وكان مبارك يشارك السادات فى ذلك - بل إن الرئيس مبارك قد سافر فى أكثر من 50 مهمة خارجية فى فترة ولايته كنائب لرئيس الجمهورية السادات . ولذلك فانه شريك له فى السياسة الخارجية التى وصفت بالتردى ، فكيف ذلك ؟ !

وهل يقصد بترديها هو قطع العلاقات الدبلوماسية مع العرب ؟! وهل نذكّر واضعى التقرير أن مصر لم تقطع العلاقات إنما الدول العربية هى التى قطعت علاقاتها الدبلوماسية تحت إرهاب جبهة الرفض والتصدى بزعامة صدام حسين ؟؟ وعندما عادت هذه العلاقات ، وإن كان الرئيس مبارك له فى ذلك دور يذكر ، لكن ألم تستوعب بعد أن العلاقات العربية - العربية عموما ، دائما وأبدا هى فى حالة تقلب ومد وجزر ، أم ماذا ؟؟

وأخيرا فإن استمرار نجاح السياسة الخارجية المصرية ، قد أرسيت قواعدها الصحية بدءا من معركة أكتوبر ، والذى أعقب ذلك بانفتاح مصر على كل العالم ، ثم إلى مبادرة السلام والتى شارك فيها الرئيس مبارك منذ أول لحظة تخطيطا فيها حتى تنفيذ اتفاقية السلام واسترداد الأرض الوطنية .

ثم يضيف التقرير للأسباب الداخلية للتطرف والإرهاب غياب المشروع الحضارى الذى يحظى بأولوية مقدمة على الصعيد الوطنى ، وقد كان هذا مرده - دون شك - ذلك الإنجاز الذى تحقق باستكمال تحرير التراب المصرى دون أن يحل محله هدف قومى يتمحور حول الاهتمام ويعبئ ويشحذ الشعور الوطنى بما يمكن ان يستوعب اهتمام وحماس الجماهير ، وخاصة من الشباب .. ويقع فى تناقضات بينة ، فإنه يرى غياب المشروع الحضارى وخاصة بعد استكمال تحرير الأرض ، وبالطبع يقصد منطقة طابا فى سيناء والتى لا تزيد عن 900 متر وهى غالية علينا ولو كانت مترا واحدا ، ولكن .. هذا الغياب لم يكن له وجود فى السبعينيات حيث ، تسلم الرئيس السادات الحكم وكان أمامه وأمامنا أيضا كشعب هذا المشروع الحضارى أو القومى ألا وهو معركة النصر ، ومع ذلك فقد نما التطرف ، هذا وطوال فترة السبعينيات كانت مبادرة السلام - كمشروع حضارى - لاسترداد الأرض وتم الاتفاق ، وبدأ التنفيذ فى عهد السادات واستكمله الرئيس مبارك ، فإذن المشروع الحضارى - الغائب - كان قائما حتى وفاة السادات فى 1981 ومع ذلك فإنه عندما تحدث الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل عن عدم وجود مشروع قومى أو حضارى لنفس الأسباب التى أوردها التقرير رد الرئيس مبارك على ذلك مشيرا إلى أن السد العالى رغم أنه كان مشروعا قوميا فإن مصر شهدت فى الثمانينيات عشرات المشروعات القومية بآلاف المليارات ، وأعتقد أن الرئيس محق فى ذلك

حيث إن هذه المشروعات تقدم خدمات حيوية وهامة وضرورية للمواطنين ، بالإضافة إلى أنها تغطى القصور الذى كان قائما فى الخدمات والذى كان يتستر تحت شعارات وهمية من قبل .

وفى كل الأحوال لا نندهش من هذا الطابع اليسارى ، والناصرى الذى اصطبغ صدر هذا التقرير الهام ، لأن بعض قيادات العمل السياسى والبرلمانى ما زالت تتمسك بالاشتراكية مغلفة فى أشكال أخرى ، وكذلك بالناصرية الضاربة بجذورها فى أعماقهم ، لأنهم قد تلقوا أول دروس السياسة فى معبد عبد الناصر ، وقد تدرجوا وحصلوا على مناصب ومواقع ومزايا وامتيازات تبعا لأصالة الناصرية فيهم ، ولعل كاتبنا الكبير ثروت أباظة قد أشار إلى ذلك بوضوح عندما انتقد اليساريين والناصريين فى الحزب الوطنى وتساء ل : لماذا لا ينضمون للأحزاب التى ترفع يافطات الاشتراكية والناصرية ، إلا أنهم بذلك يبدون انتهازيين ويسعون للسلطة والامتيازات ، وهذا هو المعنى الذى استخلصته مما كتبه وهو محق فى ذلك .

ولم تسلم فترة السبعينيات من تقرير مجلس الشورى أيضا حيث جاء به : إن هناك ممارسات سياسية معينة قد دفعت إلى ظهور العنف بصورة ما خلال السبعينيات وهى مسألة هامة فى الحديث عن مواجهة ظاهرة العنف الإرهابى.

وأضاف : لقد شهدت السبعينيات اتساع نشاط الجماعات والتنظيمات الإرهابية ـ بشكلها الحديث المستمر حتى الآن ـ التى تحمل رؤية خاصة لكيفية التعامل مع المجتمع والواقع السياسى بزعم تحقيق ما أسموه بإقامة دولة مسلمة ، حسب مفهوم تلك الجماعات والتنظيمات للإسلام وللمسلمين وللدولة المسلمة ، فقد ظهرت عام 1974 جماعة شباب من (الفنية العسكرية) ثم تبعتها جماعة المسلمين (التكفير والهجرة) عام 1977 وظهر بعد ذلك عام 1979 واحد من أكبر التنظيمات المتطرفة العنيفة فى تاريخ مصر المعاصر وهو تنظيم الجهاد الذى يضم عدة تنظيمات فرعية ، فى نفس الوقت الذى كانت جماعة أخرى كبيرة قد تبلورت ملامحها وتحالفت مع التنظيم فى إحدى مراحله مع (الجماعة الإسلامية) التى كانت قد بدأت تتكون ويتسع نفوذها داخل الجامعات المصرية فى إطار أنشطة ثقافية ودينية قبل أن تتجه إلى أعمال العنف .

وعندما صدر هذا التقرير وبدأ مجلس الشورى فى مناقشته فإننا كتبنا فى ذلك الحين وأخذنا عليه أنه عبر عن وجود أبعاد وجوانب لظاهرة الارهاب والتى ترتبط فى الأساس بانتشار جماعات الإرهاب فى السبعينيات ثم عاد وأكد بأن تلك الظاهرة لم تظهر فجأة فى السبعينيات إذ كانت لها جذور فكرية وعملية عنيفة فى مراحل سابقة ، وأشرنا إلى أنه لم يحدد

هذه المراحل الا أنها نشأت فى الأربعينيات وتجاهل الخمسينيات والستينيات ، وتجاهل الفترة المشار إليها و هى المرحلة التى كانت بمثابة رحم بذر فيه التطرف والذى تطور بعضه إلى الإرهاب حيث كانت هذه المرحلة للحكم الديكتاتورى والشمولى والذى تسلط فيه الحاكم فى حكمة ، وبذلك فإن رد فعله هو التطرف كمعارضة ، والتى وان لم تظهر إلا أنها كانت تنمو فى رحم هذه المرحلة لكبت الحريات وانتشار المعتقلات وتقييد حرية الصحافة وظل محبوسا حتى وجد فرصته فى بداية السبعينيات .

وقد بدا على التقرير بصمات انطباعية أيدولوجية خاصة برئيس لجنة الأمن القومى والشئون العربية والخارجية الدكتور مفيد شهاب . ألا وهى الناصرية . حيث كان فى فكره الناصرى وربما يكون ذلك من الصعوبة أنه يدين عهد كان من صناعه أو أحد مريديه (8) .

واما السياسات التى ألمح إليها التقرير فى السبعينيات ولم يفصح عنها فإنها تمثلت انتهاج السلام كسياسة واستراتيجية مصرية ، وأيضا تمثلت فى توازن الفرصة بين التيارات السياسية الناصرية واليسارية والتيار الإسلامى، ولنا فى ذلك بعض النقاط التى قد توضح الأمر طالما أن التقرير لم يخض فيها حتى لا يقع فى حرج أو يدخل فى جدل مع الآخرين .

فأما عن السياسات فى السبعينيات والتى لم يكشفها التقرير ، إنما أشار إليها بعض الكتاب والسياسيين والوزراء السابقين والتى تتلخص فى اتهام الرئيس السادات بأنه الذى زرع أو شجع التطرف فى مصر عندما أخرج الإخوان المسلمين من المعتقلات وأطلق حريتهم فى العمل على الساحة السياسية بهدف التصدى ومقاومة ومكافحة الشيوعية والناصرية وهما وجهان لعملة واحدة ، ومن هنا يرون أن التطرف قد بدأ يأخذ مساره حتى تصاعد وكان السادات ضحيته عندما تم اغتياله على يد أحدهم أو بعضهم ، وبالطبع فإن ذلك الاتهام قد انسحب على بعض معاونى السادات فى ذلك الاتجاه ، منهم الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب ورئيس جامعة القاهرة الأسبق وآخرون ، وقد توجهت بالحديث أو الحوار معه حول دوره فى الاتهام عندما كان رئيسا للجامعة ثم رئيسا لمجلس الشعب ، وكيف كان دوره فى إذكاء التطرف بهذين الموقعين .

وقد رحب الرجل بايضاح دوره والحديث عن ذلك بصدر رحب ، وأجاب قائلا : عندما كنت رئيسا للجامعة كانت قد ظهرت كل التيارات بها ، وصراعاتها ، وعندما كنت أنتهى من عملى أمكث فى الجامعة من ثلاث لأربع ساعات لعمل لقاءات مع التيارات المختلفة سواء كان تيارا إسلاميا أو شيوعيا أواشتراكيا أو ناصريا ويدور نقاشى معهم وتتم حوارات ونلتقى على كثير

من الأمور ونتفق عليها ، وبذلك كان دورى مهدئا لصراعاتهم ، ولم تحدث مشكلات ذات بال طوال فترة رئاستى للجامعة ، وإن كان سبق فترتى مظاهرات شديدة كادت أن تؤدى لحريق قاعة الجامعة ، وبالتالى فإن الغلو فى الدين أو ما يسمى بالتطرف والذى أدى بعضه إلى الإرهاب ليس وليد فكرة افتعلها الرئيس السادات لمحاربة التيار الشيوعى والناصرى إنما كان ذلك نتيجة منطقية لعدم وقوف السادات ضده أو بممارسته - وليس بزرعه - فالتيار كان موجودا ويُحارَب سواء بالاعتقال أو بغيره ، وسُدت فى وجهه جميع الأبواب ، إنما دور السادات أنه لم يحاربه وتركه فى المنافسة مع الآخرين ، عكس ما كان من قبل حيث إن نظام العهد الناصرى كان يطارده ويدعم التيارات الشيوعية والعلمانية ، وأما الرئيس السادات فقد رفع الدعم عن هذه التيارات وأزال الحاجز أمام التيار الإسلامى وأصبح الجميع يتسابق فى الساحة السياسية على قدم المساواة ، فإذا كان ذلك خطأ أو يتصور البعض أن ذلك خطأ فإننى أعتقد أنه ليس كذلك وإلا فماذا تعنى الديمقراطية !! إلا إذا كانت على طريقة الشيوعيين ، نحن وغيرنا يموت ، إنما الديمقراطية الحقيقية هى أن الشعب صاحب السيادة يختار من يشاء ، والسادات كرئيس للدولة وللنظام لم يزك فئة على فئة .

ثم استطرد متحدثا عن دوره كرئيس لمجلس الشعب ودفعا لاتهام ، ومع ابتسامة عريضة قال :

إن الرئيس السادات - الله يرحمه - كان يسبق عمره فى تقديراته لعشرين عام على الأقل ، وما زالت أحداث السلام تقطع بما أقول ، فهو الذى وضع نصا فى دستور عام 1971 ولأول مرة فى تاريخ مصر على أن الشريعة الإسلامية هى مصدر رئيس للتشريع استجابة لمطالب الجماهير ، وقد تصور البعض أن هذا النص مجرد «زينة» إنما السادات كان يقدر بل ويتحدث على أن مصير العالم الإسلامى والعالم العربى مرتبطان بنهضة إسلامية قوية تعتمد على الإسلام الحقيقى وليس على الإسلام ، المزيف وليس على الاسلام المفتعل والذى أخذ قواعد من أوروبا وغيرها ، وكان إعمال هذا يقتضى تغيير نظم الحكم والقوانين والنظم الأخرى المطبقة .

واستجابة لهذا النص ووجوب تطبيقه ، عندما توليت رئاسة مجلس الشعب وبالاتفاق مع الرئيس السادات ، وكان وقتها الرئيس حسنى مبارك نائبا له ويعلم ذلك وأنه يجب تقنين أحكام الشريعة الإسلامية لتطبيقها ، وقد أخذ التقنين فرصته لمدة خمس سنوات وكان أثناءها وفى كل لقاء أو اجتماع مع الرئيس السادات يسألنى :

فين يا صوفى تقنينات الشريعة ، وكان يحثنى دائما على الانتهاء منها ، ولكننا انتهينا من

ذلك فى عام 1982 . وفى اجتماع موسع برئاسة الرئيس حسنى مبارك وحضور القيادات السياسية ، اتفقنا على فترة زمنيةانتقالية لمدة ثلاث سنوات يجرى خلالها تغيير مناهج الدراسة فى كليات الحقوق وأيضا تدريب القضاة على النصوص القانونية الجديدة وكذلك اعلان الرأى العام بالنظم القانونية الجديدة ، بل وصل الأمر إلى الاتفاق على تحديد من الذى سيتكلم فى الإذاعة والتليفزيون ومن الذى سيكتب فى الصحافة ، ثم جاءت أحداث السودان ومحاولات وسعى إيران لتصدير ثورتها ممأدى ذلك إلى التمهل والتروى فى التطبيق .

وإن كنا قد طبقنا من هذه التقنينات القانون البحرى إلا أن الباقى ما زال فى أدراج مجلس الشعب .

وبالتالى كان دورى فى مناصرة التيار الإسلامى فى عهد الرئيس السادات فى الجانب القانونى والسياسى ، وإننى مؤمن إيمانا لا يرقى إليه الشك أن تطور العالم الإسلامى وتقدمه رهين بأن يتمسك بجوهر النظم الاسلامية ويطعمها بالآراء والمتطورات الجديدة بما لايخالف جوهر الإسلام ، وغير هذا سيبقى الصراع قائما بين شعب مسلم أعماقه إسلامية يريد تطبيق الشريعة وبين نظم تبدو بمظهر إسلامى ولا تطبق أحكامه تطبيقا كاملا .

والحقيقة فإن النظم القانونية القائمة فى مصر اليوم أكثر من 90% منها قريبة من النظم الإسلامية وليست مختلفة عنها لا فى نظام الحكم ولا فى النظم القانونية إنما الاختلاف فقط فى النظم الاقتصادية وهى اختلافات جزئية .

وعندما انتهينا من التقنينات ، بدأت تيارات مضادة للتيار الإسلامى تثير الأخوة المسيحيين ، وبالطبع كانت هذه التيارات هى بقايا النظام الاشتراكى من العهد الناصرى والشيوعيين والعلمانيين ، ومن هنا كانت هناك لقاءات مع البابا شنوده لتوضيح الأمر ، وقلت له إن أكبر ضمان لك فى تطبيق الشريعة الإسلامية أمران :

أولهما :هل فى القوانين الجديدة نص واحد يفرق بين المسلم وغير المسلم فى الحقوق والواجبات ؟؟ إن الفكر الإسلامى غني بالفكر وبه من يفرق فى ذلك، والأغلبية الغالبة ترى أنه لا فرق فى تلك الحقوق والواجبات وقد أخذنا برأى الأغلبية .

وثانى الأمرين : هل يوجد فى الإنجيل أو فى الكتب المقدسة أو المجامع الكنسيه أحكام تلزمكم كمسيحيين ونحن قد خالفناها وألزمناكم بغيرها فى التقنين الجديد ؟؟ لا يوجد حكم واحد قررته المجامع الكنسيه عندكم أو فى الإنجيل ويخالف الشريعة ، ولكنه بقى لكم فى مسائل الأحوال الشخصية من زواج وطلاق ، وأما الباقى فليس فى الإنجيل ولا فى المجامع الكنسيه أحكام لأن المسيحية قائمة على أمور الدين فقط وليس لها دخل فى أمور الدنيا .

ولكن البابا شنوده أشار إلى أنه بالفقه الإسلامى آراء أخرى ، فقاطعه الدكتور صوفى بحماس مؤكدا بقوله : ليس لنا ما فى الفقه إلا بالرأى الذى أخذنا به والذى يقدم المساواة فى الحقوق والواجبات .

وختم الدكتور صوفى توضيحه فى ذلك قائلا : كان دورى ـ بالنسبة للتيار الإسلامى تطبيق النص الدستورى وإظهار الوجه الإسلامى لمصر بعد أن كاد هذا الوجه يختفى فى ظل الفترة الناصرية باسم الاشتراكية .

وفى نقدنا لتقرير مجلس الشورى الصادر فى حينه . كنا قد أشرنا إلى أن هناك سياسات ألمح اليها التقرير فى السبعينيات ولم يفصح عنها ، إلا أننا أقحمنا هذا التلميح وأنها تتمثل فى انتهاج السلام كسياسة واستراتيجية وما أدى ذلك إلى قطع العلاقات العربية ـ المصرية وما شهدته مصر منذ مبادرة السلام فى نوفمبر عام 1977 حتى اغتيال الرئيس السادات فى أكتوبر 1981من عمليات إرهابية استهدفت التخريب والترويع وتخويف الشعب لأنه أيد سياسة السلام، وقد وقف بجوار وخلف الرئيس السادات فى انتهاج سياسة السلام ، ولا شك أن هذا التأييد الشعبى ما كان له صدى ايجابى عند بعض الدول العربية والتى كونت من بينها جبهة تعرف بجبهة الصمود والرفض ، وقد بدأت فى تصدير الإرهاب إلى مصر توهما منها بأن ذلك يثير القلاقل والارتباك والإثارة لدى الجماهير ضد نظام الحكم الذى انتهج السلام سياسة جديدة فعلية .

ولعل الرئيس السادات قد فطن لذلك قبيل ذهابه لرحلة القدس الشهيرة ، حيث كان فى

المطار وضمن مودعيه اللواء النبوى إسماعيل وزير الداخلية فأشار إليه قائلا : لا أوصيك باتخاذ التدابير التى تتناسب مع جسامة أو خطورة هذه المرحلة .

وبالفعل بدأ النبوى إسماعيل وأجهزة وزارة الداخلية برصد كل المحاولات الإهابية المصدرة إلى مصر والعمل على إجهاضها قبل وقوعها ، وبذلك كانت مرحلة النبوى إسماعيل فى عهد السادات من أخطر المراحل الأمنية المعاصرة والتى قد تعاظم فيها دور الأمن فى حماية الجبهة الداخلية من عوامل القلق والاضطرابات والاهتزاز والمحاولات التخريبية التى أعقبت زيارة القدس والتى كانت تصدرها دول جبهة الرفض إلى مصر وهى مكونة من سوريا وليبيا والعراق وبعض الفلسطينيين معبرة بذلك عن رفضها ومعارضتها لمسيرة السلام المصرية .

ولعل فى سرد قائمة لهذه المحاولات لهو أبلغ دليل على مدى جسامتها : ففى أثناء عام (1977) :

- الحزب الشيوعى المصرى وحزب العمال الشيوعى 41 متهما ، وتم ضبط الجهاز الفنى للتنظيم (77/91 حصر أمن دولة عليا ـ جنايات عسكرية) .
- ضبط (10) عملاء للمخابرات الليبية كانوا مكلفين بنسف خطوط السكك الحديدية بالصحراء الغربية (77/1 جنايات أمن دولة عسكرية) .
- ضبط (2) من عملاء المخابرات الليبية ولديهم كمية من الأسلحة والمفرقعات لعمليات تخريب لبعض المنشآت بالصحراء الغربية (77/3 جنايات أمن دولة عسكرية) .
- كما تم ضبط مجموعة من عملاء النشاط الليبى بأسلحتهم يخططون للهجوم على نقط الحراسات بمنطقة سيوه ومن ضمن المتهمين أبو القاسم الربيعى ، عمر عبد الله موسى عثمان خليفة وشهرته عثمان القذافى (77/6 جنايات أمن دولة عسكرية) .
- وكذلك القبض على (20) من عملاء المخابرات الليبية تسللوا داخل البلاد ومعهم عبوات ناسفة وحاولوا نسف بعض الفنادق بالاسكندرية (77/9 استئناف الإسكندرية).
- وضبط [8] من عملاء المخابرات الليبية ، تسللوا داخل البلاد معهم مفرقعات للقيام بعمليات تخريبية لمصنع التقطير بچانكليس ومحطة عسكريةبالضيعه (77/183 حصر أمن دولة عليا) .

- وتم ضبط تنظيم التكفير والهجرة الذى قام بخطف وقتل الشيخ الذهبى حيث قبض على (54) متهما وكمية من الأسلحة والمفرقعات (77/6 حصرا من دولة عليا) .
- وكذلك امتد القبض على أفراد تنظيم التكفير والهجرة فتم القبض على (213) متهما بالإضافة إلى الأسلحة والذخائر والمفرقعات والأرشيف الخاص بالتنظيم (7 /77 حصر أمن دولة عليا) .
- ثم ضبط بعض العناصر باسم تنظيم جبهة تحرير مصر كانت المخابرات الليبية تقوم بتمويلها لعمليات اغتيال ضد الشخصيات الهامة وتخريب لبعض المنشآت (77/224 أمن دولة عليا) .

وفى عامى (1978 و 1979) :

- تم ضبط تنظيم سرى يعمل تحت اسم ـ فتح الخط الصحيح ـ يستهدف قلب نظام الحكم فى مصر (77/407 حصر أمن دولة عليا) .
- وكذلك القبض على فلسطينى ومصرية مقيمين فى ليبيا ولديهما تعليمات من المخابرات الليبية بعمليات تخريب (78/551 حصر أمن دولة عليا) .
- وتم القبض على أفراد الحزب الشيوعى فى 8 يناير وعددهم (81) عنصرا وضبط الأجهزة الفنية للتنظيم والأرشيف المركزى ومخازن المطبوعات والمنشورات المضادة والوثائق (748 /78 أمن دولة عليا) .
- وكذلك ضبط (48) متهما من أعضاء الحزب الشيوعى المصرى بالإضافة إلى الجهاز الفنى والأرشيف (79/632 أمن دولة عليا) .
- وتم القبض على فلاح الدين كجس ، إيرانى الجنسية ومعه مواد كيماوية بهدف إجراء عمليات نسف ، واعترف بأنه مكلف من منظمة إسلام الفدائية الإيرانية للقيام بعمليات تخريبية بالمنشآت الهامة بالبلاد ونسف محطات البنزين وخزانات الوقود (79/21 حصر أمن دولة عليا) .
- وتم ضبط سليمان السعدى عضو منظمة الصاعقة السورية ومعه جواز سفر باسم محمد كساب ومعه كمية من المفرقعات للقيام بعمليات تخريبية (79/576 حصر أمن دولة عليا) .
- وكذلك تم القبض على أحد العناصر الرئيسية بجناح نسور الثورة أحد أجنحة منظمة

الصاعقة السورية ومهمته تنفيذ عمليات التمويل وترتيب التسلل داخل مصر (79/675 حصر أمن دولة عليا) .

- وتم القبض على إبراهيم إبراهيم الجراية من منظمة الصاعقة السورية لتفجير بعض المنشآت الرئيسية بالقاهرة واغتيال الدكتور بطرس غالى (79/330 أمن دولة عليا) .

وفى عامى (1980 و 1981).

- ثم ضبط (29) عضوا بالحزب الشيوعى (المؤتمر) والجهاز الفنى والأرشيف المركزى ومخزن المطبوعات الرئيسى (80/294 أمن دولة عليا) .

- وكذلك ضبط التنظيم التروسكى وقبض على (33) متهما بالإضافة إلى الجهاز الفنى والمطبوعات التنظيمية والوثائق (80/524 أمن دولة عليا) .

- ضبط (22) متهما من حزب التحرير الإسلامى وأسلحة ومطبوعات (596 /80 حصر أمن دولة عليا) .

- وضبط (75) متهما من أعضاء تنظيم الجهاد وكمية من المفرقعات والأسلحة ومخططات لنسف الكنائس والقيام ببعض الاغتيالات (80/687 حصر أمن دولة عليا) .

- وقد تم ضبط وحيد خليل عثمان ، أردنى الجنسية من تنظيم حركة فتح متسللا للبلاد بجواز سفر مزور واعترف بأنه مكلف بعمليات اغتيال وتخريب ضد الشخصيات والمنشآت الاسرائيلية وكذلك السياح الإسرائيليين وتبين أن اسمه الحقيقى نصر الله خليل عثمان (80/ 425 أمن دولة عليا) .

- وكذلك ضبط (51) عضوا بحزب العمال الشيوعى المصرى والأرشيف المركزى ومخازن المطبوعات (525 / 81 أمن دولة عليا) .

- تم كشف خطة للمخابرات الليبية كان يشرف عليها السفير الليبى بروما تستهدف اغتيال الرئيس السادات وأطلق على هذه العملية جون كيندى لتشابه الخطة بالأسلوب الذى اغتيل به جون كيندى رئيس الولايات المتحدة الأسبق وتم ضبط مجموعة الأسلحة التى تسربت إلى القاهرة لتنفيذ العملية : بندقية مزودة بتيلسكوب وكمية من الرصاص السام ومجموعة من المسدسات مخبأة داخل خزان الوقود فى إحدى السيارات ، وأما البندقية فقد كانت فى أسفل التابلوه الأمامى للسيارة (81/332 حصر أمن دولة عليا) .

- وتم ضبط تنظيم باسم نداء الإسلام وقبض على (15) متهما (81/163 حصر نيابة شرق الإسكندرية) .
- وتم ضبط تنظيم دينى متطرف باسم الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وقبض على (17 متهما) (81/423 حصر أمن دولة عليا) .
- وتم القبض على (302) متهم من أعضاء تنظيم الجهاد ولديهم الأسلحة والمفرقعات (81/ 462 أمن دولة عليا) .
- والقبض على (24) متهما من مجموعة تنظيم الجهاد لاغتيال الرئيس أنور السادات (81/7 أمن دولة عليا) .
- وتم ضبط مجموعة تنظيم يشكل شعبة لحزب البعث العراقى داخل البلاد للقيام بعمليات مضادة (81/335 أمن دولة عليا) .
- وقبض على الفلسطينى رجب السراج قادما من دمشق ومعه كمية من المفرقعات ولديه تعليمات تخريبية فى يوم الاحتفال بعيد العمال فى أول مايو 1981 (18/3081 جنايات القاهرة) .
- وتم ضبط سعدون زعفون من عناصر المخابرات العراقية وقد تمكن من تجنيد أحد السائقين الخصوصيين للرئيس السادات تمهيدا للقيام بعملية اغتياله وقد طلب اعتباره لاجئا سياسيا تفاديا لتصفيته بمعرفة المخابرات العراقية (1981) .
- كما قد شكل تنظيم معاد تحت اسم تجمع المصريين الوطنيين بالخارج فى لبنان وتم تدريب مجموعاته بدول الرفض التى كانت مكونة من مصريين وفلسطينيين تحت قيادة مسئول عسكرى بحماس حلمى حسن واسمه عادل وتم دفع مجموعة داخل مصر فى مايو (1981) ومعهم زوجة أحدهم وهى عراقية الجنسية. وتم ضبط كمية من المفرقعات معهم مخبأة داخل علب سجائر بهدف القيام بعمليات نسف بعض المنشآت المصرية والأمريكية والإسرائيلية وتم القبض عليهم (81/210 أمن دولة عليا) .
- كما كانت هناك محاولة انفجار بمطارالقاهرة الدولى حيث اكتشف وجود قنبلة زمنية به وذهب اثنان من الضباط المختصين لإبطال مفعولها فى الصحراء المحيطة بالمطار وكل منهم يريد المخاطرة بنفسه دون الآخر ، فهذا ضابط أعزب يحاول إقناع زميله المتزوج بأنه سيقوم بإبطالها وأنه ليس لديه زوجة وأولاد فهو أولى بتحمل هذه المخاطرة إلا أن الضابط الآخر

يصر على هذه المخاطرة لأداء واجبه. ولم يفلح أيهما فى إقناع الآخر بعدم خوض هذه المخاطرة فاشترك الأثنان معا فى إبطال مفعولها ، وأما الذى وضع القنبلة فهو سورى الجنسية وتم القبض عليه .

– كما وقع هجوم على سفارة مصر بأنقرة فى تركيا من جانب بعض الضباط السوريين كان الغرض منه هو الإفراج عن ضابطين سوريين معتقلين بالقاهرة بتهمة الشروع فى نسف مبنى وزارة الخارجية المصرية وكانوا ينتمون إلى منظمة الصاعقة السورية .

ومن خلال عرض أو سرد قائمة المحاولات الإرهابية التخريبية السابقة نؤكد على أنها لم تنفذ وبالتالى لم تحدث أى أثر مخرب أو سلبى فى مصر ، وربما يكون ذلك من أسباب تجاهل كل من تقريرى مجلسى الشعب والشورى لهما كأثر أو رد فعل لانتهاج مصر سياسة السلام . وان كنا نلحظ أن ذلك التجاهل عمدا حيث أشار تقرير اللجنة الخاصة فى مجلس الشعب إلى تردى السياسة الخارجية فى السبعينيات وتلميح تقرير مجلس الشورى إلى سياسات وممارسات معينة أدت إلى الإرهاب أو نمو جماعات الإرهاب ، وكان الأجدر بهما تحليل تاريخى موضوعى لفترة السبعينيات حتى يكون التشخيص موضوعيا ، وبالتالى تفهمه والسعى لعلاجه صحيحا .

بل إن تقرير مجلس الشورى قد أشار إلى أسلوب التحريض الواسع ضد نظام الحكم كأسلوب شائع وسائد تقوم به كل المجموعات الإرهابية ولا يقتصر ذلك على انتقاد مواقف سياسية وداخلية فقط وإنما تتطرق إلى قضايا السياسة الخارجية أيضاً .. فرغم إقراره بذلك إلا أنه لم يوضح أن سياسة السلام وهى سياسة خارجية منذ انتهجها كل من السادات وحسنى مبارك كاستراتيجية مصرية كان لها من ردود الفعل الإرهابية سواء من الخارج أو الداخل وكلاهما عبر عن رفضه لهذه السياسة بالعمليات الإرهابية وإذا كان بعض أعضاء مجلس الشعب والشورى قد عبروا ولاحظوا أنه كلما خطت مصر خطوة للأمام سواء فى نهضتها الاقتصادية أو تطورها السياسى داخليا وخارجيا فإن هناك قوى خارجية وداخلية تتربص بها ولا تألو جهدا فى تحطيم أو تدمير أو إعاقة مصر عن هذه النهضة أو ذلك التطوير .

واذا عدنا لبداية فترة السبعينيات ـ تلك الفترة المتهمة ـ نجد أن أولى التنظيمات الإرهابية التى استهدفت مصر كانت عملية الكلية الفنية العسكرية فى مساء الأربعاء 17 أبريل عام 1974 والتى كان قد أسس جماعتها الإرهابية صالح عبد الله سريه ، وقد باء ت هذه المحاولة

بالفشل ، ويلاحظ أن المستهدف من هذه العملية ثكنة أو وحدة عسكرية تعد من أهم الوحدات لأنها تضم صفوة من الضباط والطلبة فى محيط العلوم الفنية والعلمية العسكرية ، وكان ذلك رد فعل انتصارنا فى 6 أكتوبر وكان الهدف من ذلك تخويف القوات المسلحة وإرهابها لأنها كانت طليعة الشعب فى انتصار أكتوبر ، وإحداث قلاقل وارتباك فى صفوف الجيش وخاصة أنه كانت هناك مفاوضات تجرى فى ذلك الحين لفض الاشتباك بين القوات المسلحة المصرية والإسرائيلية ، والسورية أيضا .

وتابع ذلك تنظيم التكفير والهجرة برئاسة شكرى مصطفى الذى اختطف الشيخ الذهبى وقتله ، وقد قبض على ذلك التنظيم وحوكم وصدرت أحكام بالإعدام على رئيسه وأربعة قيادات أخرى .

وتتابعت التنظيمات والمجموعات الإرهابية لإجهاض خطوة الانتصار ثم ما سلف عرضه من تصدير الإرهاب إلى مصر لعزمها على انتهاج سياسة السلام ، وكل هذا وقد تجاهل كل من التقريرين رد فعل وصدى الرفض والمعارضة لسياسة السلام فى السبعينيات وتناسوا أن هذه السياسة من أهم أسباب نمو الإرهاب المضاد لها بل إنه وان كان قد سكن سنوات فى بداية حكم الرئيس مبارك إلا أنه عاود نشاطه الإرهابى ضد سفارات الولايات المتحدة وإسرائيل تأكيدا على أن ذلك النوع من الإرهاب الذى ظهر فور مبادرة السلام فى 1977 ما زال يرفض السلام .

كما أن هناك دليلا آخر على ما ذهب إليه بعض أعضاء مجلسي الشعب والشورى وإننى أؤيدهم فى ذلك ـ أن مصر عندما بدأت فى اتخاذ سياسة الإصلاح والتحرير الاقتصادى منذ بداية التسعينيات وفى عهد الرئيس مبارك وحيث إن هذه السياسة على المدى المتوسط والطويل ستحقق طفرات وتطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة إلا أننا فوجئنا بحملة إرهابية مكثفة وكأن الإرهاب أصابه الصرع من جراء هذه التحولات التاريخية الهامة ، وهذا ما حدث سلفا عندما انتهج الرئيس السادات وشاركه حسنى مبارك أيضا فى سياسة واستراتيجية السلام ، فما كان من الإرهاب إلا وقد أخذ يضرب بحملات مكثفة أيضا ، إلا أنه من حسن الطالع أن جهاز الأمن فى حينه نجح فى إجهاض معظم المحاولات والعمليات الإرهابية .

ومن هنا نؤكد أن التقريرين قد حملا طابعا ناصريا وصبغة يسارية ، وهذا إفراز فكرى مغالط من بعض القيادات السياسية ، والتى تشكل جزءا من عناصر اللجان التى وضعت هذه التقارير فى كل من مجلسي الشعب والشورى.




الفصل الثالث


الإرهاب : محلي أم أجنبي



لم يثبت على أحد مرتكبى حوادث وعمليات الإرهاب فى مصر أنه أجنبى - بل للأسف فإن مرتكبى هذه العمليات الإرهابية من المصريين ، إلا أنه رغم ذلك ، فإن الإحساس أو الشعور العام أن هناك يدا أجنبية وراء بعض هذه الأحداث أو العمليات الإرهابية ، حتى لو كان منفذو العمليات الإرهابية يستخدمون أدوات من الصناعة المحلية إلا أنه ربما يكون ذلك متعمدا من جانب تلك اليد الأجنبية حتى يبدو أن الإرهاب محلي بحت .

وبالتالى يكون هناك الانطباع بأن فى مصر قلقا ودمارا وخرابا وقتلا .. إلى آخره .

وربما الحيرة قد عقدت نفسها على وجوه معظم الناس حول هذا الأمر ، حيث لم يثبت عمليا وجود هذه اليد الأجنبية ، إنما الأمر لا يخرج عن كونه استنتاجات أو توقعات أو تفسيرات ، ولا سيما أن هناك تصريحات متضاربة فى هذا الصدد ، بل إن هذه التصريحات لا تخرج من عدد من المسئولين ، بل أيضا تخرج من مسئول واحد ، وتختلف من وقت لآخر ، مما أحدث شيئا من البلبلة والارتباك والحيرة فى تفهم ذلك الأمر ولا شك أن الغموض الذى يكتنف العمليات الإرهابية فى بعض الأحيان وعدم الاستدلال على منفذيها أو مخططيها لهو يمثل خطورة فى حياتنا ، ومن هنا كان سعينا نحو تحديد هوية الإرهاب من حيث كونه محليا أم أجنبيا أم الاثنين معا حتى يمكن تبعا لهذا التحديد ونتائجه وأهدافه ومبرراته أن يكون لدينا رؤية واضحة لوسائل العلاج .

ولعل تقرير مجلس الشورى عن مواجهة الإرهاب كان محقا فيما جاء به حول هذا الأمر مشيرا إلى أن الأمر الخطير هو ما يرتبط بدعم دول عربية وبعض القوى والمجموعات فى دول أخرى لأعمال الإرهاب فى مصر عن طريق التمويل والتدريب والتسليح ، وهى مسألة معقدة للغاية ، وتوجد أحيانا معلومات متضاربة أو غير محددة بشأنها وتستلزم الإعلان عنها بشكل أكثر تحديدا .

وفى حين يشير تقرير مجلس الشورى إلى الغموض فى مدى مساهمة أو تدخل عنصر أجنبى فى هذه العمليات الإرهابية فإن تقرير مجلس الشعب - الذى لم يعلن أو يناقش - يشير

إلى أن ثمة شواهد عديدة على أن قضية التمويل لا تمثل عقبة فى طريق نشاط الجماعات الإسلامية فى مصر ، بل إن هناك دلائل على أن دولا أجنبية تساهم فى تمويل هذه الجماعات بطرق مباشرة أو غير مباشرة عن طريق إتاحة فرص العمل لأعضاء هذه الجماعات فى الخارج ، هذا بالإضافة إلى الدور الذى تقوم به المراكز الإسلامية بأوروبا والولايات المتحدة والتى يشرف على البعض منها أعضاء ينتمون لهذه الجماعات ليس فى مجرد تقديم الدعم المالى بل فى إتاحة الفرصة أيضا لسفر أعضاء هذه الجماعات لتلقى العلم والتخصص فى المجالات التى تحتاجها هذه الجماعات .

ويضيف التقرير موضحا ذلك حيث جاء به : ومن واقع ما أشار إليه وأكده العديد من التحليلات ، فإن أعدادا كبيرة من تنظيم الجهاد قد غادرت مصر فى أعقاب اغتيال الرئيس محمد أنور السادات فى أكتوبر 1981 هربا من المطاردة وتوجهت إلى أفغانستان والتحقت بفصائل المجاهدين للتدريب على السلاح والقتال ـ بأسلوب حرب العصابات ـ وإعادة تنظيم صفوفها وبدأت مجموعات منها فى العودة إلى مصر مؤخرا ، ورغم تضييق الخناق عليهم فإنهم قاموا بالتسلل عبر الحدود والمنافذ لتنفيذ عمليات إرهابية مخططة وبخبرتهم التى اكتسبوها أثناء سنوات وجودهم فى أفغانستان ، ونفس الشىء حدث فى الجزائر بعد عودة مجموعات من المتطرفين أعضاء جبهة الإنقاذ ، وهم الذين قاموا بأعمال المواجهة العنيفة مع الشرطة وقوات الأمن والجيش فى الفترة الأخيرة .

ومن هنا ـ كما يرى تقرير مجلس الشعب ـ فإن المعلومات التى تكشفت مؤخرا قد أكدت أن هناك شبكات سرية ومنظمة تقف وراء تمويل الجماعات المتطرفة فى مصر والإنفاق على أعضائها ـ فى الخارج والداخل ـ وتتصل هذه الشبكات مع إيران التى تعمل على تصدير الثورة الإسلامية من خلال الجماعات المتطرفة .

وبذلك فإن تقرير مجلس الشعب يرى أن الأمر واضحا من حيث مساهمة العنصر الأجنبى

أو الخارجى فى العمليات الإرهابية بمصر فى حين تقرير مجلس الشورى يرى أن الأمر غامض ومتضارب وفى حاجة إلى تحديد أكثر .

وعن تصريحات المسئولين فى هذا الصدد ، فإذا عدنا لأحدث العمليات الإرهابية خطورة وهى محاولة اغتيال وزير الداخلية اللواء حسن الألفى فإنه يعلن عقب الحادث عن وجود علاقة بين المتطرفين فى مصر وجهات أجنبية ، وأكد أن هذه العلاقة صحيحة 100% وأنه يوجد تعاون بين المتطرفين المصريين مع بعض هذه الدول ، وامتنع الوزير فى تصريحاته عن الإدلاء بأية تفصيلات عن هذا المخطط الأجنبى وأشار إلى وجود تحقيقات وتحريات وإجراءات تتخذ حاليا لا يجوز الكشف عنها لحين الانتهاء منها (10) .

وبذلك يكون الرجل حدد هوية الإرهاب بأنها هوية مزدوجة « تجمع بين المحلية والأجنبية » .

إلا أن الوزير السابق اللواء محمد عبد الحليم موسى قد أعلن ـ فى مجلس الشعب ـ أن القضية أكبر من النطاق المحلى ومن المستوى الإقليمى ولكنها تدخل فى إطار تخطيط جديد لموازين القوى الدولية فى عالمنا المعاصر .. وبذلك فقد رفع عبدالحليم موسى مستوى الإرهاب المزدوج ـ الذى أشار إليه خلفه ـ إلى مستوى دولى وأنه أحد أدوات النظام الدولى الجديد(11).

و كما سبق القول فإن تضارب وتعدد التصريحات توقعنا فى حيرة وبلبلة ، وأبرز النماذج فى ذلك التصريحات التى نسبت لمسئول أمنى كبير فى فترة ولاية عبد الحليم موسى لوزارة الداخلية حول اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق ، فقد نشر أن التحقيقات الأولية لأجهزة الأمن تشير إلى أن الجناة فى حادث اغتيال الدكتور رفعت المحجوب غير مصريين وأنهم دخلوا البلاد خلال فترة عودة المصريين والكويتيين القادمين من أكثر من منفذ بوثائق سفر مزورة (12) .

وبعد أيام أذيع كشف خيوط هامة توصلت إليها سلطات الأمن وهى أن 6 أشخاص شاركوا فى تنفيذ الحادث من بينهم 4 كانوا مسلحين ببنادق آلية ، وصرحت مصادر مسئولة بأن الدلائل تؤكد أن هؤلاء الإرهابيين ينتمون إلى منظمة أبو نضال الفلسطينية (13) .

إلا أنه بعد يومين فقط أكدت مصادر أمنية اشتراك بعض العناصر المتطرفة (المصرية) في حادث اغتيال الدكتور رفعت المحجوب ورفاقه من رجال الشرطة بعد أن أكد تقرير المعمل الجنائي أن العبوات المتفجرة التي عثر علها بمسرح الحادث تشبه العبوات التي سبق أن ضبطتها أجهزة الأمن بشقق بعض المتطرفين بالقاهرة والجيزة (14) .

ويبدو أن المصدر الأمني قد استشعر بحيرة الرأي العام حول هذه التصريحات المتعددة فأمسك العصا من المنتصف كما يقول المثل العامي – وصرح بأنه يحتمل أن يكون التخطيط خارجيا والتنفيذ من الداخل أو على الأقل اشتراك عدد من العناصر المتطرفة في الحادث (15) .

ثم بعد أيام ، وفي الصفحات الأولى للصحف اليومية نشر بأنه تمكنت أجهزة الأمن من القبض على قتلة الدكتور رفعت المحجوب بعد معركة دامية لقي فيها اثنان من الإرهابيين مصرعهما خلال تبادل النيران مع قوات الشرطة أمام مبنى كلية الهندسة بجامعة القاهرة ، وقد ألقت قوات الشرطة القبض على 12 إرهابيا من تنظيم الجهاد المتطرف ، اعترف أربعة منهم باشتراكهم فى جريمة اغتيال د / رفعت المحجوب وحددوا دور كل واحد منهم فى الجريمة ، وطبقا للمعلومات التى استقاها « الأهرام » من مصادر التحقيق فقد اعترف الإرهابيون بأنهم كانوا يقصدون اغتيال محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية انتقاما لقتل زميلهم الدكتور علاء محيى الدين والذى كان قد عثر عليه مقتولا فى منطقة الطالبية بالهرم فى شهر أغسطس 1990 . واستطرادا للتصريحات فقد تبين أن 7 من أعضاء التنظيم هم الذين خططوا لعملية اغتيال الدكتور المحجوب واشتركوا فى تنفيذها وتحديد دور كل منهم فيها (16) ، وفى تصريح سابق فإن أجهزة الأمن تواصل جهودها لحل لغز كيفية معرفة الجناة لخط سير د / رفعت المحجوب من منزله فى طريقه لفندق الميرديان والذى كان مقررا الذهاب إليه للترحيب بوفد برلمانى سورى مقيم بالفندق ؟

ومنذ أكتوبر وحتى منتصف عام 1993 كانت التحقيقات والمحاكمات جارية بشأن هذه القضية ، ثم كانت المفاجأة عندما أصدر القضاء حكما بالبراءة على هؤلاء المتهمين بالنسبة لاغتيال الدكتور المحجوب ، وإن كان القضاء قد أصدر أحكاما أخرى بخصوص حيازة أسلحة بدون تصاريح قانونية !!

وهذا يعنى أنه لم يكن هناك عناصر أجنبية .. ولا عناصر محليه محددة أو معروفة فى هذا الاغتيال ، وهذا يعنى مرة أخرى ان الفاعل مجهول ؟!

وفى خضم هذه الحيرة أيضا يعبر وزير الخارجية الأسبق محمد إبراهيم كامل إبراهيم ورئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن حيرته إزاء هذا الأمر بقوله : لا أستطيع القطع إن كانت هذه الأحداث الأخيرة مصدرها قوى خارجية تستهدف اشاعة الفوضى فى مصر وإعاقة مسيرتنا نحو التقدم أو أنها أحداث من أفراد أو جماعات محلية (17) .

ولكن من جانب آخر وفى محاضرة أمام جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية وقف المستشار ماهر الجندى ـ المحامى العام السابق ـ والمحافظ الحالى ، وكشف من خلال ملفات القضايا التى تولى تحقيقها خلال سنوات ماضية وأعلن أن الدلائل تؤكد أن التشكيلات الإرهابية تعمل بتوجيهات خارجية وتلقى دعما ماليا من خارج البلاد وتولت زعاماتها عناصر من غير المصريين (18) .

وفى ذات الاتجاه نحو تحديد هوية الإرهاب الأجنبية فإن الداعية الإسلامية السيدة زينب الغزالى تذهب إلى أن هذه الحوادث ومحاولات الاغتيال الأخيرة ظاهرة مستوردة ومؤامرات تدبر فى الخارج ، وتبرئ التيار الدينى من هذه الأحداث بقولها : إن الإسلام عدالة مطلقة سطرها الرحمن في كتابه العزيز ، والعدل المطلق في الإسلام لا يبث شرا ولكنه خير ورحمة ومن يقل غير ذلك يعد جاهلا بحقيقة الاسلام وتعاليمه وأخلاقه (19) .

إلا أنه ربما لو اتخذنا معيار النوع « أى أنواع العمليات الإرهابية أو المستهدف منها » كمدخل لتحديد هوية الإرهاب محليا أم أجنبيا أم الاثنين معا .. يكون ذلك مساعدا أو معينا فى تفهم حقيقة هذا الأمر ، لأنه لوحظ أن العمليات الإرهابية وأهدافها تنوعت واختلفت ، فهناك إرهاب ضد السياح والسياحة وبالتالى بعد ذلك من قبيل الإرهاب ضد الاقتصاد ، وهناك إرهاب ضد كبار المسئولين بالدولة وبعد ذلك من قبيل الإرهاب ضد السلطة للضغط عليها أو لتخويفها ، وهناك إرهاب عشوائى كالذى وقعت فى شبرا وقهوة وادى النيل فى ميدان التحرير وأخرى فى ميدان العتبة وهو أكبر ميادين القاهرة بكثافته السكانية ومحاولة أجهضت تحت كوبرى بين السرايات أمام جامعة القاهرة والهدف منها ترويع المواطنين ، وكذلك هناك إرهاب ضد أصحاب الرأى كما وقع ذلك للكاتب مكرم محمد أحمد والدكتور فرج فودة ،

وأيضا إرهاب ضد الشرطة ، وكذلك إرهاب ضد بعض أعضاء السفارة الإسرائيلية بالقاهرة وإرهاب ضد موظفى أمن السفارة الأمريكية بالإضافة إلى محاولات اغتيال وزراء الداخلية السابقين اللواء حسن أبو باشا واللواء محمد النبوى إسماعيل .

ومن استعراض هذه الأنواع وتحليلها أو مناقشتها سنحاول استخلاص نتائج حول هوية الإرهاب محليا كان أو أجنبيا أم الاثنين معا ، فأما عن الإرهاب ضد السياحة كأحد ركائز الاقتصاد القومى ، وتخويف الاستثمار فى هذا القطاع مما يعنى خسائر اقتصادية كبرى وينسحب ذلك أيضا على عدم توفير عمالة وبالتالى تعميق البطالة أكثر مما هى عليه وهذا يؤدى إلى تخفيض مستوى معيشة الآلاف من الأسر التى تعمل فى هذا المجال ، فماذا يعنى ذلك ؟ ومن وراء هذا ؟؟

قام وزير السياحة السابق فؤاد سلطان بتفسير ذلك فى بداية الأحداث الإرهابية ضد السائحين بقوله : إن حادث الاعتداء على السائحين فى قنا يمثل اتجاها فرديا ولا يمثل اتجاها عاما ، والدليل وقوعه فى مناطق نائية ولا توجد دولة يمكن أن تضمن عدم حدوث مثل هذه الأحداث الإجرامية فى المناطق النائية وخاصة إذا كانت لا تستهدف شخصا معينا إنما هى عمليات عشوائية لا تهدف إلا ضرب الاقتصاد المصرى من خلال ضرب السياحة وتشويه صورة مصر الأمنية المستقرة فى العالم .

وأضاف بقوله : وإن هذه العمليات تقوم بها جماعات تخريبية وأكرر أنها تخريبية وليست تطرفا دينيا حيث تم نبذ مثل هذه العمليات من كافة المؤسسات الدينية فى مصر وقال : إن هذه الجماعات تلبس لباس الدين للتأثير على عقلية المواطن البسيط .

وأشار إلى أنه تم القبض على الجناة بتعاون المواطنين مع أجهزة الأمن مما يؤكد عدم رضا الشعب عن مثل هذه الأعمال الإجرامية [20] .

وأشار إلى أن مصر تجتذب 39% من حجم الحركة السياحية بالمنطقة .

ومن خلال تفسير فؤاد سلطان فإننا نجد أنه لم يشر إلى أى عنصر أجنبى فى هذه العمليات الإرهابية ضد السياحة ، ولكنه أيضا ينفى أن يكون للمتطرفين دور فى ذلك ، وإنما

أشار إلى الإرهابيين . وبذلك فهو لديه تفرقة بين المتطرفين والإرهابيين ، ومن هنا أيضا فإن هذه العمليات تعد من قبيل الإرهاب المحلى ، ولكن على جانب آخر يرى وزير الإعلام صفوت الشريف أن تلك العمليات الإرهابية ضد السياحة هى من قبيل الإرهاب الأجنبى وقد أعلن ذلك فى مجلس الشورى حيث تساء ل قائلا : أى حجم سوف تكون عليه السياحة فى مصر وخريطة السياحة العالمية يعاد توزيعها بعد ما وقع في أوروبا الشرقية من أحداث ومن صراعات ، أليست هناك قوى سياحية ودول سياحية وهناك أهداف تريد أن تتصارع على أن تظل السياحه لديها بالحجم المطلوب وبالمساحة المطلوبة ؟ وإلا ما ورد فى وسائل الإعلام فى دولة أسيوية : أبشروا بسياحة موسمية هذا العام لأن فى مصر أحداثا ، وأيضا لماذا تضع دولة أخرى فى مكاتبها السياحية : هنا سياحة وليس لدينا القتل أو الإرهاب أو الاعتداء على السياح ؟ لقد استثمرت تلك القوى لغرض أو لآخر تلك الأحداث التى تقع فى مصر لصالحها (21) .

وتفسير الوزيرين يتضمن ثلاثة احتمالات : أما الأول والذى أشار إليه فؤاد سلطان فإنه تفسير لإرهاب محلى ربما تحت شعار أو الدعوى الزائفة بأن السياحة حرام وإن كان ذلك - بالطبع - مبرراً لإرهابهم السياح ، وأما الاحتمال الثانى فهو الذى أشار إليه صفوت الشريف بأن تلك العمليات الإرهابية تعد من قبيل المنافسة بوسائل غير شرعية - مع قوى سياحية أو دول سياحية أخرى ويكون بذلك موقفهم مسبق ويدعم هذه العمليات الإرهابية ، وأما الاحتمال الثالث والذى أيضا أوضحه صفوت الشريف أن هناك دولا تستفيد من هذه الأحداث الإرهابية ويكون موقفهم لاحق لها محاولين استثمار ضرب السياحة فى مصر والاستفادة من ذلك ، ومن هنا فإن هوية هذا الإرهاب الموجه للسياحة يمكن اعتباره إرهابا مزدوجا فهو مزيج من العناصر المحلية والتحريض الأجنبى وقد اجتمعا الاثنان أو توافقا على هدف واحد .

ومن الأهمية الإشارة إلى أن انعقاد مؤتمر « الأستا » وهى المنظمة الدولية للسياحة فى شهر سبتمبر عام 1992 بالقاهرة كان بمثابة نقطة إضافية للسياحة فى مصر وحيث كان من المتوقع زيادتها بنسبة لا تقل عن 25 % سنويا ، وقد بدأت هذه العمليات بعد شهرين من انعقاد اجتماعاتها فى مصر ، ويعنى ذلك أن هناك من يتربص لعدم تحقيق هذه الطفرة السياحية فى مصر وبالتالى تحقيق بعض الانتعاش للاقتصاد القومى وما يحققه ذلك أيضا لآلاف الأسر التى تعمل فى هذا المجال .

ولعل هذا هو ما أشار إليه الكاتب الكبير صلاح منتصر فى هذا الصدد بنوع من الوضوح والموضوعية عندما قال : فى بداية عمليات الإرهاب خرج من يردد بعض الأسباب والحجج التى تعطى هؤلاء الإرهابيين وعملياتهم بعض الشرعية ، وسمعنا الذين تحدثوا عن الأسباب الدينية وكانت مهزلة أن يشكك البعض باسم الدين فى السياحة .. وهل هى حلال أم حرام ؟ كأن آلاف السياح الذين تركوا بلادهم وقطعوا آلاف الأميال ليجيئوا إلينا وقد تحملوا من التكاليف ما تحملوا ، كأنهم فعلوا كل ذلك ليشربوا كأسا من الخمر مسموح لهم أن يشربوه عندنا ولكنهم ممنوعون من الحصول عليه وشربه فى بلادهم ؟!

وكأنهم لم يأتوا إلا لهذا الهدف ؟ أى عبث باسم الدين هذا الذى يقال عن السياحة ؟ ولماذا لم يبدأ الحديث عن الحلال والحرام فى السياحة الا بعد أن وضعنا أقدامنا فى مصر على أول طريق الرخاء السياحى [22] .

وأما الإرهاب ضد كبار المسئولين سواء السابقين منهم أو الحاليين . وذلك بهدف الضغط عليهم لتوجيه سياساتهم لمنحى معين وكذلك لهز هيبة الحكومة أمام الرأى العام وأيضا لتصفية حسابات مع من كانوا يتصدون لمقاومتهم . ولإحداث ارتباك سياسى بين صفوف السلطة ينعكس على الأداء والفاعلية مما لا يحقق معه أى إنجاز أو مكسب وبالتالى يبدو أن هناك إهمالا أو تراخيا أمام الرأي العام مما يثير هذا الأخير ضد السلطة ، وكان ضمن ما وقع من هذة الأحداث الإرهابية الأخيرة وكان الهدف الظاهر اللواء حسن الألفى وزير الداخلية وكان للواء حسن أبو باشا تعليق مهم على ذلك بقوله : من نفذ هذه المحاولة لم يقصد وزير الداخلية وإنما يهدف الحادث لإثبات وجود إعلان التحدى لنظام الحكم وهو رسالة موجهة للنظام من هذه المجموعات الإرهابية فى هذا الإطار .

إلا أن اللواء النبوى اسماعيل نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية السابق يرى أن وزير الداخلية مستهدف باعتباره قمة الجهاز الأمنى ومنوط به التعامل مع مثل هذه الجماعات الإرهابية من منطلق الشرعية وسيادة القانون وتوفير أمن المواطن مع إجهاض وكشف هذه المخططات ، فوزير داخلية مصر أيا كانت شخصيته هدف كل المجموعات الإرهابية حتى بعد أن يترك موقعه التنفيذى يظل هدفا لهم باعتباره فى يوم من الأيام تصدى لهم ، وهم يقتلون كل من يتصدى لهم بالقانون ولهذا يستهدفون وزير الداخلية ليفزع كل رجل شرطة [23].

وعلى ذكر رجل الشرطة ، فإننا نصل فى دراستنا لهوية الإرهاب إلى الإرهاب الموجه للشرطة بشكل لافت للنظر لأنه بدأ إرهاب مكثف ضدها ، ولا بد من مناقشة هذا الأمر بصراحة وصدق حتى يمكن الوصول إلى الحقيقة التى تقودنا لعلاجها الصحيح .

فقد تعددت أحداث اغتيال ضباط الشرطة بمختلف الرتب ، سواء كانت صغيرة أم كبيرة فقد كانت هناك محاولة لاغتيال مأمور سجن طرة بالرصاص من أربعة مجهولين ، وقد فسر ذلك فى حينه أنه ربما أساء معاملة بعض المعتقلين على ذمة قضايا تطرف أو إرهاب وتجاوزت المعاملة إلى حد القسوة الغير محتملة .. وربما ذلك هو ما دفع عضو مجلس الشعب السابق وسكرتير عام نقابة المحامين الحالى أحمد سيف الاسلام البنا أن يقول : فى رأيى أن أهم سبب من أسباب هذه الظاهرة ويقصد الإرهاب ـ هو استخدام أساليب التعذيب داخل السجون مع المتهمين فى القضايا السياسية . ويضيف قائلا :

إن العلاج لا بد أن يأتى من جانب السلطة فتسمح بزيارة المسجونين فى معتقلاتهم والتعامل مع الظاهرة بعقل وحكمة حتى لا يزداد العنف [25] .

ثم اغتيال ضابط أمن دولة بالفيوم ، وكذلك اغتيال النقيب على خاطر بالإسكندرية وان كان ذلك أثناء مطاردة أحد الإرهابيين ، وأيضا اغتيال مقدم شرطة وطفله فى أسيوط ، ومصرع جندى واصابة زميله فى هجوم مسلح على حراس كنيسة بأسوان وقد هرب الإرهابيون بعد استيلائهم على بندقية أحد المجني عليهما ، واللواء الشيمى مدير أمن أسيوط ، ورئيس مباحث أمن الدولة بأسوان ، ومحاولة اغتيال عقيد شرطة بشارع السوادان بالجيزة ، بل وصل التصعيد ضد الشرطة فى أسيوط إلى أن الإرهابيين نفذوا عشرة اغتيالات خلال أربعين يوما منهم عقيد طبيب مدير مستشفى السجن فى أسيوط ، وكذلك مخبرين سريين يعملون فى مباحث أمن الدولة ، وجندى اغتالوه أثناء خدمته بموقف سيارات ديروط ، كما جاء ذلك بمجلة المصور بشهر سبتمبر 1993.

وقد أولى مجلسى الشعب والشورى هذا الأمر أهمية ملحوظة فى مناقشتهم لقضية الإرهاب ولخطورته على أداء جهاز الأمن وكذلك الرأى العام الذى يتوقع الحماية من أجهزة الأمن ، وقد أشار تقرير برلمانى حول هذه الظاهرة فيرى أن جرائم الإرهاب تتداخل مع جرائم الثأر بين أفراد الشرطة والمتطرفين ، بمعنى أن بعض المتطرفين يثأرون من الشرطة وبذلك

يكونون إرهابيين ، وفى هذا الصدد اخترق تقرير مجلس الشعب بشأن التطرف والإرهاب حاجز أو حائط الحرج ، وانطلاقا من إحساسه بضرورة الصدق فى التشخيص والتحليل في هذا ألصدد فقد جاء به : إن الأجهزة الأمنية في تصديها لعناصر الإرهاب فى مناطق ومجتمعات تتسم بتقاليد وأعراف معينة وبأنماط خاصة بحكم ولاءاتها وارتباطاتها العائلية – قد تجد نفسها في بعض الأحيان في صدام مع الأهالي في هذه المناطق مثل ما هو حادث في صعيد مصر حيث تجد عائلة الارهابي القتيل لزاما أن تأخذ بثأره رغم أنها لا تمت للإرهاب بصلة ولا لجماعاتة وتنظيمه ، خاصة إذا عرف قاتله من الأجهزة الأمنية وهو الأمر الذي قد يفضي إلى سلسلة متصلة من العنف المتبادل [26] .

وقد أشار أيضا تقرير مجلس الشورى إلى ترشيد الأساليب الأمنية وعلق على ذلك عضو المعارضة محمد عبد الشافي موضحا بقوله : قد يلقى القبض على غير إرهابيين بتهمة أنهم إرهابيون ثم يضافون إلى الإرهابيين الحقيقيين عندما يخرجون من السجون ، وبالطبع فإن الذين ألقى القبض عليهم – خطأ – بالتأكيد قد أضيروا من الاعتقال ومن القبض العشوائي وإلقائهم في السجون بدون تهمة ، وهذه هي الممارسات الأمنية التي يجب ترشيدها حتى لا نقع في مثل هذا المحظور [27] .

وحول هذا القبض أو الضبط العشوائي أعلن الدكتور إسماعيل سلام ممثل الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بمجلس الشورى رؤيته الواضحة في ذلك بقولة : إننا عندما نبحث عن خمسة أفراد نأخذ في الطريق خمسة وعشرين فردا – ثبت أنه ليس لعشرين منهم علاقة ولا أريد أن أفقده كناقم علينا وعلى هذا المجتمع – فكيف أستطيع أن أحتضن هذ الشخص بل أريد أن أقول أكثر من هذا وهو أن أكثر هؤلاء قد وضعوا في السجن والمعتقلات فكيف نستطيع أن نحول هذه الناحية التي يمكن أن نعطي بها الجرعة الشبابية أو العمل الشبابي الاجتماعي والنفسي الضخم الذي يعطينا مردودا في مثل هذا العمل [28] .

وعن العنف في مواجهة أو القبض وضبط الإرهابيين صرح وزير الداخلية حسن الألفي بعد ساعة من جلوسه على كرسي وزارة الداخلية يقول : إن أي خروج على الشرعية لا بد من مواجهته بالعنف .. ولكنه أوضح نقطة هامة جدا – وخاصة أنه كان محافظا لأسيوط ، وهي أن العنف على إطلاقه غلط تماما ..

بمعنى أنه ليس من أجل القبض على شخص أو مجموعة صغيرة من الإرهابيين أن يقوم رجال الأمن بإطلاق الأعيرة النارية من البنادق الآلية وغيرها من الأسلحة على الأبرياء بطريقة عشوائية .

ويضيف أيضا : إن خطتي ومبدئي والمنهاج الذي سوف أسير عليه في وزارة الداخلية هو : مواجهة كل خارج على القانون وليس على كل المواطنين ، عمال على بطال حتى لا يكون هناك مواطن واحد سلبي أو يقف ضد وطنه [29] .

ثم أعلن من جانبه في موضع آخر قائلا : نرفض مبدأ القبض على الملتحين ، فليس من حق أحد احتجاز إنسان لمجرد مظهره ، فالمتدين هو الشخص الأمين والمخلص فنحن نشجع التدين ولا نحاسب المواطنين لمجرد لحاهم ، فلكل إنسان حريته فى عقيدته وفكره وإطلاق لحيته طالما التزم بالشرعية [30] .

ولعل صدق الرجل فى نواياه وسياسته الأمنية فور توليه وزارة الداخلية ساعيا إلى تصحيح بعض الممارسات والسياسة الأمنية لوزيرين سابقين عليه ما دعا اللواء حسن أبو باشا وزير الداخليه الأسبق إلى القول تعليقا على محاولة اغتيال الوزير حسن الألفى : أتصور أن المقصود ليس حسن الألفى لشخصه والذى أشهد له بإدارة أمنية حكيمة هادئة وغير مستفزة وتستند لمنطق علمى وكان يجب أن تكون هذه السياسة موضع اعتبار من الأجنحة التى تدعى استفزاز الشرطة لها وما تردده حول تجاوزات الشرطة فى المواجهة فى وقت سابق .

والوقت السابق الذى ألمح إليه اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق أعتقد - أنه الوقت الذى تولى فيه وزارة الداخليه كل من اللواء زكى بدر واللواء محمد عبد الحليم موسى موقع وزير الداخلية . ففى فترة زكى بدر وفى إحدى جلسات مجلس الشعب وأثناء مناقشة بيان الحكومة أعلن كل من المرحوم عضو المجلس محمد عبد العزيز ملوخيه (وكان رئيس قضايا الحكومة الأسبق) وكذلك العضو رمضان عرفه أن سياسة الوزير عند مطاردة أحد المتطرفين أو الإرهابيين أن يأخذ إحدى ذويه من النساء كرهينة لديه حتى يقدم الهارب نفسه سواء كانت والدته أو زوجته ، وثارت زوبعة فى الجلسة حينذاك [31]. وأما فترة عبد الحليم موسى فقد شهدت حجما من القتلى الأبرياء نتيجة إطلاق الرصاص من بعض أفراد الشرطة

عشوائيا وأثناء القبض أو ضبط أو مطاردة أحد المتطرفين أو الإرهابيين ، واشتهر عنه تعليماته لرجاله : أنا عايز جثث مش متهمين ، وهذا ما تردد إبان توليه منصب وزير الداخلية ، وبالطبع كان هناك ضحايا أبرياء من جراء الرصاص الطائش والذى لا تقصده الشرطة بالطبع إنما هو شيء من المبالغة فى إحكام قبضتها أو سعيها الدءوب لمطاردة إرهابيين ، ومن هذه المبالغات أنه فى اليوم الثامن من شهر ديسمبر عام 1992 وفى أكبر حملة أمنية بالجيزة قامت الشرطة بتمشيط منطقة امبابة وتكونت هذه الحملة من 14 ألف جندى وضابط و 100 مصفحة لتطهير أوكار التطرف بامبابة .

وحول السياسة الأمنية وبعض ممارساتها وتأثيرها السلبى على الإرهاب وتزايد الأحداث الإرهابية تجاه رجال الشرطة كان حديثى مع اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق عن هوية الإرهاب إذا كان محليا أم أجنبيا أم الاثنين معا وبعض الممارسات الأمنية ذات الأثر السلبى وتزايد الأحداث الإرهابية ضد رجال الشرطة .

ومن واقع خبرته الطويلة فى جهاز الأمن السياسى وهو مباحث أمن الدولة ثم وزيرا للداخلية أجاب قائلا : إن العمليات الإرهابية فى مجملها عمل محلى وان كان هذا لا يمنع من أن تكون هناك قنوات اتصال بقوى خارجية ، وهذه القنوات قاصرة على مستوى قيادات تقود المجموعات المنخرطة فى نشاط منظم يتخذ العنف أسلوبا فى عمله .

ثم ضرب مثالا بقوله : فأغلب مجموعات تنظيم الجهاد مجموعات محلية و 95 % من قياداتها محلية أيضا وهذا لا يمنع من أن يكون هناك مستوى معين من تنظيم الجهاد له قنوات اتصال بينه وبين قوى خارجية ، وهذه القوى ليست بالضرورة أجهزة مخابرات خارجية ، ومن هنا يأتى الدعم المالى والترتيب لعمليات الإرهاب وتدريب بعض العناصر على أعمال فنية فيما يتصل بالأعمال الإرهابية .

ثم استدرك قائلا : ولكن إذا تصور أحد أن العمل الإرهابى خارجى 100% فهذا خطأ كبير .

وأضاف موضحا : ويمكن القول بأن 99 % من القواعد التى تعمل فى النشاط الإرهابى ليس لديها أدنى فكرة عن وجود قنوات اتصال بالخارج . وإنما هى تعمل بقناعة معينة . يعمل لها غسيل مخ ، ليكون لديها اقتناع أيدولوجى تعمل بمقتضاه تحت مبدأ السمع والطاعة والولاء لأمير الجماعة لتنفيذ ما يكلف به دون مناقشة إنما لا يعلم على وجه الإطلاق أن هناك اتصالا خارجيا ، بل يتصور أنه يؤدى عملا من أجل الشهادة إلى آخر هذه العبارات وتلك الشعارات .

وعندئذ تساءلت : هل جهل أو عدم معرفة قواعد المنظمات الإرهابية بوجود قنوات اتصال خارجية مقصود به عدم احساسها بالعمالة الأجنبية . وإن أوامر قياداتها من بنات فكرها ومبادئها ، وكذلك لعدم إحساسها بأنها فى ضلال وأن ما تقوم به من قبيل الأعمال الوطنية أو الخيرة ؟!

أجاب اللواء حسن أبو باشا عن تساؤلاتى قائلا : لا أستطيع القول إن القيادات التى قد يكون لها اتصال بمنظمات خارجية سواء كانت قوى سياسية أو أجهزة مخابرات أنها تنفذ توجيهات خارجية تنفيذا أعمى ، إنما يمكن أن تجد أن هناك نوعا من الدعم لهذه القيادات وتنظيماتها ، وهذه القيادات تتصور أنها تلتقى مع هذه المنظمات الخارجية فى أهداف واحدة تسعى إليها ، أى تحقيق مصالحها أيضا ، وبذلك فهى ليست عميلة 100 % وإن كان هذا لا يمنع من أن تكون بعض هذه القيادت مستفيدة ماديا .

وأردف قائلا : كما أن هذه القيادات ليس لديها مبررات تسوقها لأى مستويات أدنى لها فى التنظيمات من حيث حصولها على دعم من جهة خارجية إنما يبقى الأمر كعمل تكتيكى .

وعن تجاوزات بعض أفراد الشرطة التي يكون رد فعلها حوادث إرهابية ضد رجال الشرطة ولكن من جانب آخر هل هناك دوافع انتقامية فقط أم هناك دوافع لتخويفهم أو تحييدهم ؟!

أجاب اللواء حسن أبو باشا قائلا : بحكم ممارساتى الطويلة فى الأمن وخبرتى السياسية أقول إنه عندما يرجع الأمن لأسلوب العقاب الجماعى والقتل فإن ذلك يضر بقضايا الأمن أكبر ضرر يمكن أن يحدث ويعمق روح السخط العام بين هذه المجموعات ويؤصل فى نفوسها روح العداء ، بمعنى تصعيد روح العداء والغل فى داخله ، وإننى لا أقول ذلك من فراغ ، فمن خلال تجربتى كمدير أمن جهاز أمن الدولة قد واجهت تنظيم التكفير والهجرة الذى اختطف الشيخ

الذهبى وقتله عام 1977 وكتائب لمدير أمن الدولة فى مواجهة تنظيم الكلية الفنية العسكرية وكذلك مواجهة تنظيم الجهاد فى عام 1981 ثم وزيرا للداخلية .. فلم يحدث فى كل هذه المواجهات قتل أى إنسان من عناصر هذه التنظيمات بل حتى فى المواجهة الشاملة مع تنظيم الجهاد من أسوان الأسكنرية فور أحداث أسيوط عام 1981 لم يقتل عنصر منها ولم يقتل واحد من رجال الأمن وتم ضبط التنظيم من القمة لجذوره بجميع مستنداته الخطية والفكرية وضريبة الفريضة الغائبة فى صحراء الفيوم وكذلك أسلحتهم وقنابلهم ولذلك كانت مصر نظيفة من الإرهاب أعوام 82، 83 ، 84، 85 ، 86 وبدون طلقة واحدة فى أى مكان بمصر .

وإن كانت هناك بالطبع محاولات وصلت إلى خمس عشرة محاولة ولكنها كانت تجهض فى مهدها أى فى مرحلة التخطيط ، لأنه كان هناك رصد واختراق أمنى فى مرحلة التخطيط والإعداد إنما لم تنفذ عملية منها .

ثم أضاف بقوله : لقد سبق وأعلنت : ناقشوا الفكر ، أين الخطأ ، أجهضوا الفكر الخطأ ، لا تقتلوا الناس ، وبالطبع فإننى لا أوافق على قتل الناس ، ثم أردف قائلا : أسمع أو أقرأ أحيانا أن الشرطة ذهبت تمشط منطقة ، ماذا يعنى هذا التمشيط ؟! زيد من الناس ارتكب جريمة ، لا بد إذن من حصرها فى نطاقها ولا بد مسبقا أن يكون عندى معلومة ، إنما إذا لم يكن عندى معلومة فاذهب أضبط « عمال على بطال » فهذا غير معقول ، ولا أوافق على الضبط العشوائي ، وأنا مع الوزير حسن الألفى فى ذلك ، وأيضا لا أوافق على العقاب الجماعى وإن كان بالطبع يمكن محاصرة منطقة لفحص الخارجين منها حتى اتمكن من ضبط جناة بها شريطة أن أكون متاكدا أنهم بداخلها ، وأستند إلى معلومة حقيقية ، إنما لا أمشط المنطقة كلها ، وأن تكون الإجراءات الأمنية إجهاضية .

ولكنه استدرك للإجابة عن الشق الثانى من تساؤلى ، وعما إذا كانت هناك دوافع لإرهاب الشرطة فأجاب بقوله : إنك ذكرت أنها ربما تكون للانتقام أو للتخويف أو التحييد ، ولكننى أرتبها كالآتى : دوافعها التخويف للتحييد ثم الثأر أو الانتقام ، فليس هناك ثأر بين ضابط معين وبين هذه المجموعات ، ولو كانت هناك حالات فهى حالة أو اثنين ، إنما بهذا العدد الكبير من رجال الشرطة ، فإذن الهدف هو التخويف وصولا للتحييد ، وإذا نجحوا فى تحييد جهاز الأمن يبقى قطعوا نصف الطريق أو أكثر من النصف للهدف النهائي ، وضرب وزير الداخلية

فى تصورهم يسرع بالنتيجة المستهدفة وهو التخويف لتحييد جهاز الأمن ، أما الثأر فهذا دافع ثالث لا أتصور أنه الهدف .. إنما الهدف هو التخويف وصولا للتحييد.

وسعيا وراء البحث عن هوية الإرهاب محليا أم أجنبيا فقد أكد الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء والأمين العام للحزب الوطنى الحاكم أن قيادات التنظيمات المتطرفة عملاء وقياداتهم من الخارج وأن كل من يعمل لصالح الإرهاب يعمل بتوجيهات خارجية (32) .

وبذلك نصل إلى هوية الإرهاب ضد الشرطة أن أغلبها إرهاب محلى للأسباب السالف ذكرها من خلال مجلسى الشعب والشورى وكذلك رؤية اللواء حسن أبو باشا ، وبالتالى فإن أسلوب معالجتها يقع على عبء الشرطة وممارساتها وسياستها الأمنية .

ثم الإرهاب العشوائى والذى استهدف منه ترويع المواطنين لإثارة سخطهم وغضبهم وثورة على السلطة كمحاولة لإثبات ضعفها فى مواجهتهم وبالتالى فلا مناص من تأييد الإرهابيين الأقوياء ، ومن أمثلة تلك الأحداث الإرهابية التى قصد بها المواطنين ، قنبلة زمنية أو موقوتة فى ميدان العتبة ، والذى يعد ذا كثافة بشرية كبيرة ، والعثور عليها ، وإن كانت قد انفجرت فى الضابط الشهيد الذى كان يمسك بها إلى حين حضور خبراء المفرقعات ، وقنبلة أخرى فى شبرا وأمام أحد المساجد انفجرت فأودت ببعض النساء والأطفال وأصابت بعض الرجال إصابات جسيمة ولم تفرق القنبلة بين مسلم ومسيحى فى ذلك الحى ، وأيضا قنبلة موقوتة انفجرت فى نفق الهرم حيث كانت مربوطة بدراجة وأصيب البعض ومات آخرون بل وصل شدة انفجارها إلى كسر زجاج نوافذ فى الطابق العاشر للمنازل ، وقنبلة أخرى موقوتة زنة 2 كيلو وجدت تحت كوبرى بين السرايات وأمام جامعة القاهرة كادت أن تنفجر وتودى بحياة عشرات الطلبة والطالبات لولا تدخل أحد ضباط الشرطة وتمكن من إبطال مفعولها وأسعد بذلك المئات من حوله فحملوه على أعناقهم يهتفون له لإنقاذه حياتهم .

وكذلك القنبلة التى انفجرت فى مقهى وادى النيل بميدان التحرير أكبر ميادين القاهرة كثافة سكانية وراح ضحيتها بعض المواطنين وأصيب البعض الآخر ؟!

ويبدو أن مخططى الإرهاب اتجهوا لضرب واغتيال الرأى العام أو المواطنين لأنهم لم

يؤيدوه أو يتعاطفوا معه ضد السلطة ، وذلك لأن الرأى العام المصرى بطبيعته متدين وينزعج من هذا العنف الدينى الظاهر أو العنف المسلح من أجل الدعوة الدينية كما أنه لاحظ أن هؤلاء الإرهابيين لا يمكن أن يكونوا القيادات أو القواد التى تقود دولة كمصر ، دولة عظيمة وكبيرة وتاريخية وحضارية بل وفيها منذ مئات السنين أعظم علماء وفقهاء الدين الإسلامى ، فما بالهم بهذه الحفنة الإرهابية وماذا تعلم عن الدين الذي يرفعون شعاراته ويزيفون قيمه ومبادئه بدعوى العودة إلى الدين وكأن الشعب المصرى تخلى عن دينه كما يرى كاتبنا الكبير محمود عبد المنعم مراد .

هذا وقد شعر بل لمس الشعب إلى أى مدى يحقق هذا الإرهاب خرابا اقتصاديا فى وقت الأزمة الاقتصادية تطحن معظم المواطنين وخاصة أننا فى مرحلة انتقالية من الاقتصاد الشمولى إلى الاقتصاد الحر وهذا الأخير أقرب إلى الاقتصاد الإسلامى .

ولذلك يشعر المواطنون أن هناك نسيم حرية ينعمون به فى ظل حرية رأى وتعبير واسعة وقليل من الديمقراطية ، فماذا هم فاعلون بهم .. ماذا سيقدم الإرهابيون للشعب ؟! بل إن بدايته وأدواته غير مبشرة على الإطلاق بمناخ أفضل مما يعيشه الشعب فى ظل النظام الحالى مهما كانت عليه من تحفظات واعتراضات .

ومن هنا لم يكتف الشعب بموقف المتفرج بل تحرك بصورة إيجابية لمعاونة الشرطة فى مطاردة أو القبض على الجناة من مرتكبى العمليات الإرهابية ، بل إن بعضا من أهالى الجناة كانوا فى فزع وحرج من عمليات ذويهم الإرهابية فكانوا ينددون بهم بحق - لأنهم يرفضون كمواطنين هذا الإرهاب لأنه يمكن أن يصيبهم كما يصيب الآخرين أو الأقارب أو الأهل ، ويرفضونه من ذويهم لأنهم بأفعالهم تلك يدفعونهم إلى عزلة اجتماعية ينفر منهم الناس وكأنهم مرتكبوها وليسوا أقارب لهم فقط .

وأعتقد أنه لأول مرة فى التاريخ المعاصر ومنذ قيام ثورة يوليو 1952 فإن الشعب يقف مع الشرطة فى خندق واحد أمام ظاهرة أو قضية قومية كما حدث ذلك فى معركة 6 أكتوبررغم أن

الجمهور يشكو كثيرا من سوء معاملة أفراد الشرطة لهم فى أقسام الشرطة .. إلا أن الخطر يحدق بالجميع .

بالإضافة إلى أن الشعب اكتشف أن بعض هؤلاء الإرهابيين من أصحاب السوابق الإجرامية والذى سبق اعتقاله أو سجنه عدة مرات . سواء بتهم النصب أو السرقة والسرقة بالإكراه أو هاربين من تنفيذ أحكام قضائية ولكنهم تمكنوا بصورة أو بأخرى التكتل تحت عباءة دينية وكأنها موجة أو موضة يكتسبون منها الإتاوات وسرقة الذهب وارتكاب أعمال عنيفة وإجرامية للحصول على المال حتى كانت العمليات الإرهابية أكثر الموارد المالية سخاء وكرما ممن يخططون لهم ويستخدمونهم لتحقيق أهداف سياسية سواء كانوا محليين أم من الخارج .

وفى حوار خاص مع الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب الأسبق وأستاذ تاريخ النظم القانونية والاجتماعية وحول ما إذا كان الإرهاب محليا أم أجنبيا فأجاب على الفور قائلا : الاثنين واحد ، فهناك أصابع أجنبية تعبث فى مصر والعالم العربى والهدف عدم تحقيق استقرار بهما ، فهناك تيارات محليه ليس أمامها من سبيل للتعبير عن ذاتها بالأسلوب الديمقراطى ولم تصل إلى الحكم كذلك بالأسلوب الديمقراطى فتعبر عن ذاتها بالعنف والقوة وهناك مجموعة أخرى خارجة عن القانون وتتستر باسم الإسلام وترتكب أفعال مخالفة للقانون.

وأضاف قائلا : وإننى لا أختلف معك حول اصطلاح الإرهاب الأجنبى . فالقوى المعادية لمصر فى العالم الإسلامى تستغل ظروف معينة للقيام بعمليات اخلال وخروج عن القانون وتستخدم الخلايا المحلية ، فعندما تقع حوادث إرهابية ، يكون الفاعل هاربا أو غير معروف وإنما المنفذ محلى وتمسك به ، وربما الفاعل يستأجر صبيا لا يدرك أبعاد ما ينفذه مقابل قليل من المال ، وهناك أيضا منفذ محترف كالذى نفذ الاعتداء على الوزير حسن الألفى .

ثم أردف بقوله : وأعتقد أن التيارات الفكرية التى كانت موجودة أو الجماعات التى تستخدم العنف قد غادرت مصر بعد اغتيال الرئيس السادات عام 1981 للخارج وكان مركز قيادتهم فى بيشارو وفرانكفورت بألمانيا ونيويورك وهذه هى القيادات والدولة لا تعلم عنهم شيئا بعكس الحال عندما كانوا فى مصر حيث يمكن للأمن اختراقهم ورصد حركتهم وأفعالهم ، وه

فى الخارج يخططون كما يشاءون ويستفيدون من الخلايا المحلية لتنفيذ أعمالهم الإرهابية أو التخريبية ، وهناك قيادات لهذه الجماعات تحصل على أموال ومساعدات من الخارج .

ثم أضاف قائلا : وبجانب القوة الإيرانية التى تسعى لإعادة مجد الدولة الصفوية القديمة التى قضت عليها الدولة العثمانية حيث كان لها إمامة أو خلافة المسلمين وقد سبق أن حكمت مصر إبان الدولة الفاطمية لفترة قرنين ونصف قرن ، فإيران تريد أن تحكم العالم الإسلامى ، ولو طالعنا الدستور الإيرانى نجد النص على أن رئيس الجمهورية حاكم لإحدى الولايات الإسلامية والإمام هو الخليفة وهو غائب لم يأت بعد طبقا للفكر الشيعى ويحل محله نائب ، وكان الخومينى واليوم أحدهم وهو الذي يقوم مقام الإمام الغائب .

وحيث إنها سبق أن حكمت مصر ـ كما سبق القول ـ فلا بد أن يكون لها موضع قدم فيها . ويكون ذلك بإخلال الأمن وعدم الاستقرار والذى يؤدى إلى خلخلة وهز النظام إما لسقوطه أو لتكوين خلايا كامتداد للثورة الإيرانية ـ باسم الإسلام ـ لبسط سلطانها خارج إيران .

وختم حواره ـ معى بقوله : وهناك عنصر آخر وهو إسرائيل والذى من مصلحتها أن تضعف مصر حتى يضعف العرب معها وحتى تستطيع أن تصل لأغراضها ..

وأخيرا نصل إلى معيار الخبراء الدوليين للتفرقة بين الإرهاب المحلى والإرهاب الدولى وأحدهم اللواء الدكتور أحمد جلال عز الدين ، مدير مركز الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة ويقول : إن عناصر الجريمة الإرهابية كما عرفها خبراء الإرهاب ثلاثة ، هي : أولا : القاتل ، وثانيا : الضحية ، وثالثا : مكان وقوع الجريمة ، فإذا اتفقت عناصر الجريمة الثلاثة في الجنسية كان الإرهاب محليا ، وأما إذا اختلفت جنسية أحد العناصر عن جنسية العنصرين الآخرين كان الإرهاب دوليا (33) .

وفى إطار هذا المعيار ، وفى ضوء ما سبق عرضه للرؤى والآراء والأفكار المتعددة يمكن الوصول إلى بعض النتائج منها :

حيث إن الإرهابى أو القاتل الذى قبض عليه متلبسا أو هاربا أو مطاردا فى الأحداث والعمليات الإرهابية التى جرت فى الآونة الأخيرة ثبت أنه مصري والضحية فرد أو مجموعة

مواطنين مصريين وموقع العمليات الإرهابية بمصر فان الإرهابي ـ تبعا لذلك ـ يعتبر محليا والإرهاب أيضا محلى بنسبة 100% وخاصة أن ذلك هو الظاهر وإن كان هناك فى الخفاء عنصر أجنبي لم يثبت بالدليل القاطع أو الدامغ وجوده بين إحدى العناصر الثلاثة التى أقرها الخبراء ، وكذلك لم يثبت أيضا تورط رسمى من جانب عنصر أجنبى معهم فى ذلك فإنه يبقى الإرهاب محليا ..

ورغم ذلك وإن لم نستطع الإثبات القطعى بوجود أو تحديد اليد الأجنبية وراء بعض العمليات الإرهابية ، فإن هناك إشارات أو معلومات أو بيانات ترقى إلى الظن ولا ترقى إلى اليقين ، وذلك من خلال التحليل والمشاعر الداخلية ، فإن ذلك إن لم يثبت بالدليل القطعى فإنه أيضا لا ينفى قطعيا وجود هذه اليد الأجنبية من خلال ما وصلنا إليه فى تحليلنا السابق وبعض الآراء أيضا فى هذا الصدد ، وكما قال الدكتور مفيد شباب ـ رئيس لجنة الأمن القومى والشئون العربية والخارجية بحق :

إن الأمر الخطير هو ما يرتبط بدعم دول عربية وغير عربية وبعض القوى والمجموعات فى دول أخرى لأعمال الإرهاب في مصر عن طريق التمويل والتدريب والتسليح وهى مسألة معقدة للغاية ، توجد أحيانا معلومات متضاربة أو غير محددة بشأنها أو قد لا يكون من المناسب للمصالح العليا الافصاح عنها تفصيلا ، إن الأمر يحتاج إلى تأكيدات أو توضيحات حاسمة وكانت اللجنة تشعر دائما أن حساسية هذا الموضوع لا تمكنها من أن تدخل فى أى تفاصيل وذكرها قد يؤدى إلى تعقيد الأمور أكثر وأكثر ولذلك فقد كانت القيادة السياسية تقدر الوقت المناسب فى الإعلان تدريجيا أو تفصيليا عن دور هذه القوى الخارجية ، ولأن ذلك أمر يتعلق بالعلاقات الدولية بين الدول فيما بينها وبين الدول وعلاقاتها بالمنظمات الدولية المعنية وهى أمور حساسة للغاية تحتاج إلى دقة وتدقيق شديدين وتحتاج أيضا إلى عناية شديدة في الحديث عنها وفى الحديث عن أساليب مواجهتها [34] .


الفصل الرابع


الإسلام .. هدف
الإرهابيين

إذا كنا فى فصل سابق . قد سعينا إلى تحديد هوية الإرهاب الجارى فى مصر هل هو إرهاب محلى أم أجنبى ، فإننا فى ذلك الفصل نرفع من حجم التساؤل بصورة أكثر عمومية : وهو هل الإسلام مستهدف من هذه العمليات الإرهابية ؟

فإذا كنا قد وصلنا إلى نتيجة بالنسبة لمصر ، ومؤداها أن الإرهاب محلى وأن العنصر الأجنبى فيها ليس إلا ظنا لم يقم عليه الدليل ليكون الأمر قطعيا فإن الأمر يختلف بالنسبة للإرهاب الذى يستهدف الإسلام كقوى اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية ، وخاصة أنه كان واضحا أن بعض ساسة الغرب أعلنوا - صراحة - أن الإسلام هو العدو الجديد أو التالى بعد انهيار الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتى السابق ، وكان أول إعلان حرب فى هذا الإطار ما أعلنته مسز تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة وقد أعلنت هذا الرأي فى زيارة لموسكو عقب انهيار الاتحاد السوفييتى وكذلك رفض ضم تركيا - كدولة مسلمة - للسوق الأوروبية المشتركة بدعوى أنها دولة مسلمة ، وهكذا توالت التصريحات ، وتتابعت المواقف لتوحى للمسلمين ، أن هناك حربا بدأت ضد الإسلام والمسلمين ، فإلى أي مدى هذا صحيح .. وإلى أي مدى نحن مبصرون ؟

وللسعى نحو إجابة حول ذلك التساؤل الكبير ، كان لا بد لنا من جولة سياسية وفكرية بين الآراء التى أشارت إلى ذلك الموضوع أو طرحت حوله أو قيلت بصدده إلى أن نصل لإجابة واضحة أو شافية ، ومن هنا يرى الكاتب الكبير محمود عبد المنعم مراد : أن المجتمع المعاصر الشديد التعقيد الذى تسيطر عليه دول الغرب القوية بالمال والسلاح تفرض على العالم نظما سياسية واقتصادية واجتماعية لا يستطيع العالم كله فكاكا منها .

والأمر كله لا يعدو أن يكون مخططا أجنبيا عدائيا حاقدا على الإسلام والدول الإسلامية يزرع بذور الشر فيها ويسلط على أهلها بعض بنيها ويجعلهم يفعلون باسم الإسلام والشريعة السمحاء ما لا يقبله الإسلام والسماحة والعدالة والبراءة وفعل الخير .

وبصيغة أخرى يؤكد أن المسألة لا تعدو أن تكون رغبة من البعض فى الداخل والخارج فى أن يعرضوا الإسلام على العالم الحديث وكأنه دين عنف وتعصب وقتل وتدمير وإزهاق الأرواح

بغير ذنب وتعصب أعمى ، وهكذا تروج أمام العالم الجديد أفكارا خاطئه تبين للناس أن الشيوعية إذا كانت قد أعلنت إفلاسها فلن يستطيع الإسلام أن يكون بديلا لها ، وهكذا يصبح المتحدثون باسم الإسلام من المتعصبين والمتطرفين والإرهابيين ، مجرد عملاء يلبسون ملابس البطولة لتخفي ما تحتها وما وراء ها من أهداف شريرة [35]

وأما الدكتور أحمد إسماعيل خضر فهو يرى :

أن القضية ليست إرهابا إسلاميا في مصر ، ليس هذا فقط ولكن هناك قوى عالمية تتربص بالإسلام وهناك من نشر فى أماكن عديدة أنـه بعد تهاوى الاتحاد السوفيتى أصبح لا توجد قوة تواجه القوى المضادة سوى الإسلام وتتخذ هذه المنابر من الفئات المتطرفة التى أطلقت على نفسها مجموعات إسلامية حجة طيبة لكى تهاجم الإسلام والمسلمين ، ولذلك أرى أن تسمى الأشياء بمسمياتها ، فهى مجموعات متطرفة أو مجموعات إرهابية [36] .

وأما عضو مجلس الشعب المستقل محمد خليل حافظ فقد بادر بقوله : لعل مدخلى لقضية الإرهاب أنه ليست النظرة إلى ما يتم داخل مصر ، ولكن لنسأل أين نحن من الحركة العالمية المضادة للإسلام والمسلمين ؟ فهناك حركة عالمية موجودة بالعالم كله مضادة للإسلام والمسلمين .

ثم أضاف موضحا بقوله : ولذلك فإننى أعتبر ما يتم داخل مصر هو جزء من حركة عالمية ضد الإسلام والمسلمين فى كل أنحاء العالم الآن .. فى الهند والفلبين وفى البوسنة والهرسك وفى الجزائر ، وفي دول كثيرة جدا تتم عمليات الإرهاب باسم الدين الإسلامى وبالإساءة إلى الدين الإسلامى حتى يحارب الإسلام فى كل موقع من مواقع هذا العالم .

ثم يصل إلى قوله : إذن الموضوع ليس قضية محلية ولكنها قضية عالمية خطيرة تلعب الصهيونية العالمية وراءها دورا كبيرا جدا كذلك يلعب وراء ها الفكر الرأسمالى المتطرف والاقتصاد المتطرف فى العالم دورًا كبيرًا جدا جدا وذلك حتى لا تقوم للمسلمين قائمة اقتصادية فى هذا العالم ويكونوا قادرين من خلاله على المواجهة ، ولماذا مصر بالذات ؟ لأن مصر طليعة كل الدول الإسلامية فى العالم ، ومصر هى المنارة التى تنير للإسلام فى أرجاء العالم كله ومصر اليوم بدأت تتخلص من آثار الحروب ووقعت اتفاقية سلام وبدأت تخطو خطوات اقتصادية فى سبيل الإصلاح والتحرير الاقتصادى ، ولو وقفت مصر على قدميها

فمعنى ذلك وجود خطر داهم على الصهيونية العالمية وعلى كل المجتمعات التى تسعى دائما إلى أن تجعل الدول النامية دولا راكعة ودولا دائما فى حاجة إليها وأن تستدين منها ، ودولا تتسول منها .

ثم يختم رؤيته قائلا : إذن القضية اقتصادية واجتماعية كبيرة وقضية حرب للإسلام وتشويه للدين الإسلامى فى كل موقع حتى يقول الناس إنها الجماعات الإسلامية ، وإننى أقول إنها ليست جماعات إسلامية وإنما هم فئة من المنحرفين واللصوص والمخربين الذين لا ينتمون إلى الإسلام من قريب أو بعيد(37) .

وأما الأستاذ محمد عبد السميع عضو الشورى فيبرئ الجماعات الإسلامية بقوله : أنا أعتقد وشهادة لله أنه ليس كل فعل يتم فى مصر هو من قبل الجماعات الإسلامية ، ولا بد أن تتم الدراسة بعمق ، والذى يحدث في مصر لا يمكن أن يقوم به المسلمون ولا الجماعات الإسلامية ، لكن لا شك أن هناك متطرفين حملة سلاح أو مخربين حملة سلاح ، لكن ليست كل هذه الأعمال أعمال هؤلاء الناس ، وعلى هذا نقول إنه لا بد من جهد متعمق وخطير وهام فى الداخل وفى الخارج ومن كافة الأجهزة لدراسة العلاقة بين الحركة الخارجية لأن مصر حينما تصبح دولة إنتاجية ولا تأخذ من الخارج معونات ولا تستورد أشياء كالقمح وغيره ستصبح فى غنى عن الآخرين ، وبالتالى ستصبح معرضة لأن نقول : لا ، وهم لايريدون لها أن تقول لا للقوى الأجنبية ، بل يريدون لها أن تكون تابعة وضعيفة ، وتكون دائما فى حاجة إليهم ، هذا ما جعلنى أربط العلاقة فى الداخل بحركة التخريب والإرهاب ، وعمل المافيات والفساد ، وأعتقد أن هناك علاقة تحليلية بين الفساد وبين المافيات الموجودة وبين الإرهاب وهذه العلاقات تكمل بعضها وتخدم الخط الرئيس لمن يرغبون فى ضعف مصر .

وأما عضو المجلس أحمد السيد السروجي فقال : إن دول الشرق ودول الغرب تريد بالإسلام شرا . فلا يريدون بحق نمورا جديدة تناوئ اقتصادهم ولا يريدون قوة سياسية تقف أمام قوتهم لتواجههم ، لقد اكتشفوا ما لم نكتشفه نحن حتى الآن . اكتشفوا كيف تكون قوتنا حربا علينا وكيف ترتد أسيافنا إلى صدورنا وكيف توجه ثرواتنا للإضرار بنا ، ولم يكن يتم ذلك لهم إلا بتخريب الدين أولا وتوجيه قوته إلينا وليس لنا وبذلك فهم يزرعون الفرقة بين أبناء المسلمين ويقومون باستعداء المسلمين بعضهم على بعض حتى تتحول سماحة الإسلام إلى أحقاد، ورحمة الإسلام إلى قسوة بغيضة (39) .

أما عثمان أحمد إبراهيم فهو يروى قائلاً : كنت قد سافرت إلى منطقة الجنوب من خلال عمل لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى واستأذنت الأستاذ الدكتور مفيد شهاب وذهبت لمشاهدة قنا وإسنا ، مهازل : عيال يُستأجرون لا صلة لهم بالإسلام ولا يصلون ، هناك مؤامرة موجهة كى تحدث فتنة فى مصر ويضرب فيها التوجه الإسلامى وينبغى أن نتنبه لهذا لأننا جميعنا مصريون : المسلم والمسيحى مصرى ، والسفينة التى نركبها واحدة إذا غرقت فستغرق بنا جميعًا (40) .

ثم تحدث حمدى قنديل وذهب إلى تأصيل الحرب الموجهة للإسلام والمسلمين منذ سنوات فقال :

إن أساس الإرهاب فى المرحلة الحاليه ليس فى الداخل وليس المقصود به مصر وحدها ولكن المقصود به الإسلام بأكمله ، وأنا أقول إن الإسلام اليوم فى أزهى عصوره والدليل على ذلك هو هذا الهجوم الشرس على الإسلام لأن الكل أحس بأن الإسلام أصبح له خطورة على كثير من المعتقدات وكثير من الأنظمة فى كل الدول .

وأقول إن الإرهاب ضد الإسلام ليس من اليوم فقط ، وقد أرجع قليلاً إلى الوراء وأظن أن هناك مخططا دوليًا بعد حرب أكتوبر مباشر – بعد حرب العاشر من رمضان – كانت هناك ثلاث قوى ظهرت على السطح كونت باتحادها نصر أكتوبر ، وهو الرئيس السادات والملك فيصل وشاه إيران ، وكان أول مرة أن تجتمع إيران المسلمة مع العرب ليتحدوا فى فترة من الفترات وكون ذلك فى نظر الكثير خطورة كبيرة فى أن الإسلام والمسلمين سوف يتحدون مع بعض ، فكان المخطط هو ضرورة ضرب القوة الاقتصادية للبترول وضرورة إزالة هذه الأنظمة فكان اغتيال الملك فيصل واغتيال الرئيس السادات وسقوط نظام الشاه وكان بإمكان أصدقائه حمايته ولكنه ترك ليسقط ، لأنه أصبح يكون محوراً مع دول الإسلام التى تستطيع بقوتها الاقتصادية السيطرة على العالم .

ولكن ما هو الوضع اليوم ؟ الوضع أننا فى حالة حرب معلنة ولكن بطريقة وباستراتيچية أخرى ، فإنهم يرجعون مثل حروب الماضى ، عندما كانوا يريدون هزيمة الجيش فيدخلون به وباء مرضيا ، اليوم الحروب الجديدة بأفراد ، فأمريكا بعد الحرب ڤيتنام تقول : سوف أضحى

بأى شىء ما عدا الأفراد ، وإسرائيل بعد حرب أكتوبر تقول سوف أحارب بأى شىء ما عدا الأفراد ، المخدرات والإيدز وأخيرًا الإرهاب .

وفى ذات الاتجاه قام العضو طلعت منصور أيضًا بتأصيل الحرب التى تجري ضد الإسلام والمسلمين ، وإن كان لم يذكر أنها بدأت بعد حرب أكتوبر إلا أنه ألمح بذلك فقال : فى الخمسة عشر أو العشرين عاما الماضية كانت النظرة الغربية إلى العالم من خلال اتجاهين : الاتجاه الشيوعى والقوى الإسلامية .

والقوى الإسلامية ليست مسألة عقيدة ولكنها القوى الإسلامية الاقتصادية السياسية ، وهما عقيدتان ، ولكن هناك اختلافا بين العقيدة الاجتماعية الاقتصادية والعقيدة الإيمانية المرتبطة برب العباد ، المرتبطة بصاحب هذه الأكوان ، هناك فرق ، ومن هنا تفتتت العقائد الاقتصادية والاجتماعية وبقيت العقائد الإيمانية .

وفى نهاية السبعينيات ، لو نظرنا إلى خريطة العالم كله العالم كله ، الأتحاد السوفييتى دخل أفغانستان فلماذا أفغانستان ؟ لأنه فى أفغانستان 13.200.000 مسلم فقط ، ويمكن الدولة الوحيدة فى العالم التى ليس بها غير المسلم وتحيط بها باكستان وأندونيسيا وتهددها أيضا باحتلالها لأفغانستان الجمهوريات الجنوبية في الاتحاد السوفييتي التى يدين فيها جزء كبير بالإسلام . ثم تطور الموضوع بعد ذلك وأوعز لإيران والعراق بالحرب أيا كان البادئ ووقعت الحرب بينهما ودمرت المقدرات الإسلامية فى البلدين ، ومن هنا كان الاتحاد السوفييتي يساعد والغرب يساعد الطرفين وانتهت هذه المسألة .

ثم أوعزوا للعراق باحتلال الكويت وأوعزوا لصدام حسين بعدم ترك المكان من أجل حربه ، كل هذا الاستنزاف للقدرة الإسلامية ، ثم بعد حرب القدرة يحتلون مصادر الثورة الإسلامية فى الخليج وهذه هى الثروة الوحيدة الموجودة عندنا فى العالم .

وإذا نظرنا إلى الخارج نجد هناك البوسنة والهرسك ، ماذا يحدث ؟ لا يوجد مخلوق فى العالم الغربى حتى الآن يريد أن يتخذ قرارا فى هذا الموضوع .

ثم القوات الأمريكية فى الصومال منذ شهور بلا تعليمات وليست تابعة لأحد ويقال إن الأمم المتحدة سوف تتسلم القيادة منها .. ولماذا الصومال بالذات ؟

فى الدانمارك ضربوا المجمع الإسلامي . وفى بومباى قاموا بهدم الجامع ويريدون إقامة معبد لكر شيئا أدراما ، وهو من الأفراد الذين يعبدونهم هناك .

فهذه سلسلة تتم واحدة بعد الأخرى .

نحن نريد أن نربط ذلك بما يحدث فى مصر . بدأوا ينظرون إلى مصر ، فلو نظرنا إلى مصر اليوم نجد أن فى الجنوب السودان وفى الغرب ليبيا ، نجد أن حصار ليبيا لمصر وليس لليبيا فقط وهذا هو تصورى ، وإذا نظرنا إلى السودان نقول من الذى أوعز للشركة الكندية أن تقوم بالحفر والتنقيب عن البترول فى مثلث حلايب أو شرقه . فلماذا هذه المنطقة بالذات .

شركة كندية تضع يديها على البترول شرق مثلث حلايب علما بأن الذى أرسلها يعرف أن هذه المنطقه تابعة لنا (42) .

ومن خلال الرأيين السابقين ، اللذين أشارا إلى أن الاسلام قوى سياسية واقتصادية فإن ذلك له نتيجه ألا وهى لا بد من مقاومتها أو تحجيمها ، ومن هنا يمسك بالخيط الدكتور صبرى الشبراوى ويشير بقوله :

وبالتأكيد توجد أسباب خارجية لأننا فى قوى التنافس العالمية لا بد أن نتحمل ضغط المنافسة . المنافسة فى السياحة ، فى الاقتصاد . فى الطب ، والمنافسة فى كل مناحى الحياة ونحن كشعب لا بد أن نؤهل أنفسنا للمنافسة الشريفة والغير شريفة لأنه حتى بين اليابان وأمريكا يسعى كل منهم لمعرفة معلومات عن الآخر وذلك فى سبيل تنمية اقتصادياتهم والتخريب يدخل فى المنافسة غير الشريفة ولا ننتظر حتى تحدث الكارثة ونقول إنهم جاء وا لنا من الباب الخلفى فلا بد أن نتوقع الباب الخلفى ونستعد لهم بقفل هذه الأبواب ، ونعد مجتمعاتنا ومؤسساتنا لمزيد من هذا ولا تبقى قضية التخريب قضية لحظية فلا بد أن نتوقعها ويعاد النظر فى نظام الأمن الصناعى والأمن الداخلى .

ولا شك أنه من خلال الجولة السابقة بين الآراء والأفكار فإنه يلاحظ أن هذه " الحرب الإرهابية " لا يقوم بها جماعات إسلامية إنما هى تنظيمات إرهابية ، وذلك لتشويه الإسلام وضربه من داخل أهله وكذلك باستعداء المسلمين بعضهم عن بعض حتى ينشغلوا بالصراع بينهم مما يفقدهم قوتهم ويفوت عليهم وضوح الرؤية لمواجهة خصومهم الآخرين ، وهؤلاء يعملون فى الخفاء لتغذية هذا كله ، وهم يدركون أن هؤلاء الإرهابيون لن يصلوا إلى الحكم

إنما يهدفون فقط إثارة الارتباك والضجة والبلبلة وعدم الاستقرار الذى يهز نظام الدولة الاقتصادى والاجتماعى والسياسى أيضا .

وأعتقد أن منع دخول الوعاظ المصريين إلى فرنسا فى شهر رمضان عام 1992 والذى كان ذلك كالمعتاد سنويا ، كان من نتائج التطرف وأيضا الإرهاب الذى يجرى علـى أرض مصر .

وقد سئل فى ذلك أوليفيه كاريه كبير أساتذة جامعة السوربون للدراسات العليا والأبحاث الإسلامية والعربية ، وقد عرف بدفاعه عن الإسلام والقضايا العربية فأجاب مبررا قرار وزير الداخليه بالمنع قائلا : الذى حدث منذ عدة سنوات أنه قد حضر إلى فرنسا وعاظ مسلمون لا ينتمون إلى القيم والتقاليد الإسلامية الرفيعة والعظيمة ، وكانت تحركهم بعض الحكومات الأجنبية وجوبهنا بصعوبات مع بعض المسلمين الإرهابيين الذين كانوا يعيشون على أرض فرنسا ويمارسون أنشطتهم الإرهابية بأوامر من إيران ، وذلك حين كانت فرنسا تقف مع العراق فى حربها ضد إيران ، الأمر الذى يفسر سبب تخوف فرنسا من مجىء وعاظ من ذوى الاتجاهات المتطرفة بما فى ذلك مصر ، والتى انتقلت إليها ظاهرة التطرف والتى تحاربها الحكومة المصرية ، ومع ذلك فبالنسبة لمنع الوعاظ المصريين بالذات فإننى أجد صعوبة حقيقية فى فهمه لكن مثل هذه المنزلقات كثيرا ما تقع فى الوزارات الفرنسية (44) .

بل وفى إطار محاولة بعض المسلمين لتصحيح صورة الإسلام أمام الرأى العام الغربى نتيجة ما أحدثه الإرهاب من تشويه فإنه على سبيل المثال :

قد تكونت منظمة مجلس أمريكا الشمالية للمرأة المسلمة ، وقد تحدثت رئيسة المجلس شريفه الخطيب عـن نشاط المنظمة ودور المرأة المسلمة فى الولايات المتحدة فى برنامج تلفزيوني ، وقد نشأت المنظمة فى فبراير 1992 ويبلغ عدد أعضائها فى أمريكا الشمالية الآن 300 امرأة .

وقالت : إن مكافحة التعميمات الخاطئة هى من أهدافنا الرئيسية ، وأشارت أن إحدى القضايا التى تثير قلق المرأة المسلمة هى قضية الحجاب ، وأضافت أن قبول المرأة المحجبة فى المجتمع الأمريكى إنما يعتمد على المكان .

وذكرت أنه وفقا لتجربتها فإن الكثير من الناس فى الدوائر الأكاديمية ومن بينهم النساء

ينظرون إلى المرأة المسلمة التى تغطى رأسها بأنها مستسلمة وجاهلة ، وقالت : إنه كثيرا ما تجد المرأة المحجبة صعوبة فى إيجاد وظيفة وهناك حالات أجبرت فيها المرأة على ترك عمله لهذا السبب .

وقالت : إن منظمتها تطلب من الناس أن يكونوا منفتحين حيال قضية الحجاب مشيرة إلى أن المنظمة أعدت قميصا يحمل العبارة التالية : لقد قررت أن أغطى رأسي لا عقلي .

وأشارت إلى أن المرأة المسلمة تواجه معركة مزدوجة ، تغيير نفسها من الداخل وتغيير صورتها من الخارج .

وأكدت أن مكافحة التعميمات الخاطئة تشمل النظر فى الطريقة التى ترى النساء المسلمات فيها أنفسهن وكيف يرون غير المسلمين .

وتسعى المنظمة إلى تعزيز ثقة المرأة المسلمة بنفسها وتشجيعها على مكافحة التعميمات الخاطئة عن كل النساء المسلمات ، وذلك بواسطة تعلم المرأة المسلمة والجالية المسلمة والمجتمع الأكبر .

وحتى لا تختلط الأمور حول مكافحة الإرهاب . وما يرفعه الإرهابيون من لافتات وشعارات حول الإسلام ، وقد فطن لذلك الكاتب الكبير ثروت أباظه فحذر قائلا :

أخشى أن يظن بعض الذين عميت منهم البصائر أننا نحارب الإرهاب ونحارب فيه الإسلام ، والحقيقة أننا نحارب الإرهاب باسم الإسلام .. نحارب الإرهاب لندافع عن الإسلام شر ما يرمى به الإسلام فليس هناك جهة ما استطاعت أن تصيب الإسلام بشر كما يحاول هؤلاء الإرهابيون أن يصيبوه بالشر .

وحيث إن هذا الفكر مطروح ومعلن ويتردد كما سبق عرضه ، فإنه كان لا بد أن يدافع الغربيون عن انفسهم أو يردوا على هذا الفكر ، ولعل أبرز الذين تصدوا لذلك هم ساسة الأمريكان ، حيث إنه ليس من مصلحتهم أن يؤمن الرأى العام الشعبى بهذا الفكر وبذلك يكونون رأيا عاما مضادا لمصالحهم ، وممارسة ضغوط على حكامهم أو نظم الحكم العربية والإسلامية لاتخاذ مواقف إزاء هذه الحرب الإرهابية ومن وراءها ، ولا شك أن القيادات السياسية حتى لو تعلم حقيقة الأمر ، فإنها – على سبيل السياسة المعلنه – لا تتفق مع هذا الفكر، حماية أيضا لمصالح مجتمعاتهم ، وحتى لا يضطرون إلى مواجهة غير متكافئة وبالتالى

يتحول الأمر إلى حرب عقائدية ، إنهم يحاولون معالجة الأمر بديبلوماسية هادئة وخفية أيضا ، ومن هم الساسة الذين رفضوا ذلك الفكر القائل بأن هناك حرب إرهابية يشنها الغرب على الاسلام ؟

مسئول أمريكي تحدث باللجنة الفرعية الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط التابعة للجنة الشئون الخارجية فى مجلس النواب حيث أدلى إدوارد جيريجيان مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى ، بحديث جاء به : فى ضوء القلق العام المتزايد الذى سببه تفجير مركز التجارة الدولية ومحاولات النيل من أهداف أخرى فى منطقة نيويورك وعلاقة ذلك بالإسلام وسياسة حكومة الولايات المتحدة .. إننى وكذلك فعل الوزير كريستوفر وناطقون آخرون باسم الحكومة ننظر إلى الإسلام باحترام عميق وبصفته قوة تحضر فى التاريخ فإنه قد أثرى حضارتنا نفسها وهو دين الكثير من المواطنين الأمريكيين ، إننا نرفض الفكرة القائلة بأن هناك تأكيدا متجددا على أن القيم التقليدية فى كثير من أنحاء العالم الإسلامى لا بد أن تسفر عن نزاع مع الغرب ، إننا لا نعتبر الإسلام " العقيدة " التالية التي تحل محل الشيوعية الدولية (47) .

وكذلك قام لورانس بوب القائم بأعمال منسق عمليات مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية وأمام إحدى لجان الكونجرس الأمريكى فقد أشار إلى نشأة مجموعات متطرفة جديدة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى السنوات الأخيرة تتذرع بالعقيدة الإسلامية لكنها تستخدم أساليب إرهابية لنشر برامجها المتطرفة إلا أنه أكد على أنه لا يجب أن تدفعنا سوء استعمال التصريحات السياسية من قبل هذه المجموعات أو الجماعات إلى الخلط بين الإسلام والإرهاب .

وأضاف أيضا : ومشكلتنا ليست بالطبع مع الإسلام وإنما هى فى قيام أو لجوء أى فرد فى أى مكان باستخدام العنف والإرهاب .

ثم أردف بقوله : إن التكهن بالإرهاب فى المستقبل لا يخلو من المخاطر فهناك الكثير والكثير من المتغيرات والمجموعات والدوافع ، والإرهاب غالبا ما يكون دوريا بطبيعته فما أن تتلاشى المشاعر والمجموعات القديمة حتى تظهر عوامل جديدة ومجموعات جديدة وقضايا جديدة تبرر أو تؤدى إلى هجمات إرهابية قاتلة (49) .

وتصل السياسة الأمريكية إلى قمة رفضها لفكرة حرب الإسلام ، عندما يتصدى رئيس الولايات المتحدة لذلك بنفسة حيث جاء فى بيان أصدره البيت الأبيض : قدم الرئيس الأمريكى بيل كلينتون تهنئة المسلمين فى العالم وخاصة إلى الحجاج فى مكة وهم يحتفلون بعيد الأضحى المبارك ، وجاء به :

يسعدنى ويشرفني أن أبعث بتهانى وتهانى الشعب الأمريكى إلى كل المسلمين بمناسبة عيد الأضحى ، فسيقوم المسلمون الأمريكيون فى الولايات المتحدة هذه الليلة بالاحتفال بعيد الأضحى إذ يشاركون إخوانهم المسلمين فى شتى أنحاء العالم وخاصة اولئك الذين يحجون إلى مكة احتفالاتهم وإحيائهم لتلك الذكرى ، إنه عيد يعتز به وفرصة لتذكر المثل النبيلة للدين الإسلامي العظيم .

إن العيد يوفر فرصة لتذكر الجذور الدينية المشتركة التى يتقاسها ملايين المسيحيين واليهود الأمريكيين مع العالم الإسلامي ، جذور تعود إلى النبى إبراهيم .

ولقد قدم الأساتذة والمفكرون المسلمون إسهامات كبيرة فى الحضارة العالمية كما يفعلون اليوم .

إن شعب الولايات المتحدة وشعوب البلدان الإسلامية تشارك فى الطموحات التى توفر أساسا ثابتا للتعاون والتفاهم والاحترام فى المستقبل ، وستواصل الولايات المتحدة العمل عن كثب مع العالم الإسلامى من أجل دفع أهداف السلام والاستقرار والعدالة الاجتماعية إلى الأمام . وسوف نعارض وندين الإرهاب والاضطهاد من جانب البعض الذين حاولوا تغطية سلوكهم بقناع دينى ، إن ذلك العنف وذلك التطرف هو الذى نعارضه وليس قيم الإسلام النبيله [50].

ويلاحظ من ردود الساسة الأمريكان أنهم يفرقون بين الاسلام وبين المتطرفين . وكذلك الإرهابيين وربما تكون هذه التفرقة صحيحة إذا ، كانت النوايا حسنة من جانبهم . إلا أن ذلك يقتضى سياسات ومواقف وسلوكيات عملية لتأكيد ما يعلنونه إزاء المسلمين والإسلام . وهذا ما يؤكد مصداقية ما يعلنونه من احترام وتقدير للإسلام والمسلمين ، وإن كنا سنعرض فى فصل لاحق الموقف المتناقض من جانب الولايات المتحدة إزاء ذلك الأمر

وأما السفير الأمريكى السابق للولايات المتحدة فى باكستان والصومال وزائير ومدير مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الأمريكية وعضو معهد الولايات المتحدة للسلام فقد قال :

إن الدعاية التى تمارسها الحركات الإسلامية موجهة بالخصوص ضد النظم المحلية والزعماء المحليين إلا أن هناك عنصرا قويا معاديا لإسرائيل فى دعايتها .

ولكنه استدرك بقوله : ولكن من المهم أن نشير إلى أن هذا لا يصحبه فى معظم الحالات وبشكل تلقائى نشاطات إرهابية أو أشكال أخرى من العنف المعادى للغرب .. كما لا يعنى تلقائيا أن الحركات الإسلامية سوف تلجأ إلى الثورة والإرهاب أو إلى أشكال أخرى من العنف فى صراعها من أجل السلطه فى الداخل[51] .

ومن تصريح السفير السابق نلحظ على الفور أنه يدافع عن فكرة محاربة الإسلام ويؤكد أن هذا الإرهاب موجه للنظم المحلية . ولا شك أنه لا بد أن يبدو الأمر كذلك من جانب مخططى الإرهاب ، وذلك لاستعداء المسلمين على بعض فى المجتمع المسلم الواحد ، أو بين المجتمعات الإسلامية ، بل إنه يرى أن هذه الحركات تردد دعايات مغرضة ضد الولايات المتحدة وإسرائيل ولا شك أيضًا أن ذلك مطلوب إمعانا فى التمويه على أهدافها ونواياها الخفية وحتى تكتسب تعاطف أو تأييد من الرأى العام ، إلا أن ذلك لم يحدث لأنه بفرض ذلك فإن الرأى العام المسلم لا يميل إلى ذلك العنف .

وفى حوار بين مجموعة من الصحفيين والباحثين فى العاصمة الأردنية عمان وبين الدكتور جون أنتيليس أستاذ العلوم السياسية ومدير برنامج دراسات الشرق الأوسط فى جامعة فورهام أشار إلى أنه ما يؤسف له هو أن هناك الكثير من الجهل لدى الأمريكيين عن الإسلام ، بل وفى أماكن أخرى فى الغرب بل حتى جهل أكبر بظاهرة الإسلام السياسى .

ووصف الباحث ذلك الجهل بأنه مشكلة بعيدة المدى ، فالعالم الإسلامى منطقة طال تجاهلها بكل أسف ، لذلك فإن تقديم موضوع الإسلام برز فى سياق الأحداث الدولية الراديكالية وغير العادية التى يفترض معظم الناس عندئذ أنها الطبيعة الأساسية للديانة والعقيدة .

إلا أنه استدرك بأن جميع الناس ليسوا على هذه الدرجة من الجهل فهناك بالطبع

مـراقبـون للعـالم الإسـلامى فى الولايات المتـحـدة وفى الغـرب مـتـعـاطفـون مع أهله وملمـون بأوضاعهم .

ولكنه عاد وأكد أنه بالنسبة للجمهور العام فأعتقد أسفا أن أعمال بعض الناس لا يمثلون سوى أنفسهم صبغت انطباع الأمريكيين عن الإسلام .

وقال إنه مثلما لا ينبغى أن يعم أحد الحكم على الأحداث المثيرة التى وقعت مؤخرا فيما يخص طائفة دينية فى ويكو (ولاية تكساس) كذلك لا ينبغى على الأمريكيين أن يسارعوا إلى استنتاج أمور غير صحيحة بالنسبة للإسلام .

وأضـاف الدكتـور جون أنتيليس بأنه من واجبنا كأكاديميين أن نحاول توضيح صورة الإسلام ونحاول أن نكشف عن تشابك الحياة الإسلامية والنظم السياسية الإسلامية.

ومضى يقول : على أولئك الذين يفهمون الإسلام أن يوضحوا للأمريكيين أن هناك من التنوع والاختلافات ووجهات النظر داخل دول شرق أوسطية معينة وعبر الشرق الأوسط بقدر ما هو قائم فى الغرب وأوروبا والولايات المتحدة .

وأكد على أنه كما لا ينبغى أن نعمم الأمور فيما يتعلق بطبيعة المسيحية ينبغى علينا أيضًا ألا نعمم الأمور على نطاق واسع فيما يتعلق بالعالم الإسلامى على أساس أعمال أفراد معينين أو تطورات أعمـال معينة ، وأشار إلى أن توعية الغربيين هذه ستحتاج إلى وقت طويل بكل أسف بسبب ميراث الجهل والافتقار إلى المعرفة بالموضوع .

ثم عبر عن مشاعره بالنسبة لما يجرى فى الجزائر بقوله : لقد أصبت بخيبة أمل فظيعة عندما لمست عدم تأييد مثل هذه العملية الديمقراطية فى الجزائر عندما وقع فى ذلك البلد انقلاب فى يناير عام 1992 لسبب بسيط هو أنه بدا أن حركة سياسية إسلامية ، وهى جبهة الإنقاذ الإسلامية ستحقق نصرا سياسيا فى الانتخابات البرلمانية العامة .

ويرى أنه من الأهمية للولايات المتحدة أن تدعم جهودا ديمقراطية من هذا القبيل لأنها فى نهاية المطاف هو الدعم الذى جعل شعوب وحكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحبذ العلاقة مع الولايات المتحدة (52) .

ومن جانب آخر فإن أحد الصهانية قد تصدى أيضًا للرد على ذلك الفكر وبأسلوب

سياسى بارع داخل المجتمع الأمريكى نفسه وإن كان تحدث معبرا عن وجهة نظر إسرائيلية ، وكان ذلك فى منطقة وادى سان فيرناندو الأمريكية حيث يقطنها الكثير من المسلمين وقف نائبها بالكونجرس هوارد بيرمان ويخاطب الناخبين بقوله : إننى أخاطبكم وبصفتى أيضًا يهوديا وصهيونيا ومؤمنا جدا بأهمية وجود إسرائيل وطنا لليهود وببقائها وأمنها ، وإننى أشير لذلك لأن إيمانى هذا نابع من كونى أنتمى إلى مجموعة من الناس قاست كثيرًا بسبب التعصب الأعمى والتحيز والتعميم المغرض والخاطئ مدة قرون من الزمن .

واليوم أخشى أن يكون هناك ما ينمى جوا مماثلا من الكراهية والتحيز والتعصب ضد الإسلام هنا فى الولايات المتحدة .

دعونى أطرح أمامكم ثلاثة أمور يدركها الحضور هنا إدراكا تاما ويجب أن تكون واضحة أيضًا لكل شخص ورغم ذلك فلا بد من إبرازها .

أولاً : أن الإسلام هو أحد الأديان العظيمة الثلاثة التى تؤمن بواحدنية الله وله نظام وشريعة وأخلاقيات ، والثلاثة أديان ترفع من قيمة الإنسان وتضع للسلوك لو اتبعت لقادات المؤمنين بها إلى حياة صالحة .

ثانياً : أن الأغلبية الساحقة من المسلمين فى أرجاء العالم ليسوا إرهابيين وليسوا من شيوخ النفط الأثرياء بل هم أناس عاديون يجاهدون من أجل تأمين لقمة العيش لأولادهم وتعليمهم شأنهم فى ذلك شأننا جميعًا .

ثالثاً: أن من الخطأ أن نزعم – كما قد يفعل البعض – أن هناك صراعا طبيعيا وحتميا بين الإسلام والغرب وبين القيم الإسلامية والقيم الغربية .

ويضيف قائلاً : ولا بد لى من القول إن الزعم الأخير يصل إلى مسامعى باستمرار من بعض أكثر المحللين «المحنكين» فى واشنطن العاصمة ، وهم يقولون : إن من الأمور الحسنة والجيدة العمل فى سبيل نشر الديمقراطية باعتبارها حجر الزاوية للسياسية الخارجية الأمريكية ، ولكن هل أنتم على استعداد حقا للتعامل مع التطرف والراديكالية الذين ستأتى بهم المؤسسات الديمقراطية إلى العالم الإسلامى ؟ أو يقولون بدرجة مماثلة من الازدراء بأن الإسلام لا يتوافق فى الجوهر مع احترام حقوق الإنسان .

وبفكرهم هذا فإن المحللين الغربيين يخدمون أغراض الأنظمة التعسفية والاستبدادية بتغليف قبول الأمر الواقع على أنه من المظاهر السياسية الحتمية للإسلام .

وأردف بقوله : إلا أن أولئك الذين يدعون لمثل هذه الأفكار ينسون أن الغرب احتاج إلى خمسمائة عام للوصول إلى إيمان ما زال ضعيفا بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

خمسمائة عام سالت فيها الدماء الكثيرة واتسمت بالتحيز الدينى والعنصرى بل توج هذا القرن بأشد الأعمال الإرهابية ضراوة فى تاريخ الإنسانية ارتكبها نموذج مثالى لمجتمع غربى متحضر .. هو ألمانيا .

إنهم ينسون أن أعمال الإرهاب والعنف التى تستمر فى الغرب فى أماكن مثل شمال أيرلندا ومؤخرا فى إيطاليا والبوسنة على سبيل المثال ، لا يرتكبها مسلمون بل إن ضحاياها فى البوسنة مثلا هم المسلمون . إنهم ينسون كل ذلك ، ولكنهم يتوقعون أن يحقق العالم الإسلامى فى قفزة واحدة دون اضطراب دون اندفاع ما احتاج الغرب إلى عشرين جيل من أجل تحقيقه ولا يزال غير مكتمل .

ثم استدرك قائلاً : وأعتقد أنه من الخطأ الفادح قبول الفكرة القائلة بأن الدول الإسلامية التى تعيش اليوم فى ظل أنظمة ديكتاتورية أو تحت حكم الأقلية محكوم عليها أن تبقى كذلك إلى الأبد ، إن انهيار الشيوعية يعلمنا أن الأنظمة السياسية التى تسيطر فيها نخبة حاكمة ليس هناك من يحاسبه إلا نفسها لا يمكن أن تبقى قائمة إلى الأبد ، وعلى خلاف المفهوم الشائع فى الكثير من الدوائر فإن الدين الإسلامى ليس مناقضا للديمقراطية وليس عدوا تلقائيا لها.

وأضاف بقوله : إن تعبير الأصولية «بالانجليزية» هو تعبير مستعار استخدم من قبل لوصف المسيحيين الذين كانوا يؤمنون أن كل ما ورد فى الكتاب المقدس صحيح حرفيا والذين كانوا فى غالبيتهم يعتنقون وجهات نظر اجتماعية وسياسية محافظة ، ولكن انتقال هذا التعبير إلى الإسلام ليس صحيحا وقد أصبح صنوا للإرهاب ، ولكأن المسلمين المتدين جدا منهم يميل إلى العنف والإرهاب أكثر مما يميل المسيحيون أو اليهود المتدينون جدا ، أو أن الإسلام يأمرهم بالقيام بمثل تلك الأعمال ؟!

واستطرد موضحا : فى الواقع أن فى الأديان الثلاثة ، بل فى المعتقدات والأيدلوچيات

الأخرى عناصر لها آراء مختلفة ، ولا يحتاج المرء لأن ينظر إلى أبعد من ديفيد كورشى أو مائير كاهانا ليكتشف أناسا يدعون باسم انتماءاتهم الدينية إلى أعمال ومعتقدات تتناقض مع تلك الأديان .. ومع ذلك فى الوقت الذى كانت الصحافة الغربية تظهر كورشى وكاهانا على أنهما متطرفان خارجان عن المألوف فإنها كانت تظهر العنف والإرهاب على أنها طبيعة من يسمون بالأصوليين الإسلاميين وأن الإسلام يشجع تلك القناعات والأفعال وهذا يسىء إلى الإسلام بأكمله وإلى كل المسلمين بحيث يظهر المسلمون على أنهم «بعبع» العالم الغربى المعاصر .

ثم أكد بقوله : إن هذه النظرة الأحادية الاتجاه إلى الإسلام تحمل فى طياتها فى الواقع تشويها كبيرا ، فهى تتجاهل التباين الشاسع داخل العالم الإسلامى ، وضمن إطار العقيدة ذاتها ، فالدول التى تقطنها أغلبية مسلمة تتراواح بين تركيا العلمانية والديمقراطية بصورة كبيرة ، ومصر بمجتمعها الذى يعيش فى حرية نسبيا وإيران والسعودية بحكوماتها الدينية وسوريا والجزائر وأندونيسيا التى حكمها عسكريون ، وليس هناك الكثير مما هو مشترك بين هذه الدول .. بل إن هذه النظرة تتجاهل الاجتهاد الإسلامى للتوافق مع العالم المعاصر إنها تتجاهل على سبيل المثال جهود علماء جامعة الأزهر فى القاهرة وهى أعظم مدرسة إسلامية فى العالم والذين يقومون منذ نهاية القرن بتطوير أساليب مبتكرة لإيجاد توافق بين الإسلام والأحوال العصرية ، إنها تتجاهل الحركات الديمقراطية فى تركيا وباكستان وحتى الأردن ، ولذا فإن الصراع الحقيقى هو بين أولئك الذين يعترفون بالقيم العالمية وأولئك الذين لا يعترفون بها أيا كانت المجتمعات التى ينتمون إليها ، هذا الاجتهاد قائم فى الإسلام ، إنه قائم هنا فى الولايات المتحدة كما أنه قائم فى مختلف أرجاء العالم.

واستدرك بغضب قائلاً : ولكن جوا من الكراهية والتحيز والتعصب ينمو هنا فى بلادنا بسبب هستيريا فى وسائل الإعلام تتناول الإسلام ، فهى تغذى التمييز وجرائم الكراهية كما أعتقد أن هذا التعصب الأعمى ضد أية فئة يحط من قدرنا كمجتمع ويقلص من حرياتنا ويؤذى إيماننا المقدس بالديمقراطية وحقوق الإنسان .

ثم ختم حديثه لمستمعيه بقوله : أعتقد أن هناك واجب عليكم كأمريكيين مسلمين وهو تحسين النظرة إليكم هنا ولتكونوا وسطاء بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامى من أجل تنمية تفاهم أفضل بينهما وأن نعمل من أجل توسيع نطاق ذلك على الصعيدين المحلى والقومى ،

وعلينا أن نعمل متكاتفين فى هذه المعركة ليس من أجلنا نحن فقط وإنما من أجل بلادنا أيضاً [53] – ومن خلال حديث السناتور أو النائب الأمريكى الصهيونى السابق يتأكد بعض الملاحظات منها :

أولاً : أن الرجل أقر بحقائق خاصة بالإسلام وهو ليس دين تطرف أو إرهاب .

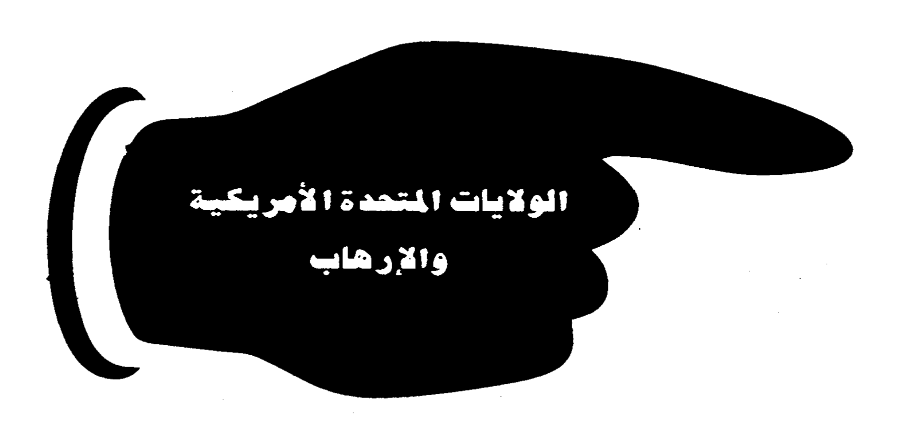
ثانياً : أنه أغفل أن هناك فرق بين القيم الإسلامية والقيم الغربية لأن الأولى تستمد جذورها من الإسلام وأما الثانية فتستمد جذورها من النظريات الوضعية وتعددها وكلها تدور حول فلسفة مادية إلى حد كبير لأن المسيحية ليس بها نظام خاص بالدولة وإنما طابعها الروحانيات .

ثالثاً : أنه يحذر ولو فى صيغة إشارة أن النظر الأحادية للإسلام ليست صحيحة لأنه يدرك أن استعداء المسلمين كقوة بشرية يمكنها أن تكون قوة ضاغطة ضد المصالح الأمريكية فى المنطقة .. كما أنه ليس من المصلحة استعداء المسلمين وإثارة مشاعرهم بتلك النظرة الضيقه لأنه ليس من مصلحة إسرائيل التى تجرى مفاوضات سلام وصلح مع العرب أن تتعرض لتيارات قوية مناهضة لذلك الصلح الذى تسعى الانتهاء منه .

رابعاً : أنه يعدد اختلاف وتباين نظم الحكم فى الدول الإسلامية وإن كان لم يفصح أن ذلك يحقق مصالح الغرب والولايات المتحدة بصورة أكثر فاعلية وأكثر ربحية .

خامساً : أنه يتهم الإعلام الأمريكى بتشويه صورة الإسلام وكأن ذلك معركة ضد المسلمين وتناسى أن الإعلام الأمريكى معظمه تحكمه القوى الصهيونية التى ينتمى إليها وعبر عنها صراحة ، ومع ذلك فإننا نرى أن الرجل جدير بشىء من الاحترام لتقديره الإسلام ..


الفصل الخامس


الولايات المتحدة الأمريكية
والإرهاب



لماذا الولايات المتحدة الأمريكية ، موضع شك من البعض ، في أنها وراء بعض أعمال الإرهاب أو الاضطرابات في المنطقة وخاصة مصر ؟! .

ربما نجد بعض الإجابات لذلك التساؤل الخطير ، وهي لا تعدو أن تكون تكهنات من هذا البعض ، وأسبابهم في ذلك الشك هي :

أولا : ان الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية أضحت هي الوريث لدول الغرب الذين كانوا مستعمرين لدول منطقة الشرق الأوسط ، ومن منطلق مصالحها فإنها تتحرك علنا وتارة خفية من أجل توجيه سياسات بعض الدول ، وإذا لم تنجح في ذلك ، فلديها البدائل الضاغطة ومن هذه البدائل إثارة الاضطرابات والإثارة والارتباك وأيضًا مساعدة القوى المناهضة أو المعارضة لنظم حكم دول المنطقة .

ثانيا : إن الولايات المتحدة الأمريكية قد تدخلت بعد الحرب الكبرى لصناعة بعض أنظمة حكم أو حكام تضمن ولاء هم وتبيعتهم لها وهذا ليس بسر بل إنه واضح كالشمس .

ويشعر به الجمهور بالمنطقة لأن سياسات بعض الدول أو حكامها ليست في حاجة إلى دليل تأكيد هذه التبعية أو ذلك التوجيه الظاهر في تلك السياسات .

ثالثا : الانحياز الكامل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل وضمان تأمينها ووجودها والضغوط التي تمارسها على دول المنطقة من أجل تحقيق أمن وحماية مصالح إسرائيل اقتصادية كانت أم سياسية أو عسكرية ، ومن هنا فإن الشك يجول بعقول وقلوب الرأي العام بالمنطقة بأن كل ما يجري فيها من اضطرابات أو إثارات فإن الولايات المتحدة تحرك ذلك بصورة خفية .

رابعا : تناقض السياسات الأمريكية وتضارب تصريحات وآراء الساسة الأمريكان حول ما

يدور وما يجري في المنطقة مما يثير بلبلة وشكوك حول مصداقية السياسات الأمريكية ، وما وراء هذه البلبلة والإثارة .

خامسا: حماس الولايات المتحدة الأمريكية للتصدي لأي موقف في المنطقة يؤدي إلى تهديد مصالحها وخاصة أن معظم سكان المنطقة من المسلمين ، ويعكس ذلك من فتور وتقاعس المسلمين في مواقف عسيرة ، ويقع عليهم ظلم واضح ، ومن هنا فالشك حول نواياها وأهدافها تبدو بارزة لدى الرأي العام بالمنطقة ، ومن هنا فالترديدات كثيرة حول ما يجري في مصر وإلى أي مدى موقع الولايات المتحدة منها .

هذا بالنسبة إلى الرأي العام ، وإذا وصف البعض ذلك بالمغالاة وأن ذلك ليس حقيقيا وان الإشاعات المغرضة هي وراء تلك الشكوك وغيرهما ، إلا أننا إذا سرنا مع ذلك البعض إلى منتهى ما يردون به ، فإننا سنعود من البداية ونترك الرأي العام ونتجه إلى الرأي الرسمي ، وهو الذي يعبر عن رأي أو رؤية المسئولين والساسة بالدولة أو غيرها ، فماذا عن آرائهم الرسمية ؟؟

أولى الآراء الرسمية التي أعلنت في مصر ، ما أعلنه اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية السابق أثناء نقاش قضية الإرهاب بمجلس الشورى ، فأشار بقوله إن مواجهة الإرهاب داخليا لا يمكن أن تغفل الأبعاد الخارجية والتي تتمثل في اتساع دائرة التواجد الخارجي لأجنحة النشاط الديني وتعدد مراكز نشاطها في الولايات المتحدة وأوربا الغربية وأفغانستان وباكستان وبعض الدول العربية وغيرها(54) .

ويضيف قائلا : كما أن هذه المواجهة لا ينبغي أن تغفل عن تعاظم ظاهرة التطرف و الإرهاب الديني في عديد من الدول العربية كالجزائر وتونس والأردن والسودان ، وذلك بشكل متزامن وبمنهج وأسلوب واحد لا يكاد يختلف إلا في بعض التفاصيل .

وبعد ذلك الإعلان ، وقد وقعت محاولة لاغتيال وزير الداخلية حسن الألفي وبشاعتها في القتلى والإصابات ، كان هناك تعليق للسفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة جاد اليعقوبى حيث جاء به : إن المتطرفين المسلمين لديهم معاقل وقواعد للتدريب في الولايات المتحدة وأوروبا

ويحاولون إقامة إمبراطورية أصولية إسلامية ترأسها إيران وتمتد من المحيط الهندي إلى المحيط الهادي .

وعودة إلى قاعة مجلس الشورى مرة أخرى ، فإن بعض الأعضاء تحدثوا حول موقع الولايات المتحدة من الأحداث الجارية في مصر ، منهم من تحدث صراحة ، ومنهم من تحدث بالتلميح ، وأما عن الاتجاه الأول فقد تحدث عضو مجلس الشورى المستقل ممدوح قناوي قائلا: إن الغرب وقد ازداد الطلب على الإسلام في عمليات الرفض والعنف السياسي وفي مطلب الاستيلاء على السلطة إنما يستثمر هذه الظاهرة ويستثمرها في اتجاهين ، أما الاتجاه الأول ـ وتلك استراتيجية قديمة ـ فهي استراتيجية زرع الاضطرابات في المنطقة ومصر في المقدمة منها ، والأمريكان قد ورثوا عن الإنجليز هذه الاستراتيجية الخاطئة في قلقلة المنطقة لاستمرار مصالحهم بها ، ولكننا نقول إنه على الغرب وعلى هذه الدوائر أن تصحح من هذه الاستراتيجية و عليها إن شاء ت لداوم مصالحها أن يكون هناك توازن بين المصالح المشروعة لأهل المنطقة وأيضا توازن بين المصالح العالمية المشروعة وأن تكون هذه هي استراتيجيتهم الجديدة في منطقة الشرق الأوسط (55) .

إلا أن الدكتور إسماعيل سلام ممثل الحزب الوطني الحاكم قد تحدث وألح قائلا : إن عمر عبد الرحمن هذا هو آلة أو أداة تستخدمها قوى معادية ، وفي الماضي كانت القوى المعادية هذه تستخدم جاسوسا فأصبح في النظام الدولي الجديد لا يوجد هذا الكلام فبدأت تستعمل واجهة إعلامية هجومية تضر بالمصالح ، فهذا نوع جديد من الأداة الذي استخدم ضد بلده ، وكيف أن استخدامه أصبح موجها وأصبح يستثمر ، فهم يحسون أن هذا الشخص أصبح له قدر إعلامي بحيث يستثمرونه ضد مصر ، وأقول إنه إحدى الأدوات وليس هو الأداة الوحيدة .

وفي ضوء ما تردد وأعلن في مجلس الشورى ، فإنه من اللازم أن يكون هناك موقف أو رد من مسئول مصري أو أمريكي ، وبالفعل كان هناك رد أعلن رسميا صادر من المتحدث الرسمي ريتشارد باوتشر باسوم وزارة الخارجية الأمريكية ردا على أسئلة خاصة باتصالات

الحكومة الأمريكية ببعض الجماعات المتطرفة ، فأجاب بالنفي حيث قال : إن المسئولين الأمريكيين لم يجتمعوا ـ عن معرفة ـ بأعضاء ما تسمى بالجماعة الإسلامية التي تعلن تكراراً مسئوليتها عن أعمال الإرهاب في مصر .

وأضاف : إننا لم نبذل أي مسعى لإقامة اتصالات مع أعضاء في هذه الجماعة كما أن الجماعة الإسلامية لم تتصل بنا لمناقشة حقوق الإنسان أو غيرها من القضايا كما نشر في صحيفة نيويورك تايمز .

وقال تعليقا على ما نشرته الصحيفة من أن البعض أشار إلى أن بعض عناصر تنظيم الجماعة الإسلامية قد اجتمعوا مع أعضاء بالسفارة الأمريكية بالقاهرة فأجاب : إن أعضاء السفارة لم يخبرونا بأية اتصالات مع هذه الجماعة .

ثم أضاف بقوله : نحن لا نعقد أية اجتماعات مع أناس نعرف أنهم أعضاء في هذه الجماعة ، إنما نلتقي بأناس من المعارضة في مصر ، ونلتقي بأناس ينتمون إلى الأخوان المسلمين في البرلمان ، وهذه المجموعة لا تسعى أو تحبذ الإطاحة بحكومة مصر عن طريق العنف إنما عن طريق العمل السياسي والانتخابات وبالأسلوب السلمي (57).

وكان من ضمن أحدث أسباب الشكوك التي دارت حول دور الولايات المتحدة مسألة الدكتور عمر عبد الرحمن وتناقض الموقف الأمريكي إزاءه ، وما نشر عن تعاونه مع المخابرات الأمريكية ، وإزاء ذلك ، وفور واقعة تفجير المركز التجاري الدولي في نيويورك .

اتهمت السلطات الأمريكية يوم 26 أغسطس الشيخ عمر عبد الرحمن رسميا بالتورط في قضيتي التفجير ومؤامرة تفجير نيويورك .

وأعلنت السلطات الفيدرالية الأمريكية قائمة الاتهام وتضمنت 14 آخرين ، كما تضمن قرار الاتهام التآمر لنسف عدة منشآت حيوية في نيويورك من بينها مقر الأمم المتحدة والتآمر لاغتيال الرئيس حسني مبارك وتجنيد طيار يقوم بقصف مقر رئاسة الجمهورية في القاهرة والسفارة الأمريكية في مصر ، وأكد القرار قيام الشيخ عمر بقيادة منظمة إرهابية نفذت منذ 1989 عدة عمليات إرهابية مختلفة في الولايات المتحدة ودول أخرى باستخدام القنابل ،

كما أشار بيان الاتهام بقيام عمر عبد الرحمن بقيادة حرب إرهابية على مدى 3 سنوات بهدف تقويض الحكومة الأمريكية ، يتضمن بيان الاتهام 20 تهمة ووصفت وكالة رويتر بأنها قائمة اتهامات كاسحة ، وتعد هذه أول مرة توجه فيها اتهامات جنائية رسمية إلى عمر عبد الرحمن.

كما أشار بيان الاتهام قيام المتهمين بإنشاء معسكر للتدريب العسكري ووضع ميزانية تفصيلية للعملية الإرهابية في نيويورك قدره 77 ألف دولار(58) .

وبعد أسابيع كانت المفاجأة عندما انعقدت جلسة المحاكمة لإعلان قرارات الاتهام وتوجيهها للمتهمين في قضية تفجير مبنى المركز التجاري الدولي في نيويورك ، فقد خلت صحيفة أو قرارات الاتهام من اسم الشيخ عمر عبد الرحمن ، مفتي جماعة الجهاد ، وتم توجيه الاتهامات إلى محمد سلامة ونضال عباد وأحمد عجاج والمصري محمود أبو حليمة .

فماذا يعني كل هذا وذاك (59) !!

لا نتوقف للإجابة قبل استطراد استعراض معظم جوانب الموقف أو الصورة حتى تبدو أكثر رؤية ويتضح لنا شيء من الضوء لنجد الإجابة المناسبة .

وفي جولة دبلوماسية مع السفير محمود قاسم حول دور الولايات المتحدة في الأحداث الجارية قال :

مما يسترعي انتباه أي زائر للولايات المتحدة هو السيل المنهمر من المعلومات المتدفقة والمتاحة والمنشورة في وسائل الإعلام وفي كتابات العديد من الكتّاب والمعلقين والمحللين ولا يستثني من ذلك ما يذكر عن العلاقة بين بعض أجهزة الأمن الأمريكية والجماعات الدينية المتطرفة في العالم الإسلامي من قبيل قيام الثورة الايرانية عام 1979 والغزو السوفييتي لأفغانستان في العام ذاته حتى الآن .

ولعل أهم ما يسترعي الانتباه في هذا المجال هذه المعلومات التي لها دلالتها :

1 - أصبح الاسلام يهاجم بسبب أفعال بعض العناصر الضالة التي تركت نفسها بسوء أو حسن نية لعبة في أيدي المغرضين . وأصبح واضحا أن الدول ذات التقاليد الراسخة في

حماية حرية الأديان والإعلام كبريطانيا والولايات المتحدة تسمح بقواعد للمتطرفين الذين يدعون إلى تحويل الإسلام إلى حركة سياسية عدائية .

2 – أن الدول الأوروبية وخاصة فرنسا وألمانيا قد نجحت في إخراج قيادات العناصر المتطرفة من أراضيها !! وأن هذه القيادات قد استقرت في لندن ونيويورك ونيوچيرسي وتكساس وأريزونا .

3– تقوم هذه القيادات التي هاجرت من بلادها الأصلية في الشرق الأوسط كسوريا ولبنان ومصر والأردن والجزائر بل إيران !! بطبع وإعداد صحفها ومطبوعاتها وكاسيتاتها في بريطانيا وأمريكا وترسلها إلى دول الشرق الاوسط فنرى مثلا أن صحيفة الجهاد المصرية التي تصدر في نيوچيرسي ترسل بالبريد إلى الشرق الأوسط ، كما نرى قيادات جبهة الخلاص أو الإنقاذ الإسلامية الجزائرية تعمل من نيويورك والجماعات اللبنانية كذلك توزع مطبوعاتها من مدينة دالاس بتكساس .

4 – طرق استخدام واستغلال هذه القيادات من قبل أمريكا وبريطانيا سهلة ما دامت سلطاتهما قد سمحت لتلك الجماعات بممارسة نشاطها السياسي التخريبي الموجه للدول الإسلامية أصلا .. وكل ذلك يتم تحت سمع وبصر أجهزتهما الأمنية ومتابعتهما لطرق تفادي هذه العناصر لتصادم نشاطها وخططها وفتاواها مع القانونين : الأمريكي والبريطاني .

5 – إعطاء الحرية الكاملة والتسهيلات الشخصية بأنواعها الادارية والمالية لهذه العناصر مع التركيز بصفة خاصة على أئمة المساجد في أمريكا وبريطانيا والعديد من المتطرفين منهم في بلاد إسلامية مصر والجزائر وغيرها في آسيا وأفريقيا .. ويكفي التنويه هنا إلى أن 80 % من المساجد المصرية وعددها يربو على 80 ألف مسجد وجامع وزاوية لا تخضع لرقابة الحكومة ويديرها أفراد على هواهم !!

6 ـ ويعود السبب في التركيز على أئمة المساجد نظرا لقدرتهم على التأثير على المستمعين من المصلين وبالتالي إمكان تشويش أفكارهم وإدخالها في ظلمات الجهالة والخزعبلات

باسم الدين ، والإسلام من كل هذا بريء ، ولكن الهدف واضح وهو استغلال الأئمة للإساءة للإسلام ، إظهار أتباعه بمظهر الجهالة و الإرهاب ، الأمر الذي في النهاية يحط من شأن وقدر الدول الإسلامية ويضعف من وزنها الثقافي وثقلها الاجتماعي وبالتالي يحط من إمكانتها الاقتصادية في التنمية والتقدم ومن ثم تخف موازينها السياسية فلا تمثل خطرا حقيقيا على المصالح الغربية عامة والأمريكية خاصة .

7 – لا يخفي على الجميع قدرة مكتب المباحث الفيدرالية وغيره من أجهزة الأمن الأمريكية على مراقبة هذه العناصر وتمكينها من استمرار نشاطها الموجه ضد الدول الإسلامية وقادتها وحكامها .

8 – في مؤتمر بمدينة أوكلاهما في مارس 1992 حضره عدد كبير من رجال الدين المسلمين الأصوليين والمعتدلين والمتطرفين وضح تأثير ونفوذ المتطرفين منهم وأغلبهم من « الأفاغنة » أي المسلمين الذين تطوعوا من بلاد اسلامية متفرقة للجهاد في أفغانستان ضد المحتلين السوفييت خلال الثمانينيات وأصبح « الأفاغنة » يمثلون ما كان يطلق عليه في الماضي « الفرقة الأجنبية » في الجيش الفرنسي ، مع الفارق أن الفرقة الأجنبية الجديدة من « الأفاغنة » تعمل في أجهزة الأمن الأمريكية من بداية الثمانينيات ، ومن المعسكرات في بيشاور على الحدود الأفغانية الباكستانية ينقل هؤلاء الجنود الأشداء المتمرسون والمدربون على أيدي خبراء أمريكيين وبعد حصولهم من عملاء إيرانيين على جوزات سفر سودانية إلى مصر والجزائر ولبنان وتونس والأرض المحتلة في فلسطين .

9 – منذ بداية الغزو السوفييتي لأفغانستان عام 1979 حتى حرب تحرير الكويت من الغزو العراقي عام 1991 كان مصدر التمويل الأساسي لهذه الفرقة الأجنبية من أفراد العائلة المالكة السعودية ، وذلك بهدف محاربة الشيوعية ، وبعد زوال الاتحاد السوفييتي حلت إيران بعد ذلك محل السعودية في التمويل ليصل إلى نحو 220 مليون دولارا سنويا .

إلا أن الايرانيين أرادوا نتائج إرهابية ملموسة قبل تقديمهم الأموال المطلوبة ، وهذا يفسر زيادة النشاط الإرهابي والعنف في العامين الماضيين .

10 – ترتب على هذه المعلومات الواضحة أمام المجتمع الأمريكي أن انتقد بعض كتابه مثل : « جيم هوجلاند » و « جون ايسبوستيو » أستاذ دراسات الشرق الأوسط ومؤلف كتاب « التهديد الإسلامي وهم أم حقيقة » بل وليم سافير ذاته وهو المعلق اليهودي المشهور فانتقدوا سياسة الولايات المتحدة التي تتجاهل خطر العناصر المتطرفة وتقدم لها الدعم على حساب أمن واستقرار دول العالم الإسلامي ، وأغلبها دول صديقة لأمريكا ، وانتقد هؤلاء الكتاب وغيرهم السياسة الأمريكية التي تصر على الاستمرار في نفس مخططها السابق بالاستعانة بهذه العناصر الخطرة رغم انتهاء الحرب في أفغانستان وزوال الاتحاد السوفييتي وحذروا من تصور أن من مصلحة أمريكا انتشار الجماعات المتطرفة على حساب النظم السياسية القائمة في الدول الإسلامية [60] .

إلا أنه أيضا من جانب آخر فإن هناك أحد الأعضاء قد أعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية تحذرنا من بؤر ومواقع تصدير الإرهاب إلى مصر .. وذهب إلى إعلان تقرير بذلك .

فأشار العضو طلعت منصور إلى أن هناك تقرير من لجنة البحوث بالكونجرس الأمريكي يشير إلى أن الفريق البشير توجد علاقة بينه وبين على هاشمي رافسنجاني رئيس وزراء إيران ، وقد زار هذا الأخير السودان منذ عامين أو أكثر ومنحهم حوالي 200 مليون دولار كدعم سنوي ، وفي عام 1993 حصلت إيران على عقد إيجار لميناء في بورسودان لمدة 25 عاما وهناك قبضة محكمة موجودة به .

كما يذكر تقرير آخر بأنه يوجد بالسودان 30 معسكر تدريب ، معسكر منطقة جبل لتدريب عدد من البلدان الإسلامية ، ومعسكر بالقرب من منطقة الكادر وشمال الخرطوم لتدريب عدد ثلاثمائة فرد من المصريين والموريتانيين والفلسطينيين ويتم الإشراف على التدريب بقيادة الرائد إبراهيم شمس الدين أحد أعضاء المجلس العسكري الحاكم في السودان ، ومعسكر منطقة دار الأولياء ويضم 150 إيرانيا وأفغانيا وسودانيا تحت رئاسة جهاز المخابرات السوداني بكر حسن صالح ، ومعسكر الكاملن على بعد 120 كيلو متر شرق الخرطوم ويوجد به الفرق الانتحارية وعددهم 400 فرد من أكثر الكوادر حماسا .

ويصل طلعت منصور إلى ختام التقرير الذي يعرضه إلى أنه قد ظهر في الفترة الماضية ففي أبو ظبي والإمارات والكويت جماعات بهذا الشكل وما الغرض من هذا ؟ ولماذا تهتم أمريكا وتعد تقريرا لتحذيرنا ؟

أعود وأقول : إن هذه المعسكرات التي بها أفراد يدربهم إيرانيون ويدعمهم ويعطيهم النقود والسلاح الإيرانيين في السودان ، وأنهم سوف يأتون مصر من أجل الأشياء التي تحدث الآن في مصر .. لماذا ؟ أعتقد أن معظمنا يعلم الإجابة (61) .

وعندما سبق وذكرنا أن البعض تحدث عن دور الولايات المتحدة فقد وقف وزير الدولة حينذاك الدكتور أحمد سلامة وتساءل عن الأدلة .. ما هي الأدلة ؟! فرد عليه الدكتور مفيد شهاب مشيرا إلى أن الأدلة منشورة في أحد الصحف ، وكذا كتبت الصحف القومية أنه حدث اتصال فعلا بين أعضاء السفارة الأمريكية وبعض مجموعات الجهاد لدينا وتساءل بدوره وإلا فلماذا تحتفظ أمريكا حتى اليوم بالشيخ عمر عبد الرحمن بعد أن اتهمته بقضية ، وتذكرون توفيق عبد الحي عندما طالبنا بأن يحضر في مصر كي يحاكم فاليونان اتهمته بقضية وقالت : إننا لا نستطيع أن نسلمه ، ونفس اللعبة قامت بها أمريكا اليوم .

وبعد هذا الاستمرار المبدئي حول موقع الولايات المتحدة الأمريكية نرى أنه من اللازم تسجيل بعض الملاحظات وصولا لتحديد بعض جوانب هذا الموقع وهي : أن أغلب التصريحات الرسمية تؤكد أن الولايات المتحدة تشجع تدريب بعض المتطرفين في مراكز تدريب بها ، ومنهم من يقوم بعمليات إرهابية . إنما لا بد من التفرقة بين مسئول وآخر في هذا الصدد .

فإذا كان وزير الداخلية المصري عبد الحليم موسى قد أعلن ذلك ، فإنه لم يدلل تحديدا ماذا تقوم به الولايات المتحدة في هذا الدور ، وإنما أطلقها في الهواء وبالطبع لن يتلاشى كالدخان إنما سيترك آثاره السلبية لدى الرأي العام ، فهل ذلك يعد من المسئوليات الواجبة ترك الرأي العام في بلبلة أم كان عليه تحديد الدور بالضبط وما تأتيه أو تفعله الولايات المتحدة في ذلك ، إنما اطلاق الأمور كذلك فإنه من قبيل إحداث صدام سياسي ودبلوماسي دون إقامة دليل ، وتداعيات هذا الصدام ليس من مصلحة مصر أو الولايات المتحدة ، ويمكن

القول بأنه أطلق تصريحات غير مسئولة لتعليق فشل سياسته الأمنية في مواجهة الإرهابيين ويظهر الأمر وكأنه فوق طاقته الأمنية . رغم أن سياسته الأمنية من أهم أسباب تصعيد الإرهاب وخاصة ضد رجال الشرطة ، واعتقد أن تجاوزه حدود مسئولياته السياسة وفشل سياسته الأمنية كانا وراء خروجه من وزارة الداخلية .

وأما تصريح السفير الإسرائيلي لدي الأمم المتحدة فهو تصريح ماكر لعدة أسباب أولها : أنه يرضي الرأي العام العربي والإسلامي ضد الولايات المتحدة بتصريحه بأنه على أرضها مراكز تدريب للمتطرفين المسلمين وبذلك تشجعهم ، ومن ناحية أخرى فإنه يرهب الولايات المتحدة بأنها تعمل ضد مصلحة إسرائيل بإيواء هؤلاء المتطرفين ، إلا أنه أورد تناقضا واضحا ألا وهو : إن هدف المتطرفين إقامة إمبراطورية إسلامية وفي هذا الصدد هناك تساؤل للرد عليه ألا وهو : هل الولايات المتحدة تهدف أو تسعى أو تشجع لإقامة مثل هذه الامبرطورية ؟! وخاصة أن رئاستها لايران العدو اللدود للولايات المتحدة !! وهل لهذه الأخيرة مصلحة في تشجيع هذه الإمبراطورية الإسلامية ؟! .

وأما عن تصريحات ممدوح قناوي عضو مجلس الشورى فإنها من قبيل التكهنات السياسية سعيا أو محاولة للوصول إلى تحليل لما يدور في مصر ارتباطا بالولايات المتحدة الأمريكية .

وأما تصريح الدكتور إسماعيل سلام فهو من قبيل انفعاله بتناقض الولايات المتحدة في قضية عمر عبد الرحمن والذي يمارس معارضته للنظام السياسي في مصر ويبالغ في توجيه اتهاماته وتجريحاته وهجومه على النظام ورموزه .

ثم كانت تصريحات المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية والتي كانت ردا على ما أثير في مجلس الشورى والتي تزامن إعلانها مع ما نشر بإحدي الصحف الأمريكية ، فماذا عنها ؟ .

ان المتحدث الرسمي إن كان قد أقر بأن مسئولين أمريكان قد اجتمعوا ببعض العناصر المتطرفة إلا أنه لا يدري أنها كانت تنتمي للجماعة الإسلامية أو جماعة عمر عبد الرحمن أو جماعة الجهاد .

وأنه ينفي الاتصال بهم أو محاولتهم للاتصال بمسئولين أمريكان ، ولكنه في ذات الوقت نفى علم وزارة الخارجية بتلك الاجتماعات وكأن الأمر تقع مسئوليته على أعضاء السفارة بالقاهرة وأنهم بذلك لا يكونوا قد أخطأوا أو لم يحصلوا على إذن رسمي بذلك أو حاولوا الاجتهاد في نشاطهم بدون غرض سيء . وحتي يصبغ نشاط الخارجية والسفارة بطابع صادق فقد إشار إلى ان هناك لقاءات تعرض مع فصائل المعارضة في مصر ومنهم الأخوان المسلمين ..

بل إنه يصل إلى تحديد عناصر الأخوان بأنهم من أعضاء مجلس الشعب ، وبذلك فهو يؤكد من جانبه أن هذه العناصر لديها شرعية برلمانية وبالتالي سياسية فإنهم بذلك يسيرون في إطار شرعية النشاط الدبلوماسي مع عناصر شرعية وليس إرهابية أو متطرفة أو خارجة عن القانون .

وأما عن الموقف المتناقض إزاء عمر عبد الرحمن ، فإن ذلك يعكس مدى التناقض والتخبط الأمريكي من خلال ثلاثة أجهزة داخل الولايات المتحدة الأمريكية : المخابرات الأمريكية المركزية ، والمباحث الفيدرالية ، ووزارة العدل ، وكذلك المدعي العام . ثم إدارة الهجرة والجوازات ولعل كل منها رأي قانوني تستندإليه في موقفها بالنسبة لعمر عبد الرحمن والذي يعكس بالضرورة تناقض في الموقف الأمريكي والذي اعتقد أنه لا بد من حسمه لتأكيد المصداقية الأمريكية .

وأمام الجولة الدبلوماسية المشار إليها ، فإنه من الواضح ان هناك خلط بين المتطرفين والإرهابيين في هذه الجولة . فقد ورد تعبير « الأفاغنة » وهم الذين دربوا على القتال وذلك لدفعهم في حرب أفغانستان ضد الاتحاد السوفييتي ، والمفروض أنه قد انتهت مهمتهم ، وبذلك يعودون لبلادهم الأصلية وهي بعض الدول العربية والإسلامية . فإذا افترضنا أنهم حضروا ومعهم خطط وتوجيهات بممارسة أعمال إرهابية فإن ذلك يعد تدعيما وتشجيعا من الولايات المتحدة للإرهاب ، وأما إذا كانوا قد عادوا وفي نفوسهم الإحساس بالانتصار في أفغانستان ضد دولة كبري وأنهم ـ تبعا لذلك ـ يمكنهم ممارسة نفس الشكل القتالي في دولة عربية

وإسلامية ومنها مصر ، وقد كونوا من أنفسهم تنظيمات أو جماعات لتحقيق غرض التغيير في مصر ، فإن ذلك يعد اجتهادا شخصيا من جانبهم ، وفي هذا الصدد جاء تقرير مجلس الشورى محقا عندما اشار إلى عودتهم إلى البلاد دون أن يفرقوا بين ما يحدث للمسلمين في الخارج وبين الأوضاع في مصر حيث الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع وهو أمر يعني أنه يجب الالتفات أيضا إلى المسببات الخارجية لأعمال العنف الإرهابي .

وبذلك فإنه لخلط التطرف بالإرهاب لزم تحري الأمر بدقة وتمحيص لأن لكل نتائجه .

ولعل هناك تفسيرا آخر لهؤلاء المتطرفين الذين قامت بتدعيمهم الولايات المتحدة من قبل ، وبعد انتهاء المهمة الموكولة إليهم فقد تلقتهم إيران لاستخدامهم لمهمة تالية مستغلة في ذلك خبرتهم وقدراتهم القتالية في أفغانستان ، ومن ثم فإنه من المعقول كما تقول مصادر المخابرات الباكستانية إن تدفق المتطوعين على أفغانستان عبر باكستان استمر دون توقف بعد رحيل القوات السوفييتية عن أفغانستان عام 1989 للانضمام إلى نحو 25 ألف من المسلمين الأجانب ومعظمهم من العرب الذين تدافعوا للقتال في أفغانستان خلال الثمانينيات .

وأضافت المصادر إلى أن الشيخ عمر عبد الرحمن قضى عدة أشهر في مدينة « بيشاور » الباكستانية في بداية الثمانينيات والتي كانت مقرا للعديد من الجماعات الأفغانية خلال الحرب ونقطة المرور للعديد من المتطوعين العرب والمسلمين إلى أفغانستان ، ومن جانب آخر فقد ذكرت نفس المصادر أن العديد من المتطوعين العرب يتلقون تدريبات عسكرية لمدة 45 يوما داخل أفغانستان قبل أن يتم تهريبهم عبر باكستان إلى أي من الحروب المشتعلة .

وأعرب أحد المسئولين الباكستانيين عن اعتقاده بأن الاضطرابات التي تعيشها أفغانستان تهيئ ظروفا مناسبة كي يتخذ أي شخص ملجأ فيها وأنه من الصعب وقف هؤلاء الأشخاص أو مراقبتهم هناك[64] .

ومن المعروف أن رئيس وزراء باكستان قد سعى للاجتماع أو لقاء الرئيس مبارك والذي أوضح له عملية تواجد بعض الإرهابيين في باكستان ، ووعده بترحيلهم خارج باكستان .

وأما بالنسبة لموقع الولايات المتحدة فإننا نعتقد بتفسير ربما يكون صوابا أو خطأ ، إنما

هو يستند إلى اعتبارين : سوابق الولايات المتحدة السياسية فيما سنسوقه في التفسير وثانيهما تصريح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية بأن هناك اتصالات مع فصائل المعارضة ليس في مصر وحدها بل في دول أخرى أيضا .

فإذا عدنا لما سبق أن اسلفناه في فصل سابق من أن الولايات المتحدة أبدت اهتمامها منذ بداية السبعنيات بنحو الجماعات المتطرفة ودراستها والسعي نحو جمع بيانات ومعلومات عنها وحتى الآن ، فإنه من الملاحظ نمو وتزايد هذه الجماعات ، وعندما خرج منها البعض للحرب في أفغانستان فإنه من الطبيعي أن تكون فرصة ذهبية للولايات المتحدة أن تقوم بجمع معلومات وبيانات عن هذه الجماعات من خلال المجموعات التي سافرت لأفغانستان ، وقد دعمتها من أجل الحرب ضد الاتحاد السوفييتي ، وبهذا كونت رؤية خاصة بها والي أي مدى يمكن لهذه الجماعات المتطرفة أن تزيد وتتسع رقعتها داخل مصر ، وهي لديها مجموعات منها ، وربما تكون قد وصلت إلى مستوى قيادي في هذه الجماعات فما المانع أن تكون هذه المجموعات بمثابة صناعة أمريكية ، فإذا ما نجحت هذه الجماعات ، في سعيها للحكم فإن هذه المجموعات تكون المستويات القيادية الجاهزة لأن تتبوأ مناصب هذا الحكم ، هذا مع اعتبار ان النظام السياسي يمكنه أن يضعف أو أن تثور ضده الجماهير ، وهذا الاعتبار والأخير لا اعتقد أنهما في المستقبل المنظور ـ والله أعلم ـ لأن الإرهاب الذي جرى في مصر وضع كلا منهما في خندق واحد للدفاع عن مصر ومصالحها واقتصادها في حيث أراد الإرهاب الضرر فقد نفع .

هذا والذي يحيرني أنه إذا كانت مراكز التدريب قائمة في الولايات المتحدة فالمعروف أنها ربما كانت من أجل القتال في أفغانستان ، إلا وقد انتهت المهمة ، فالمراكز ما زالت قائمة ومع افتراض النوايا الحسنة من الولايات المتحدة فإن ذلك يسبب الحيرة ، وأما إذا افترضنا سوء النوايا فلا حيرة حينئذ ، ولكن السؤال الذي أمامي : هل الولايات المتحدة لديها تلك المراكز وتقوم بدعمها أو تشجيع المتطرفين وهذا كله واضح ومكشوف فهل هي تقصد ذلك وبالتحديد هل من السهولة أن تكشف الولايات المتحدة عن أوراقها ولعبتها على هذا النحو من السفور أم ماذا ؟! .

ومع ذلك فهي تحذر مصر وتبعث إليها بمعلومات وبيانات خاصة بمواقع ومراكز تدريب بالسودان ، بل ربما دور السودان في ذلك الإرهاب هو ما دفع الولايات المتحدة إلى تسجيلها في قائمة الدول الإرهابية .. ورغم ذلك سنحاول صياغة الأمر في مناقشة وتحليل آخر .

فما زال الموقف الأمريكي يبدو متناقضا وأحيانا متضاربا إزاء الجماعات المتطرفة والجماعات الإرهابية ، والجدير بالذكر في هذا الصدد أن الولايات المتحدة تفرق بين هذه وتلك ، فتطلق على المتطرفين الجماعات المتطرفة و على الإرهابيين المجموعات الإرهابية .

فأما عن الجماعات المتطرفة فإن هناك ثلاثة اتجاهات داخل الولايات المتحدة ما زالت تتصارع ليغلب أحدهما ويكون هو الموقف الأمريكي ذاو الاتجاه الواحد .

فهناك اتجاه يرفض سياسة الولايات المتحدة في مؤازرة ودعم وتشجيع الجماعات المتطرفة ، ومن هؤلاء بعض الكتاب وأبرزهم جيم هوجلاند كبير مراسلي صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الذي وجه انتقادا لاذعا لسياسة الولايات المتحدة التي وصفها بأنها تجاهلت خطر العناصر المتطرفة وقدمت لها الدعم مثل الشيخ عمر عبد الرحمن .

وقال إن هذه السياسة تهدد أمن دول صديقة وديمقراطية وتلك الدول تدفع ثمن مغامرات عناصر إسلامية متطرفة كانت تستخدمها أمريكا لهزيمة الشيوعية في أفغانستان وقال : إن أمريكا خلقت بذلك وحشا ثم طالبت حكومات هذه الدول الصديقة بأن تواجه المشكلة .

وأشار الكاتب الأمريكي إلى ما حدث أيام حكم الرئيس السابق رونالد ريجان وأثناء الأيام الأخيرة من حكم جيمي كارتر عندما تصورت الولايات المتحدة أنه بإمكانها تجاهل خطورة آية الله خوميني بدعوى أنه سيكون زعيما دينيا في إيران ولن يتحول إلى عدو للقوى الوطنية وأمريكا والغرب أيضا .

وأكد الكاتب جيم هوجلاند أن عدة دول صديقة للولايات المتحدة تعاني الآن من نتائج حرب أفغانستان بعد أن أصبحت هذه الدول ضحية للحرب الأفغانية وتخشى عودة هذه القوى الإسلامية المتطرفة لتمارس عملياتها الإرهابية فوق أراضيها وضد شعوبها .

كما أكد من جانب آخر أن المخابرات الأمريكية كانت وراء دعم هذه العناصر وأن الشيخ عمر عبد الرحمن وغيره كانوا من بين من تلقوا الدعم الأمريكي .

واستطر قائلا : إن مراكز التدريب في باكستان تحولت إلى قواعد للاتجاهات المتطرفة في الدول الإسلامية التي ساندت المجاهدين وساعدت على تحرير أفغانستان .

وأضاف أيضا : إن ويليام كيس المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية وغيره ساعدوا وساندوا هذه العناصر (65) .

وأعرب الكاتب عن اعتقاده بأنه من الخطأ تصور أن من مصلحة الولايات المتحدة أن تتفوق وتنتصر القوي المتطرفة على حساب النظم السياسية القائمة في الدول العربية .

وفي نهاية تحليله قال : إن من الواضح أن الولايات المتحدة ستقرر محاكمة الشيخ عمر عبد الرحمن ثم تبعده بعد ذلك إلى مصر أو أي دولة إسلامية مما يعني أن الولايات المتحدة سوف تعطي الشيخ حجما أكبر من حجمه الحقيقي وتخلق منه وحشا وفرانكشتين آخر وهو الهدف الحقيقي الذي تريده القوى المتطرفة ، أي أن تخلق أمريكا الشيخ ويصبح هذا الشيخ الزعيم المنتظر .

واعتقد أن التصور الأخير الذي طرحه الكاتب الأمريكي أتفق معه فيه حيث إنني سبق وأن قدمت تفسيرا لموقف الولايات المتحدة و إن اختلفنا في صياغة ذلك التصور وبعض ملامحه في التطبيق أو التنفيذ أو في التخطيط .

فإذا كان الاتجاه الأول يرى رفض سياسات الولايات المتحدة وكذلك سيناريوهاتها من أجل تحقيق وحماية مصالحها فإن الاتجاه الثاني يصل إلى نفس النتيجة وهو تحقيق المصالح وحمايتها ولكن عن طريق موقف حيادي مما يدور في بعض أجزاء العالم العربي والإسلامي من صراع بين جماعات التطرف ونظم الحكم .

وقد تبلور هذا الاتجاه في ندوة نظمتها مدرسة الشئون الدولية في جامعة جورج واشنطن وتحدث فيها الدكتور ماجد خضيري الأستاذ في مدرسة الدراسات الدولية المتقدمة .




الفصل السادس


الإرهاب بين المناخ
والتربة

ربما يكون من قبيل التكرار التعرض لما يرونه أسبابا للإرهاب سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة ، وقد تعددت الآراء والتحاليل حول هذه الأسباب . فالبعض يذهب إلى أنها سياسية أو اقتصادية والبعض الأخر يرى أنها اجتماعية أو ثقافية وآخرون يروا أنها دينية وهكذا إلى آخر هذه الأسباب المتعددة .

ويرى آخرون أنه ليس هناك مبررات ، وهذه الأخيرة كانت موضع إبراز وتشجيع في إحدى صحف المعارضة ، تحت دعوى حقوق الإنسان .

ولكننا لا نعتقد أن هناك ـ في مصر ـ أسبابا أو مبررات للإرهاب . مهما ساق البعض أو آخرون هذه وتلك ، لأن الإرهاب يمس كل شعب مصر في الاقتصاد أي رزقه وكذلك في صميم إسلامه ، وكذا حياته الاجتماعية والمفروض أنها آمنة وبها السكينة ، والإرهاب بهذا المعنى يختلف عن الاغتيال السياسي والعصيان أو التمرد المسلح أو المعارضة العادية ، فقد تجاوز كل ذلك ، أو لعدم وضوحه وكأنه مجهول يدفع أشباحا لممارسة العمليات الإرهابية ، وثانيا لأنه يرفع شعارات يعتبرها وكأنها أسباب أو مبررات وكلاهما غير مقنع لممارسة إرهاب ضد بني الوطن والشعب في حياته حاضرها ومستقبلها .

ولكن مع تسجيل رؤيتنا هذه فماذا سنعرض إذن عن مناخ الإرهاب وتربته ؟!

حتى لا نعتبر أنفسنا وكأننا نحجب هذه الآراء حول الأسباب والمبررات .

فسنعرضها مع قليل من المناقشة ، وسيكون ذلك من خلال توثيقها حيث جاءت بتقريرين رسميين أحدهما لمجلس الشورى والآخر لمجلس الشعب والذي لم ير النور بعد !!

ولكن قبل هذا العرض ، لا بد أن نؤكد التفرقة بين الإرهاب والتطرف ، حيث إن الثاني أعتقد أنه من قبيل المعارضة سواء كانت سلبية أم إيجابية ، ومهما تنوعت في أشكالها ومظاهرها فهي لا تعدو أن تكون معارضة تحت أي مسمى مع التأكيد على أنها ـ تصنيفيا ـ معارضة ذات شكل ديني .

وأما الإرهاب فهو ليس من قبيل المعارضة .. وإلا كانت معارضة ضد الشعب ورزقه ومصالحها وأمنه وأمانه وحاضره ومستقبل أبنائه ، إنما هي شكل أو صورة من الجريمة المعاصرة والتي تتخذ طابع العصر حيث إنه من أبرز سماته العنف ، سواء اتخذ ذلك العنف صورا متعددة في شتى مناحي الحياة . وهي جريمة شاذة . لأنها لا تظهر أو تعلن في ظل النظم الشمولية والديكتاتورية ، إنما تتكون أجنتها وتبذر بذورها في كنفه بدون أدنى جرأة في الإعلان عنها أو ممارستها . إنما تتجلى بصورة علنية وسافرة في ظل نظم ديمقراطية ورغم أن هذه الأخيرة تتيح الفرصة لكافة الآراء والتيارات أو معظمها فإن مخططي ومحرضي الإرهاب لا يرون أدنى فرصة في إقناع الناس بهم إلا بالمدفع والمسدس والقنبلة والدم والدمار .

ولا يمكن التعلل بسمو الغاية ، فإنها لا تبرر وسيلة الدم والخراب والقلق للشعب ولا يمكن لأي شعب أن يؤمن بهؤلاء الإرهابيين وكيف ذلك وأيديهم ملوثة بالدماء .

وإن كانت مناقشات مجلس الشعب والشورى قد طرحت الأسباب والمبررات فذلك ليس صحيحا للإرهاب ، إنما طرحها كان من قبيل التنفيس عما يجول في النفوس من بخار مكتوم بتصريح أو تلميح أو إيماء بضرورة التصحيح والإصلاح ، وكأن الإرهاب مناسبة لذلك وإن بدت كأسباب ومبررات .

بل إنه في هذه المناقشات وقع الخلط بين كافة التيارات المسماة بالتيارات الإسلامية ، وإن حاول البعض توحيد هذه التيارات تحت مسمى واحد بالتيار الإسلامي ، فاختلط التيار المعتدل أو الوسطي بالتيار المتطرف وكذلك بالتيارات الهامشية ، والعجيب أن هذه التيارات بين صفوفها من كان لهم انتماءات سابقة كالأيديولوجية الماركسية والاشتراكية والعلمانية وربما الإلحادية أيضا .

والأعجب ان الإرهاب أضحى وكأنه « شماعة » قد رفعناها محمولة بالأسباب والمبررات التي برزت في هذه المناقشات ، ولكننا سنعوض كما سبق وأن أشرنا لذلك مع قليل من مناقشة هذه الأسباب أو المبررات .

فأما عن الأسباب السياسية والتي ضمنها كل من تقرير مجلسى الشعب والشورى ومن خلال مناقشات الأعضاء ، فإنه قد ركز على نقطة خاصة بالممارسة السياسية والحزبية حيث جاء بتقرير مجلس الشعب :

إن ضعف وعدم فاعلية الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والمهنية والشبابية وعدم قدرتها على التواجد في معظم المناطق لاستيعاب الشباب والمواطنين بصفة عامة والتعبير عن مطالبهم واحتياجاتهم قد فتح مجال استيعاب بعض الشباب في تنظيمات تجعلهم يشعرون بكيانهم وقوتهم وأهمية وجودهم في الحياة وأنهم يعملون - حسب ما يصوره لهم زعماء التطرف والإرهاب - من أجل الدين الإسلامي وإقامة دولة إسلامية وتحدي مظاهر الكفر في المجتمع وأنهم ينفذون شريعة الله في الأرض .

وإذا كان مجلس الشورى قام بتعميم سمة الضعف على كل الأحزاب فإن تقرير مجلس الشعب تحفظ حتى لا يصيب الحزب الوطني الحاكم الذي تنتمي الأغلبية إليه بالمجلس - وأشار بهذا الضعف لبعض الأحزاب السياسية القائمة ، وعدم تأثيرها في الشارع السياسي بشكل واضح ، الأمر الذي انعكس في وجود فراغ وعزوف جماهيري عن المشاركة السياسية على نحو واسع إلى جانب شيوع مظاهر السلبية واللا مبالاة وعدم الانتماء بين قطاعات الشباب ، مما ترك الساحة السياسية خالية أمام تيارات وتنظيمات التطرف والعنف وفتح الباب أمام الجماعات الإرهابية لتعلن نفسها كبديل متاح للعمل السياسي .

وإذا ناقشنا هذه النقطة بين تقريري المجلسين فإننا بدورنا نتساءل عن أسباب ضعف هذه الأحزاب ولماذا لم يتعرض كل تقرير لأي منها ؟! وأما عدم المشاركة فهل هي واجب تؤديه هذه الأحزاب لجذب المواطنين أو الجماهير لأدائها أو ممارستها أم هي حق للجماهير لها أن تمارسها ، وكواجب عليها أن تمارسها أيضا ، فلماذا إذن تعزف الجماهير عن ممارسة هذا الحق أو ذلك الواجب ؟! وكيف ذلك وهي لا تشعر أن معظم الأحزاب الظاهرة على الساحة السياسية لا تعبر عنها أو لم تشارك في صنعها أو لم تخرج من كيانها أو ممارستها ؟! وهل شعر الشباب أن هذه الأحزاب يمكن أن تحوز على طاقته وحماسه وتدفعه إلى الأمام أم إنه

اكتشف أن هذه الأحزاب إنما تحاول استخدامه أو توظيفه فقط لمصالح خاصة بصفوة أو أهل القمة في تلك الأحزاب ، ومن هنا أعرض الشباب عن المشاركة ، بل إن بعضهم عندما تسأله عن بعض الأحزاب في مصر فإنه لم يسمع عنها ولم يعرفها !!

وعلى ذلك فهل الضعف الحزب يؤدي إلى الإرهاب ؟! إن رد الفعل لدى الشباب الابتعاد أو الإعراض عن المشاركة أو تأييد الأحزاب أو الهجوم عليها وانتقادها وحتى وضعها في موضع النكتة ، ويتصاعد رد الفعل بأن بعض الشباب يلجأون أو تجذبهم جماعات متطرفة وبين جنبات هذه الجماعات مرحلة تستغرق سنوات حتى يبدو الشباب وكأنه سلبي أو معتزل المجتمع بحكم أنه لا يحقق له رغباته وطموحاته وبالطبع لن يشارك في أي انتخابات .

إنما لا يصل الأمر كرد فعل مباشر وفوري إلى حد الإرهاب ، وكما يعرف أهل القانون أن له أثرين : الأثر المباشر والفوري والأثر غير المباشر والأجل ، والثاني يصدق على الشباب بالنسبة لانجذابه نحو التطرف ، وأما الأول فليس صحيحا ، ولذلك يلاحظ أن الإرهابيين الذين ارتكبوا الجرائم الإرهابية ليسوا يمثلون معظم الشباب ، إنما هم يمثلون مخططي ومحرضي الإرهاب ، وهم في ذلك أداة تنفيذية لا تعبر إلا عن نفسها فقط مهما رفعت شعارات أو ما إلى ذلك .

واستتباعا لما سبق فإن تقرير مجلس الشعب يذهب أيضا ضمن الأسباب إلى ضعف المشاركة الجماهيرية وخاصة الشبابية في اتخاذ القرار تحت دعاوى قصور الخبرة وقلة التجربة أو الاتهام بالتهور والاندفاع وعدم القدرة على ضبط الحركة في ظل التوازنات اللازم احترامها لضمان سلامة الحركة الاجتماعية ، وكان من نتائج ذلك استشعار القوى الشبابية أنها مجرد أداة تنفذ ولا تخطط ، تشارك بالعمل ولا تشارك في صنع القرار العام ومن ثم استشعاره عدم الرضا فيقل عطاؤها ولتتقلص المساحة التي تتحرك عليها بالتدريج .

وما ساقه التقرير بالنسبة إلى الشباب . فإن لم تكن مرحلة تنفيذية بالنسبة إليهم وهذا الحد الأدنى فإن الحد الأقصى هو المشاركة في التخطيط وصناعة القرار ، وحتى يصل إلى هذا الحد الأقصى فعليه ان يسعى إليه من جانبه بغض النظر عن موقف الأطراف الأخرى .

فهو لا يذهب إلى صناديق الانتخاب ، متصورا أن صوته لا يجدي ، وان كان لم يطالبه أحد بأن يذهب إليها بموقف محدد ومسبق ولكن عليه أن يذهب ويصوت بإحدى ثلاث : إما التأييد أو الرفض أو الامتناع عن التصويت ، وهذه بديهية من سلوكيات شخص أو شاب يسعى لأن يكون له كيان ويشعر ان له صوتا ، وليتأكد أنه بانتظامه للمشاركة في صندوق الانتخاب فإنه في يوم ما سيشعر الجميع بأن صوته مؤثر من جراء ذلك الانتظام والإصرار على المشاركة ، وليس بالضرورة أن تأتي النتيجة كما يبتغيها إنما المهم أن تكون هناك نتيجة معبرة بصدق عن الأصوات ، وأما اذا تكاسل أو تقاعس واكتفي بالفرجة أو اللامبالاة وهو اذا بذلك يهمل نفسه ولا يقدرها فإنه من اليسير على الآخرين إهماله وتجاهله أيضا .

ودليلي على ذلك ما لوحظ في بعض الدوائر الانتخابية ، وقد انتظم بعض شبابها في التصويت دائما في الانتخابات البرلمانية فإن المرشحين يسعون إليهم ويحاولون التقرب منهم عسى أن يحصلوا على أصواتهم ، وهذا واقع يرويه لك بعض أعضاء مجلس الشعب من أهل الريف خاصة .

ومع ذلك فإننا لم نر شباب مصر إرهابيا ، وإن كان قد عبر عن غضبه بوسائل أخرى إلا أن ما أشار إليه التقرير لم يدفعه للإرهاب . إنما الإرهابيون وان كانوا من الشباب فإن مخططي ومحرضي الإرهاب يختارهم بمواصفات معينة لا يعبرون إلا عن ذواتهم فقط .

ثم يذهب تقرير مجلس الشعب أيضا إلى أن غياب الدور الفعال للمحليات والأجهزة الشعبية الأخرى في مواجهة الإرهاب خاصة في ضوء قانون العمد والمشايخ الحالي الذي لا يحقق اختيار شخصيات قوية قادرة على القيادة وعلى المحافظة على الأمن والنظام داخل القرى مما ترك الساحة خالية أمام المنظمات الإرهابية لتصبح هي المنوط بها تقديم المساعدات الاجتماعية والخدمية للمواطنين واستقطابهم إليها .

ويبدو أن التقرير قد وقع في خلط أيضا ، حيث إنه ليس هناك منظمات إرهابية تقدم مساعدات اجتماعية وخدمية للمواطنين لاستقطابهم ، لأنه إذا صح هذا التصنيف فإن ما تقدمه هذه المنظمات الإرهابية إنما هو ثمن أو مقابل يقدم لمنفذي العمليات الإرهابية أو

نويهم ، إنما إذا كان ذلك التصنيف خاطئا وهو ما نعتقده فإن الأصوب أن هناك منظمات متطرفة تقدم مساعدات اجتماعية وخدمات للمواطنين لاستقطابهم وبالطبع فإن ذلك هدف لتوسيع مساحة التطرف والتي تمثل مساحة معارضة ، ومع ذلك فإنه إذا كانت الحكومة عاجزة عن تقديم هذه المساعدات والخدمات فهل هذه التنظيمات أو المنظمات المتطرفة تقوم بتعويض ذلك ؟ أم إنه لسوء تخطيط من الحكومة ؟ وعلى سبيل المثال سوء توزيع الخدمات والمرافق بين مواقع المدن والقرى المختلفة ؟! ورغم هذا فإن استقطاب الناس لهذه التنظيمات ربما يكون مؤقتا حتى تقوم الحكومة بدورها !! .

وإذا كان للناس رد فعل في الانجذاب ناحية هذه المنظمات المتطرفة . فإننا نعتقد أيضا أن هؤلاء الناس لا يؤيدون الإرهاب .

ولذلك فمن الأهمية التفرقة بين المنظمات المتطرفة وبين الإرهابين .. ولا شك أن هناك منظمات إرهابية ولكنها تتخذ طابع التطرف ، ولكن من خلال بعض القضايا والتحقيقات كشفت ان من عناصر هذه المنظمات الإرهابية من سبق الحكم عليهم في قضايا وأصحاب سوابق ونشالين ولصوص ومتهربين من تنفيذ أحكام قضائية وحرفيين من مدمني المخدرات ، وهؤلاء قد اختلطوا ببعض واتخذوا ذلك الطابع الديني المتطرف حماية لأنفسهم من المجتمع المحيط أولا وثانيا حتى لا تطاردهم أجهزة الأمن الجنائية إنما يبقون في دائرة الأمن السياسي والذي إذا قام باعتقالهم فإن ذلك الاعتقال يخضع لاعتبارات مغايرة ومختلفة تماما عن الاعتبارات الجنائية ، وبذلك يعدون من ضمن المعتقلين السياسيين ويحسن معاملتهم وكأنهم أصحاب رأي ومواقف !! وأما تقرير مجلس الشورى فيذهب إلى أن بعض القضايا المثارة في الواقع المصري والتي لم تحسم بما فيه الكفاية تقدم فرصة لجماعات الإرهاب والتطرف وغيرها لإيجاد مبررات إليها في عملها وفي تجنيد عناصر شبابية جديدة مثل قضايا الانحراف التي يستغلها المتطرفون لتضخيم الخلل في الدولة .

وهذه العبارة وتلك الإشارة على استحياء من قضية الفساد ، ليس أيضا مبررا أو سندا أو سببا للإرهاب والذي بدوره يدمر الاقتصاد القومى أي أرزاق الناس ، والذي يخرب

الإحساس بالأمن لدى الناس في منازلهم وفي الشوارع ووسائل المواصلات ، فليس من المعقول أن تكون الناس مستهدفة في الفساد ، ومستهدفة من الإرهاب أيضا !! وليس هناك مبرر أن هناك فسادا . فتكون الناس مستهدفة إلا إذا كان الإرهابيون يرون أن الفساد سببه الناس وليست قلة أو صفوة منهم !! أو شخصيات معينة أو محددة بذاتها ؟! أو لا يمكن أن يمنع الفساد بالإرهاب .. إرهاب من ؟! .

وأما عن شيوع مناخ من التسامح السياسي وحرية التعبير عن الرأي قد أتاح أمام العديد من تيارات العنف الدينى هامشا أوسع للحركة والتأثير لم يكن متاحا لها من قبل مما مكنها من استقطاب المؤيدين من القطاعات المختلفة والنفاذ إلى بعض مواقع التأثير في المجتمع وقد ذهب تقرير مجلس الشعب إلى ذلك .. فإنه وإن كان محقا في شيوع مناخ حرية التعبير ، مما أتاح فرصة كما أشار بذلك فإن هذه التيارات قد استخدمت هذه الحرية في المعارضة والتي هي هدفها ولكن في صيغة دينية أو تقرير ديني أو رأي ذي طابع ديني فإذا كانت - حتى بالفرض - كسبت مؤيدين فهي لم تكسب تأييدهم للإرهاب إنما ربما كسبت سلبيتهم أو تثبيت سلبية الأغلبية الصامتة وبالتالي تحييدها ، ومع ذلك ليس بالضرورة أن يكون الصمت معبرا عن الرضا وربما يكون معبرا عن اللامبالاة ، كما ان الحياد ربما لا يكون إيجابيا بل ربما يكون سلبيا وليس لمصلحة طرف دون آخر ، وإنما أيضا من قبيل الفرجة فقط .

ويذهب كل من التقريرين إلى أسباب مشتركة بينهما ، وهي أسباب أو مبررات ذكرت وتكررت في العديد من الآراء بالصحافة ، ونحن نعرضها من باب التوثيق ولنا وقفة بعد ذلك - فيذهب تقرير مجلس الشعب إلى أنه يجدر التأكيد على أن أحد الأسباب الرئيسية لتفجر ظاهرة التطرف والإرهاب في مصر يكمن في مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وما أفرزته من مشكلات تنعكس بشدة على الواقع الحياتي للمواطن المصري وتأتي في مقدمتها المشكلات الخطيرة التي يعاني منها الشعب المصري كالبطالة والغلاء وافتقاد الخدمات الأساسية في أغلب القرى المصرية والمناطق العشوائية على أطراف المدن الكبرى .. إلى غيرها

من المشاكل وما يرتبط بذلك من تداعيات اجتماعية لا يمكن تجاهلها ويبرز من بينها شيوع السلبية والإهمال وبعض صور الانحراف وانعدام القدوة وعدم اعمال مبدأ الثواب والعقاب .

ويضيف التقرير إلى أن المتابعة المتأنية لأعمال العنف السياسي على الساحة المصرية خلال العقدين الماضيين - وبصرف النظر عن الشكل الذي اتخذته - تكشف عن ارتباطها بشكل أو بآخر بقضية العدل الاجتماعي وقد جاءت نتيجة للآثار الناجمة عن سياسات توزيع الدخل والأعباء على البنية الاجتماعية والسلوكية في المجتمع من حيث إنها ساهمت في توسيع الفوارق بين الطبقات وتضخيم التناقضات الاجتماعية والتفاوتات الاقتصادية داخل المجتمع ، الأمر الذي يمكن أن يؤدي مع غيره من العوامل - إلى تنامي شعور الإحباط على مستوى الجماعة وبذلك تتهيأ الفرصة لتكون بؤر التوتر والصراع التي تهدد بالانفجار متى وجدت الظروف المناسبة على أنه تجدر الإشارة إلى أن العلاقات الطردية بين افتقاد عدالة التوزيع وشهوة العنف ليست مباشرة بل إن هناك عدة متغيرات وسيطة تحكمها وتتمثل أهم هذه المتغيرات في الوعي والتنظيم والقيادة القادرة على تبعئة المواطنين .

ومن ناحية أخرى - كما جاء بالتقرير - فإن انتهاج الدولة لسياسات إصلاح وتحرير الاقتصاد المصري كاستراتيجية طويلة المدى للتنمية - سيكون لها دون شك دورها الإيجابي على مدى السنوات القادمة - كانت لها بعض الآثار الجانبية التي تعود في جانب منها لطبيعة مرحلة التحول الشاملة التي يمر بها المجتمع بالاضافة إلى عدم التمهيد اعلاميا وسياسيا على نحو كاف للاجراءات الاقتصادية وقد تمثل هذه الآثار في معاناة فئات اجتماعية على الرغم من حرص الدولة على مراعاة البعد الاجتماعي وانتهاج سياسة التدرج في تحرير الاقتصاد تلافيا لحدوث هزات أو صدمات عنيفة .

ويصل التقرير إلى أنه لا شك في أن مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة يتحمل تبعاتها بالدرجة الأولي الشباب ، وذلك باعتباره قوة العمل المنتجة التي تبحث عن فرصة عمل أو دور فعال في عملية التنمية وفي جني ثمارها ، وقد كان من الطبيعي أن تنعكس محصلة كل هذه المتغيرات الاقتصادية على النسق القيمي السائد في المجتمع لتحدث فيه

تحويلات أساسية تمثلت في غياب قيم ومعايير كانت لصيقة بالشخصية المصرية لتحل محلها قيم جديدة كان بعضها غريبا على المجتمع المصري ومقوماته الخاصة فافتقد الشباب القدوة وغابت في كثير من الأحيان قيمة الحرص على إعمال معايير حسن الأداء وتقدير قيمة العمل لتشيع بين العديد من الشباب مشاعر اللامبالاة وعدم الانتماء والاعتماد على معايير سلبية كالرشوة والمحسوبية كوسائل متاحة لتحقيق الأهداف ، وقد انعكس ذلك كله في ظهور جرائم وحوادث بدت مستغربة على طبيعة الشخصية المصرية المسالمة كالجرائم الموجهة ضد من ينتمون لصلة الرحم أو ذوي القربي وتلك التي تحدث أحيانا لأسباب واهية كتعبير عن ضيق أو كبت اجتماعي .

ويذهب تقرير مجلس الشورى إلى هذه الأسباب وإن كان بصيغة أخرى وقد جاء به :

إن الأسباب الاقتصادية الاجتماعية تمثل عاملا أساسيا من عوامل ظهور الإرهاب كما تمثل التربة الخصبة التي قد تؤدي إلى استمراره أو توقفه .

كما أن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة تخلق بيئة مولدة للإرهاب فالبطالة والتضخم وتدني مستوي المعيشة وعدم التناسب بين الأجور والأسعار وتفاقم مشكلات الإسكان والصحة والمواصلات تدفع قطاعا واسعا من الشباب إلى الاتجاه من التدين الذي يعد سمة أساسية للشعب المصري إلى التطرف حيث يوجد نوعا من التنفيس عن طاقاته المكبوته ، وتمثل البطالة الدافع الأكثر قوة في الاتجاه نحو التطرف حيث إنها تخلق وضعا عقليا ونفسيا لدى الشباب يؤدي بهم إلى حالة فراغ ذهني تجعل استقطابهم من جانب جماعات التطرف أو العنف أو انضمامهم الطوعي إليها مسألة سهلة إلى حد كبير .

ولكن قبل مناقشة ما جاء بالتقريرين : نفضل تسجيل رأي هام وأقرب إلى الواقعية لأحمد العماوي عضو مجلس الشورى – ووزير القوى العاملة الحالي – والذي أشار به قائلا : يمكن أن يكون في المجتمع سخط سياسي ، سخط من أوضاع اجتماعية ومن أوضاع اقتصادية ومن معاناة ، وهذا وارد وموجود في كل مجتمع ، لكن يجب أن نفرق بين هذا

السخط السياسي - وهذه سمة الديمقراطية - وبين ان يكون هذا مبررا للإرهاب لخراب مصر ، حتى لو كانت هناك اتجاهات لسخط سياسي أو عدم اقتناع بحكومة ما أو بشيء ما فإن ذلك ليس مبررا للإرهاب .

وقد أوردت هذا الرأي لقناعتي به بالإضافة إلى مناقشتي لما جاء بالتقريرين حيث من الأهمية إبراز بعض النقاط وتسجيل بعض الملاحظات وهي :

أولا : فأما عن البطالة ، فهي ذات اتجاهين : أما الأول فهو خاص بالحكومة التي عهدت نفسها بتعيين الخريجين عن طريق القوى العاملة . ومنذ عام 1986 توقف التعيين بالقطاع العام إلا في حدود ما يحتاجه عن طريق المسابقات ، وهنا يكون للمحسوبية دور فعال ومؤثر في التعيين واهدار لمبدأ تكافؤ الفرص ، والحكومة قد فضلت الإحلال والتجديد والذي وصل إلى نسبة 65 % من الاستثمارات ، وبالتالي لم تنشئ مشروعات جديدة لتستوعب الخريجين ومن هنا كانت أبرز الأسباب للبطالة . ولكن من جانب آخر هل يمكن ان ينتظر شاب خريج سنوات وسنوات حتى يتم تعيينه أم إنه يبحث أو يسعى للعمل حتى لو كان في غير مجال تخصصه مؤقتا ، ومع ذلك فالبطالة لا شك أنها تدفع الشباب في حالة ثورة أو احتجاج أو تمرد أو غضب أو سخط أو رفض أو حتى تطرف ديني ، ولكنها لا تدفعه للإرهاب ، لأنه ثبت أن الإرهابيين من قوى عاملة ولا سيما من الحرفيين الذين نحتاجهم دائما ، ولم يثبت منهم عاطل إلا أقل من 5 % منهم فإذا البطالة وإن كانت دافعا لمظاهر سابق الإشارة إليها الا أنها ليست سببا للإرهاب .

بل يمكن ان نصل إلى أقصى الأمور غير المظاهر السابق الإشارة إليها ، فالبطالة يمكنها أن تكون دافعا أو سببا لإجرام ولكن الإجرام الجنائي كالسرقة والنصب والاحتيال ووقائع أخرى لا تخرج عن كونها جريمة جنائية يتربح منها وإنما ليس حتميا أن تقع في دائرة الجريمة السياسية والإرهاب ، وليس من المعقول أن العاطل يسبب زيادة البطالة بإرهابه ، إلا إذا كان مجنونا ، مع ذلك فلم يثبت أن من منفذي هذه العلميات الإرهابية مجنونا .

بل ويمكن التـأكـيـد على أن الإرهـاب – في حـد ذاته – يمكن أن يؤدي إلى زيادة البطالة وتفاقمها ، وقد أكد ثروت أباظة وكيل مجلس الشورى في تعقيبه على البطالة بقوله :

أريد أن أنفي من الأذهان بصـفـتي عـضـوا في هذا المجلس فكرة أن البطالة هي السبب في الإرهاب ، ولو ألقيتم نظرة على الإرهابيين فستجدون أن أغلبهم إما تلميذ أو عـامل أو طبـيب أحـيـانا أو مـهندس أو له عـمل يقـوم به ، ويندر جدا أن تجـد المتعطلين ، ولذلك فإن اختلاق أعذار لهؤلاء الكفرة أمر أرجو أن نحيد عنه(66) .

وأكد العضو محمد رجب ما ذهب إليه ثروت أباظة عندما طرح مثالا بقوله(67) :

وعلى سبيل المثال قضية تنظيم الجهاد التي شاركت في اغتيال الزعيم الراحل أنور السادات فإن الذين ادينوا في هذه القضية وصـل عددهم إلى 101 شخص بينهـم 45 طالبا و25 مهنا أخري و 15 عاملا و 6 أصحاب مكتبات و 4 من رجال الشرطة والجيش و 2 فلاحين و 4 عاطلين .

ثـانيـا : وأما المناطق العشوائية وكما يظهر فيها من يعرفون بالبلطجة وبفرض الإتاوات على الناس وتسهيل الخدمة لهم تحت دعوى التعاطف والمساعدة وإنما بالطبع للسيطرة عليهم وأن مبدأ السيطرة بالعنف والقوة هو السائد في هذه المناطق فإنه بعيد عن التطرف ، إنما هو يتـخذ مظهرا للتطرف الديني ليكون مبـررا لهـذه السـيطرة أو اسـتـخدام العنف والقـوة تحت شـعـار تعـاليم الدين وتوجـيـهـاته ، ويكون من هذه العناصر المسيطرة مجرمون أو هاربون من العدالة وإلا أنهم يتخذون الشكل الديني تسترا به وكذلك مبررا لسطوتهم ونفوذهم وسيطرتهم باعتبار أنهم أمراء ؟! كيف !! بل إن الدراسات الاجتماعية بهذه البيئات العشوائية تؤكد ان الانحراف الأخلاقي سائد فيها وأن العلاقات الاجتماعية ليس لها ضابط أو قيم أو معايير معينه بقدر ما تسود في هذه العلاقات المنافسة والصراع والشجار وغلبة استخدام القوة والعنف في الخلافات والسعي نحو تحقيق المكاسب المادية حيث إن معظمهم نازحون من الريف ليس لهم عمل معين أو لا يجيدون أعمالا خاصة بالمدن ، ومن هنا يسيطر

عليهم البلطجية ويوجهونهم كيفما شاءوا . وإذا كانت بعض المنظمات استطاعت تجنيد بعضا من سكان هذه المناطق فإننا نؤكد أيضا أن معظم سكان هذه المناطق لا يؤيدون الإرهاب إطلاقا ، لأن هؤلاء الناس بحكم ما يغوصون فيه من مشاكل فإنهم ليسوا على استعداد للصدام مع السلطة والمتمثلة في الشرطة حتى لا تتكشف حقائق أخلاقية واجتماعية سيئة بينهم ، هذا من جانب مصلحتهم الخاصة ، كما أنهم يدركون عدم إمكانية الصدام مع السلطة أيضا إنما هم يفضلون التعامل معها والمشاركة في الانتخابات البرلمانية عسى أن تتعاطف معهم الحكومة أو نوابهم لتقديم بعض الخدمات والمساعدات .

ثالثا : وإذا كان افتقاد الخدمات الأساسية في بعض مناطق مصر وخاصة في الصعيد والذي يشار إليه بالاتهام في تصعيد العمليات الإرهابية وخاصة ضد السياح والسياحة ورجال الشرطة فإنه بالنسبة لهؤلاء الآخرين فإننا قد تعرضنا لأسباب ذلك في فصل سابق . وأما بالنسبة للسياح والسياحة ومع الجزم بأن هنا أصابع أجنبية وراء ذلك وإن كانت غير قابلة للإثبات ، إلا أن التطرف ربما يكون رد فعل لسوء وانعدام الخدمات الأساسية في هذه المناطق مع اعتبار أنه معارضة ، وكنا أثناء مناقشة مجلس الشعب لبرنامج الحكومة في مايو 1993– قد أشرنا في مقالة مجلة أكتوبر أنه قد دارت مناقشة ساخنة حول الصعيد ، ولعل ما دفعنا لذلك أمران : أولهما أن الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء للتخطيط أثناء إلقاء بيانه قد اعترف بأن الحكومة لم تكن في حسبانها الاهتمام بالصعيد إلا بدءا من عام 1989 وقد أعلن اعتذاره عن ذلك . وأما الأمر الثاني فهو أن البعض من الأعضاء قد ربطوا بين سوء أو انعدام الخدمات الأساسية بالصعيد وبين المتطرفين أو التطرف ، وأن هؤلاء يرددون أن هناك ظلما فادحا يقع على الصعيد لأنه ليس محل اهتمام الحكومة ، وهذا حق ، وقد اعترف بذلك مسئول من الحكومة .

وقد أشرنا في حينه أنه ليس من المعقول أو المقبول أن صعيد مصر يحتوي على ثلث آثار العالم ويتجه إليه السياح من كل مكان ليشاهدوا مهد الحضارة الإنسانية ،

ويفاجئوا بمدي التخلف الذي يدور على أرض الصعيد من انعدام أو سوء هذه الخدمات ، ومن هنا تحدث صدمة في مشاعر الصعايدة من جراء نظرة السياح التي هي مزيج من الدهشة والأسى .. وبذلك يوقظ هذا مشاعر الاستفزاز والغضب لدى أهل أو أبناء الصعيد فكيف وهم أحفاد أصحاب هذه الآثار بذلك السوء ، وهذا ما يدفع البعض إلى التطرف الديني ، لأنهم غير مقتنعين بالأحزاب القائمة والتي لا تمثل لهم معارضة حقيقية أو فعالة أو صادقه وبذلك فهم يرون أن معارضتهم ذات الطابع الديني ستكون أكثر صدقا وفاعلية ولفتا للأنظار وتنفيسا حقيقيا عن بخار صدورهم من الحنق والغيظ والغضب والسخط ، فلماذا لا يتخذون موقفا سلبيا مما يحدث أمام ناظريهم من ضرب السياحة والآثار ؟! لأنه ليس لهم أمل في نصيب من ثروة السياحة الوطنية والتي يعدون من أساسها سياحة الصعيد حيث إنها أغنى المناطق السياحية وبالتالي فهم يتخذون ذلك الموقف السلبي ، وإن كان يبدو أنه مشجع للإرهاب ، إلا أنهم لا يؤيدونه ، بل تحولوا إلي رفضه لأنه أدى إلى خسائر لذويهم الذين يكتسبون أرزاقهم من السياحة . ولذلك فليس افتقاد الخدمات الأساسية سببا للإرهاب ، ولا نفس السبب كان يمكن تطبيقه على مناطق أكبر بالمدن في مصر ومنها بعض الأحياء الشعبية بالقاهرة وتبرز فيها العمليات الإرهابية !! وهذا ما لم يحدث .

رابعا : وأما الآثار الجانبية لسياسة التحرير الاقتصادي والتي تسبب معاناة لفئات اجتماعية فإنها أيضا ليست سببا للإرهاب . إنما للسخط والمعارضة والغضب .

وأخيرا فإن الأسباب أو المبررات التي ساقها كل من التقريرين لا تكون أسبابا للإرهاب وإن كانت تعد من قبيل الأسباب المناخية وليست أسبابا منشئة له ، والفرق بين المنشئ وهي التربة ، والمناخ المحيط به . فإذا قلنا المناخ فهو إذا عوامل أو عناصر مناخيه مناسبة للإرهاب يجدها فرصة ثمينة للتعلل بها كأسباب أو مبررات لعملياته الإرهابية وهذه العمليات – في الحقيقة – مناقضة تماما لما يرفعه من شعارات أو أسباب أو مبررات لأنه يزيدها ويعمقها وليس يساعد في التغلب أو القضاء عليها أو حلها .

فهذه الأسباب المناخية قد دفعت الجماهير لاتخاذ موقفا سلبيا . عسى أن ينفس ذلك الإرهاب عما يدور في قلوبها من غضب وسخط ومعارضة واحتجاج وتمرد وتشفي في الحكومة ، إلا أن هذا الموقف السلبي – وليس المؤيد كما يرى البعض – لم يدم طويلا لأن ممارسة الإرهاب وإن كان موجة ضد السلطة أو الحكومة – كما بدا – فإنها – في النهاية – هي أداة الشعب في قضاء مصالحه ونهاية فهي تنتمي إليه ، بالإضافة إلى أن الأمر لم يمس شخصيات معينة بذاتها ويبدو الأمر وكأنه اغتيال سياسي ، إنما تجاوز ذلك لتدمير حياة الناس المعيشية والأمان الذي يفتقدونه من هذه الممارسة الإرهابية ، وعلى الفور تحركت مشاعر الإيجابية لتبدو وتقضي على الموقف السلبي – وليس التأييد – وبدأت الجماهير ترفض وتعارض هذه الإرهاب . وتساعد وتساهم وتشارك الشرطة في المطاردة والقبض على هؤلاء الإرهابيين مع ملاحظة أن هذا التغير قد حدث في موقف الجماهير رغم بقاء أو استمرار الأسباب والمبررات التي ذكرت في مناقشات وتقريري مجلس الشعب والشوري ... ومن هنا نؤكد صحة ما ذهبنا إليه أن تلك الأسباب مناخية وليست منشئة وأنه مع استمرار هذه الأسباب المناخية فإن الشعب قد رفض الإرهاب ورغم كل المعاناة التي أشار إليها البعض .


الفصل السابع


الإرهاب والرئيس مبارك

ربما يلاحظ البعض معي ، أن الإرهاب قد صعّد من عملياته المكثفة قبل تجديد ترشيح الرئيس حسني مبارك لفترة رئاسة ثالثة ، وربما بدأ ذلك بشهور عديدة وبالتحديد منذ شهر نوفمبر 1992 وهذه واحدة .

وكذلك صعد الإرهاب من بعض عملياته قبيل تجديد رئاسته الثانية والتي تمثلت أكثر مما تمثلت في محاولات اغتيال وزراء الداخلية السابقين اللواء محمد النبوي إسماعيل واللواء حسن أبو باشا والكاتب الكبير مكرم محمد أحمد وبعض العمليات الأخرى وهذه ثانية .

وأما الثالثة فإن الرئيس حسني مبارك قد تولى الفترة الأولى لرئاسة الجمهورية على قمة التصعيد الإرهابي باغتيال الرئيس محمد أنور السادات في أكتوبر 1981 .

ومن هنا فهل هناك ارتباط بين كل فترة وأخرى لرئاسة مبارك وبين التصعيد الإرهابي ؟! أعتقد أن هناك ارتباطا بين هذا وذاك ، وذلك لعدة أسباب واعتبارات هي :

أولا : أن الرئيس مبارك قد تولى السلطة في بداية فترة رئاسته الأولى على قمة التصعيد الإرهابي الذي أدى إلى اغتيال الرئيس السادات ، ومواجهة الرئيس وحكومته لذلك الإرهاب بحسم وسرعة ، والنجاح الذي تم في أسلوب انتقال السلطة للرئيس مبارك في وسط كل هذا العنف ، أدى إلى هروب البعض من الإرهابيين إلى جحورهم والبعض الآخر إلى خارج مصر حيث التطوع في عمليات القتال في أفغانستان ضد السوفييت وكذلك المهادنة حتى يتحينوا فرصة أخرى وخاصة أنه منذ تولى الرئيس مبارك في أكتوبر 1981 وحوالي منتصف عام 1986 شهدت مصر فترة استقرار وأمن قوي وانفراج ديمقراطي إلى حد ما وتزايد التعددية الحزبية واتسعت مساحة حرية الرأي والتعبير ، وكانت فرصة الإرهابيين إجهاض هذا كله وكأن الانجازات عابرة أو مؤقتة ، ولذلك تحينوا الفرصة قبيل تجديد الرئاسة الثانية وأجروا عمليات

إرهابية ضد رجال من نظام الحكم السابقين لإرهاب رجال الشرطة القائمين وعلى رأسهم الرئيس مبارك .

ثانيا : وزاد الطين بلة ـ كما يقول المثل الشعبي ـ بالنسبة لهؤلاء المتطرفين والإرهابيين أن الأخوان المسلمين أكدوا المنهج السلمي والسياسي في حركتهم السياسية داخل إطار شرعي عندما نجحوا في دخول مجلس الشعب وأصبحوا في موقع المعارضة أقوى قوة معارضة في تاريخ الحياة النيابية في مصر ، وقد مارسوا العمل البرلماني على مستوى رفيع ـ كما أعلن ذلك الدكتور رفعت المحجوب في إحدى الجلسات – ومن هنا تأكد تعرية هؤلاء الإرهابيين والمنهج العنيف واستخدام القوة للوصول إلى أهدافهم ، وتأكد أن الأخوان هم القوى الإسلامية الوسطية أو المعتدلة وهي أصل التيار الإسلامي الواعي المستنير ، مما دفع المتطرفين والتنظيمات الإرهابية إلى شن حملات هجومية مكثفة ضد الأخوان واتهامات عديدة بأنهم عملاء السلطة وسندة للحكومة ، والحقيقة أنهم مارسوا النشاط البرلماني بعيدا عن هذه الاتهامات .

ثالثا : ومع اتساع حرية الرأي والتعبير وهي من أبرز السمات والمقومات للانفراج الديمقراطي ، تزايدت أيضا عمليات الإرهاب ، وذلك لأن الحرية متاحة والتعبير متسع ، ورغم أن هذه التنظيمات والجماعات الإرهابية وجدت فرصة عند إحدى صحف المعارضة لنشر أفكارها وهجومهم على النظام الحاكم ، إلا أن ذلك لم يكن له صدى عند الجمهور ، لأن الناس أبدت دهشتها من مقال باسم « أمير جماعة كذا » من أسيوط وآخر باسم « أمير جماعة كذا » بالفيوم – وأيضا باسم « أمير جماعة بني سويف » وهكذا وتساءلت عن شرعية هؤلاء ومن الذي نصبهم « أمراء » ولم إذن وما هي أهدافهم ؟!

ومن هنا لم يشعر الناس بأي تعاطف حقيقي معهم وإن كان قد بدا في الظاهر أحيانا أن هناك تعاطفا إلا أنه من قبيل مقالات معارضة كأي مقالات لمعارضين

آخرين ، أقول إنه رغم كل هذا فإن الناس لم يؤيدهم ولم يساندوهم وإنما كانوا يقرأون من باب العلم بالشيء . ومن هنا لم يجد الإرهابيون بدا من اللجوء إلى العمليات الإرهابية لإقناع الناس بالترهيب ، وجاء هذا عكس ما توقعوا ، حيث تزايد نفور الناس واستنكارهم لذلك ، بل ومواجهتهم أيضا .

رابعا : ومن قبيل التناقضات الغريبة أن هذه التنظيمات لا تعرف نظام الانتخابات داخلها ، إنما كل شيء بالأمر ، ولذلك فهي لا تعترف بالانتخابات السياسية وتشير إلى عدم شرعيتها إسلاميا ، فكيف إذن يؤيدهم الجمهور وهو يرى أن الانتخابات هي الطريقة المثلى لتمثيلهم في مواجهة الحاكم والحكومة ، بل إن خوض الأخوان الانتخابات البرلمانية أبلغ دليل على خطأ مفهومهم وإشارتهم بعدم شرعية الانتخابات إسلاميا ، ومن هنا فقد ازداد غضبهم أكثر ولم يجدوا مناصا من اللجوء إلى العنف واستخدام القوة .

خامسا : وحيث إن معظم أحزاب المعارضة لم تنجح في استقطاب الشارع المصري إليهم وضعف بنيتها السياسية وقدراتها المؤثرة ، وصراعها مع الحزب الحاكم فقد هيأ ذلك كله لهذه التنظيمات تصورا وهميا بأنها يمكن أن تكون بديلا أو تمثل المعارضة المؤثرة في مواجهة الرئيس وحكومته ، ولكن الجماهير رفضت هذا التصور لأساليبه العنيفة واستخدام القوة وفضلت نار الحكومة ولا جنة الإرهابيين .

وقد فطن أحد أعضاء مجلس الشعب إلى ذلك الهدف بالفعل وأشار إليه قائلا :

إن ما يفعلونه ضد المعارضة اليوم ، فالقوى المعادية للديمقراطية مسرورة بما يفعلونه لأن هذا معناه أن يصبح الرأي العام مستعدا لقبول كل الإجراءات لتقييد الحرية ولتقييد الديمقراطية التي يمكن أن تتبع ، لأن هناك مبررا والإرهاب هو المبرر لهذا ، فإذن هم يضربون المعارضة ويقيدونها ويصيبونها في مقتل .

سادسا : إن تصعيد العمليات الإرهابية قبيل تجديد الفترة الثالثة لرئاسة مبارك وهو تجديد من جانبهم – لقمة الإرهاب الذي أودى بحياة الرئيس السادات في عام 1981 وبذلك

فهم يذكرون الرئيس مبارك دائما بهذه المناسبة لترويعه والضغط عليه ، ولكن الحقيقة التي لاحظتها أيضا طوال فترات الرئيس مبارك لحكمه فإنه يبدو رابط الجأش ويقف بصلابة في مواجهة ذلك الإرهاب ولا يهتز منه ، إنما يعبر عن ألمه للخسائر التي تقع بالأرواح وبمرافق الدولة وهو يكافح ذلك الإرهاب من منطلق مسئوليته كرئيس دولة ، ويشعر أيضا أن الإرهاب يصيب الناس من أجله ومن هنا فهو ما زال يمارس سياسته وإجراءاته ضد هؤلاء الإرهابيين ، ولا شك ان الإرهاب يصعد عملياته ليدفع الناس ضده وبالضغط عليه ولكن الحقيقة فإن المصريين بفطرتهم الذكية والواعية وخبرتهم التاريخية ترفض ذلك الأسلوب العنيف والغير إسلامي بالمرة .

سابعا : كما أن هذا التصعيد الإرهابي والذي من ورائه عودة عناصر التنظيمات الإرهابية من أفغانستان . تسعى إلى تصفية الحساب مع الرئيس مبارك الذي نجح ومعه اللواء حسن أبو باشا في فترة رئاسته الأولى من مواجهة هذه العناصر مواجهة فعالة أدت إلى هروبهم خارج مصر ، وإن كنا في هذا الصدد نرى أن تطوعهم وقتالهم في أفغانستان ليس إلا نتيجة ووسيلة لهروبهم من مصر ولم يكن هدفا في حد ذاته والدليل عودتهم وسعيهم لتصفية الحسابات مع النظام الحاكم الذي طاردهم حتى اضطروا لذلك الهروب وتأجيل تحقيق أهدافهم نحو الوصول للسلطة . لأنه لو كان هدفهم فقط محاربة السوفييت في أفغانستان لتحرير هذه الأخيرة كدولة إسلامية . ثم عادوا بعد تحقيق هذا الهدف لما فكروا في تصفية الحسابات . إنما هم قد أرجأوا ذلك حتى يتم جمع الصفوف بعد التشتيت الذي أحدثته أجهزة الأمن والرئيس في بداية تولى الرئاسة الأولى وكذلك تقوية عنصر التمويل وبالتخطيط المتأني حتى يحققوا ما يسعون إليه .

ثامنا : وفي وهم آخر كما عبر عنه أحدهم فإن القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة ترى أن النظام المصري ضعيف وأنها تأمل في البديل للتعاون معه وهؤلاء هم ذلك البديل الذي هو واحد منهم . وكما أسلفت فإن ذلك الوهم هو ما يتصورونه . فلو

تمكنوا من الاطلاع على رد فعل محاولة اغتيال اللواء حسن الألفي منذ فترة وإصابة البعض وقتل آخرين من الجمهور . وطالعوا ما جاء بالصحف الأجنبية وتصريحات الساسة من كل مكان لتلاشى على الفور ذلك الوهم ، وسنذكر بعضها تدليلا على ما ذهبنا إليه .

فهذا هو المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية يعقب على الحادث بقوله : إنه لن تكون للحادث أية انعكاسات على الوضع العام في مصر .

وقالت صحيفة « بلتيورصن » إن حملة الإرهابيين كانت تلقى بعض التأييد الشعبي في بدايتها إلا أن المؤشرات الأخيرة تؤكد انقلاب معظم الشعب ضد تلك الجماعات ذلك وفقا لمعظم الدلائل .

وأما عن صحيفة نيويوريك تايمز الأمريكية فقد أشارت إلى أن الرأي العام المصري كان رد فعله مشحونا بالغضب ويختلف بشكل أساسي عن تعاطفه مع بعض العمليات التي وقعت خلال العام الماضي بين المتطرفين والحكومة المصرية .

ونشرت صحيفة (شيكاغو تريبيون) إلى أن الهجوم أدى إلى تنامي الانتقادات للمتطرفين من الشارع المصري حيث نزل الموظفون من مكاتبهم والمارة وتدافعوا لمساعدة الجرحى بينما كانت قوات البوليس تعمل على محاصرة المنطقة .

وكتبت صحيفة (يو . إس . إيه توداي) أن الدبلوماسيين الأمريكيين يرون أن الأحداث التي وقعت مؤخرا هي النزع الأخير للجماعات المتطرفة وأن تلك الأحداث أدت إلى تعبئة الشارع المصري ضد المتطرفين بعد أن اتجهت إلى المواطنين العاديين .

هذا وقد صرحت مصادر بالخارجية البريطانية في تصريحات لوكالة أنباء « الشرق الأوسط » بأنها تعلن تأييدها التام لمصر ولسياستها المعتدلة في منطقة الشرق الأوسط وعلى الصعيد العالمي ودعمها في محاربتها للإرهاب .

وذكرت صحيفة ديلي تلجراف البريطانية انها تدعو إلى ضرورة ان تقدم الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة المزيد من الدعم والمعونات إلى الدول التي تتسم سياستها بالاعتدال وتعمل حاليا على مكافحة التطرف والإرهاب .

وفي صحيفة لليبراسيون الفرنسية جاء بها : لقد فقد المتطرفون بعد ارتكابهم لعمليات مسلحة تأييد الطبقات الشعبية والفقيرة لهم ولا سيما تلك الطبقات التي تعيش في أحياء مثل إمبابة وبولاق الدكرور .

وفي صحيفة « دي بريسه » النمساوية أشارت إلى أن الشعب ساند الرئيس مبارك في مواجهته للإرهاب خاصة أن رجل الشارع تحول موقفه في الشهور الماضية لصالح الحكومة وتصاعد الغضب ضد العناصر المتطرفة .

وأشارت صحيفة الرأي العام الكويتية إلى أن مصر ستظل برغم كل ما يجري فيها الآن وما يحاك ضدها في النور وفي الظلام قلعة للعروبة ولأنها كانت كذلك على مدى التاريخ فإنها هدفا للمتآمرين والإرهابيين في الداخل والخارج .

ومن خلال ما سردته من ردود فعل خارجية فإن وضع وثقل مصر في العالم لم يضعف بل تعاطف الجميع معها بحكم أهمية دورها السياسي والجغرافي والتاريخي والثقافي وأنها بلد التسامح الوحيد في منطقة الشرق الأوسط كما جاء ذلك في الأعلام الهندي .

بل إن هذا التصعيد الإرهابي أكد من جانب آخر أهمية مصر ودورها وأنه يجب مؤازرتها والوقوف معها مساعدتها في مكافحة ذلك الإرهاب .

تاسعا : أن الإرهابيين يسعوان دائما إلى إحداث أو إطلاق قنابل إعلامية حول عملياتهم الإرهابية للتدليل على قوتهم واستعراضها وبالتالي إحداث تأثير من الترهيب وكذلك لتصوير أنفسهم وكأنهم أبطال حققوا انتصارات . وهم في ذلك يقومون بالاتصال بوكالات الأنباء ويعلنون عن مسئوليتهم عن تلك العمليات . بل يحدث تنافس إعلامي

أحيانا بين هذه التنظيمات فبينما تتصل إحداها بوكالة أنباء وتعلن مسئوليتها عن حادث إرهابي فإن هناك تنظيما آخر يتصل ويعلن نفس المسئولية وهكذا . وذلك لاحتلال أكبر مساحة إعلامية – يتصورون – أنها تكسبهم مساحة مماثلة من التعاطف أو التأييد وإنما ذلك يأتي بنتيجة عكسية حيث ينفر الجمهور من هذه العمليات حتى لو كان الهدف منها خصما أو خصوما سياسيين . فإنه يفضل الأسلوب السلمي في المعارضة أو مواجهة هؤلاء الخصوم . ويلجأ أيضا الإرهابيون لذلك لترويع صفوة الحكم وحصارهم نفسيا وعصبيا وانعكاس ذلك على أداء مسئوليتهم وبالتالي يبدو أمام الرأي العام كشخصيات ضعيفة .

عاشرا : وأخيرا ولإحدى أسباب أو تفسيرات تصاعد الإرهاب بكثافة قبيل وأثناء إجراءات ترشيح الرئيس حسني مبارك لفترة رئاسة ثالثة قال أحد قيادات تنظيم الجهاد : عبود الزمر[96] نحن ضد أي ترشيح لرئيس ثبت أنه لا يرغب في تطبيق الإسلام كاملا فما بالك بمن أعلن حربه على التيار الإسلامي كله وقيد حريتهم في الدعوة إلى الله واستخدم من الأساليب ما أسال بها الدماء وأزهق الأرواح وسجن الأبرياء . وبالتالي فإنه يحرم على المسلمين انتخابه رئيسا للجمهورية بعد أن ثبت اصراره على انتهاج سياسة علمانية مدمرة للإسلام في شتى مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والإعلامية والاجتماعية والقضائية .. الخ . وأثم أثم كل من بايعه على تولى هذا المنصب ﴿ **فستذكرون ما أقول لكم وافوض أمرى إلى الله إن الله بصير بالعباد** ﴾ .

وأكد قائلا .. وليس صحيحا أن حالة « التصعيد القتالي » التي تجري قد أثرت على شعبيتنا .

ويلاحظ من تصريح عبود الزمر في صحيفة الناصريين قبيل الاستفتاء على الرئيس بما يقرب من شهر أنه قد أصدر فتوى بأن انتخاب الرئيس يعد إثما وحراما . وأن كل من ينتخب الرئيس ويبايعه فهو آثم . ولا أدري بأي حق يصدر فتوى ويعتبر نفسه مفتيا أو أنه مؤهل لذلك

وهناك المئات من علماء الدين العظماء والعشرات من الفقهاء الموضوعيين وكيف تسنى له أو هيئ له أن يصدر حكما أو فتوى بأن الرئيس مبارك اتبع سياسة لتدمير الإسلام ؟! وكأنه يكفره ، ولا أعتقد أنني تجاوزت هذا المعنى الذي فهمته من تصريحه فمن يسعى لتدمير الإسلام فهو كافر طبقا لفتواه .

والحقيقة وإن كنت لن أناقش هذه الفتوى لأن تفنيدها لا يحتاج لذلك إنما سأعرض لرؤية الكاتب الكبير محمود عبد المنعم مراد حول الوضع الإسلامي في مصر ويكون ذلك بمثابة عرض لحقائق إسلامية كلنا نعيشها ليس تفنيدا لفتوى .

فأما عن رؤيته والتى أشار إليها كتابة فقد جاء بها : إن الذي ينظر في أحوالنا يخيل إليه أن الشعب المصري في مجموعه يحتاج إلى حملة توعية بالإسلام وفرائضه ودعوة إلى الإيمان به وكأن المصريين قد أرتدوا عن دينهم أو نسوه أو طال العهد الذي تخلوا فيه عن دينهم وأصبحوا في حاجة إلى بعث جديد وليس هذا صحيحا على الاطلاق بل أكثر من هذا وأصح وأقرب إلى الصدق والحقيقة والواقع أن الشعب المصري المسلم العادي حتى لو كان أفراده أميين لا يقرءون ولا يكتبون هم أكثر وأصح وأعمق تدينا بالإسلام . دين الفطرة الذي لا يحتاج إلى كهنوت ولم نعرف قط أن المسلمين في مصر عدلوا عن دينهم أو فقدوا تدينهم أو أنهم تركوا الفرائض وتنكروا للشرائع واستهانوا بالعقيدة والقيم والأخلاق الإسلامية .

ويستطرد قائلا : بل على العكس من ذلك تماما . فقد أصبحت المساجد في مصر أكثر من أي وقت مضى في التاريخ وفي كل شارع وفي كل حارة مسجد أو زاوية يؤمها الناس للصلاة وأي مشاهد من السائحين الأجانب تأخذه صور الجماهير الغفيرة من المصلين الذين يرتادون المساجد وخاصة في صلوات الجمعة . ويخرجون بعد أداء الصلاة أفواجا تملأ جموعهم الشوارع المحيطة والميادين . ولو لم يكن الإسلام قائما عميق الجذور في نفوس المسلمين المصريين وغيرهم لما حاول بعض المنحرفين استغلاله كسلاح في أيديهم يتظاهرون بالغيرة عليه والدعوة إليه وتطبيق أحكامه . بينما هم في الحقيقة أصحاب مآرب دنيوية وهواة سلطة وهيمنة ويفعلون في سبيل الوصول إليها ما لا يتفق مع الدين والإسلام الصحيح بل

يتناقض معه ويخالف ما أنزل الله في كتابه الكريم وما ورد عن رسول الله ﷺ في السنة النبوية الشريفة .

ويستدرك بقوله : وقد يقول قائل منهم إنهم يهدفون إلى قيام مجتمع إسلامي بحكم الشريعة الإسلامية . ونقول أولا قبل الاستطراد في الحديث إن المجتمع الإسلامي لا يقوم على جثث الأبرياء التي تتبعثر أشلاؤها في الشوارع .. والغاية الطيبة إذا افترضنا وجودها لا تبرر الوسيلة الخاطئة المحرمة بصريح الدين الصحيح ثم إن الشريعة مطبقة في معظم أجزائها والباقي منه تختلف الأقوال والاجتهادات حوله(70) .

ولنا أن نتوقف عند العبارة الأخيرة لكاتبنا محمود عبد المنعم مراد وما أصدق إشارته للاختلاف في الاجتهادات ومثال ذلك على مستوى الاختلاف الفقهي الذي دار بين مفتي الديار المصرية الدكتور الشيخ محمد طنطاوي وفضيلة شيخ الأزهر جاد الحق علي جاد الحق حول شرعية شهادات الاستثمار التي تصدرها البنوك .

أما وقد استنفرت مشاعر الجماهير ضد العمليات الإرهابية وتنظيماته من تلقاء نفسها دون أن يحركها أي حزب أو تنظيم سياسي . ورغم الشعارات التي كان يرفعها هؤلاء الإرهابيون إلا أن الجماهير رأت بحق أن هذا الإرهاب موجه لمصر .. ومصر عند المصريين شيء يصل إلى التقديس في واجب حمايتها ورعايتها عند الخطر . ووقف الشعب مساندا للشرطة في المطاردة والقبض على الإرهابيين ، وسار الشعب في جنازات الشهداء من جراء هذه الحوادث الإرهابية . ومعنى ذلك أن الشعب تحرك بإيجابية وشارك وخرج عن سلبيته الصامتة نحو الدفاع عن كل ما في مصر . سواء المصلحة العامة أو النظام الحاكم وسمعة مصر والقيم الإسلامية السمحة ، بل الإسلام الذي يذود عنه المصريون دائما على مر عصورهم التاريخية .

هذا ما دعا البعض من عناصر الأحزاب المختلفة إلى تبادل الاتهامات حول إيجابياتها وفاعليتها وانعدام ذلك بين الجماهير التي تحركت من تلقاء نفسها . ومعنى ذلك أنه ليس للأحزاب أي دور سياسي فعال في تعبئة الجماهير لمواجهة هذا الإرهاب . وارتفعت بعض

الأصوات البرلمانية تطالب بتدخل الأحزاب في الشارع من أجل هذا الغرض . وتباينت الآراء في ذلك .. إلا أنها كلها هدفا إلى مواجهة مع النفس صادقة صريحة من أجل المساهمة والمشاركة في درء خطر الإرهاب . وبدأت هذه الوقفة بالنقد والانتقاد .

وكان من أبرز الناقدين للممارسة الحزبية ودورها عضو مجلس الشورى محمد عبد السميع الذي أعلن قائلا :

إن التشكيلات السياسية الموجودة في الأحزاب أعتقد أنها وهمية وأنا مسئول عن هذا الكلام الذي أقوله . وللمرة الثانية وأكررها للمرة الثالثة والرابعة لماذا إذا تكون هذه التشكيلات وهمية ؟ الدليل على ذلك أن عدد الأعضاء في الوحدات أكثر من الذين يدلون بأصواتهم . فإن الذين يدلون بأصواتهم كي يؤيدوا الحزب الوطني عددهم لا يتعدى ربع المقيدين في العضوية فكيف يكون ذلك ؟ حزب لا أؤيده كيف أصبح عضوا فيه ؟ وهذه مسألة حسابية ولا ترتبط باتجاهات فكرية ، فلا بد من تحريك الأغلبية الصامتة من خلال مثل هذه الأمور . وهذه هي المصارحة الحقيقية التي يجب أن نقولها لأنفسنا ونقولها لكل الأجهزة ونقف نساند النظام طالما أننا نؤمن بهذا النظام ونساند رئيس النظام ونساند الحكومة ونصحح لها فيجب أن نصحح للحكومة إذا كانت هناك أخطاء أو سلبيات وإلا فسوف نكون كما يقال «الساكت عن الحق شيطان أخرس » أي إننا نرى الحق ونسكت ونضحك على أنفسنا حتى يأتي أخطبوط يبتلعنا جميعا ونحن جالسون نضحك على أنفسنا ، إن هذا الكلام لا بد أن نقوله ونقوله بأعلى صوت لأن كل سلبي لا بد أن يترك مكانه للإيجابي يستطيع أن يؤدي دوره ولا بد أن نتحول جميعا إلى خلايا عمل من أجل مستقبل مصر الأفضل[71]

وفي عبارة أخري أعلن الدكتور سيد عثمان قائلا :

نحن لدينا أحزاب رئاسة وصحيفة ومحلك سر . أما الأحزاب التي وسط الجماهير فالحق يقال : إنها أنها غير موجودة بدءا بحزبنا الذي ننتمي إليه – الحزب الوطني – ونهاية بباقي الأحزاب .

وفي ذات الاتجاه يقول محمد رجب : إنه طالما أن الأمن يتصدى وحده فإن ذلك علامة على عجز المؤسسات والتنظيمات السياسية والحزبية[72] .

ثم تحدث عبد العزيز مرشد وأشار بقوله : أود أن أقول : إن شعبنا دائما مع الشرعية ومع النظام يذود عنه ويحميه وإن تكن هناك حواجز إلا أننا نود أن نضع يدنا على الجرح وأن نضع أنفسنا على خطوات نتبين فيها كيف اهتزت ثقة الفرد في أنه شريك في صنع القرار وأنه يشارك في صياغة الحياة العامة والحياة السياسية . ولذلك أقرر مرة أخرى أننا نريد موضوعا يتناول تغيير سلوك الأفراد وسلوك القيادات في مصر وما انعكس أثره على اهتزاز قضية الانتماء لدى المواطن المصري .

وعلى نفس الوتيرة يطالب محمود سليم بتطبيق قانون الثواب والعقاب على كل قيادات الدولة سواء كانت قيادات سياسية أو كانت قيادات تنفيذية أو قيادات شعبية لأن القدوة هنا في هذه القيادات عامل مؤثر جدا وخطير لدى الشباب حتى نحصنهم من الانخراط في جريمة الإرهاب أو أن يستقطبهم الإرهاب أو صاحب فكر متطرف يستقطب هؤلاء الشباب عن طريق أن يثير في الشباب النواحي السلبية فيستثير في نفسه ويسهل استقطابه .

وبلهجة أكثر صدقا يقول : إننا نريد أن تتطابق أقوالنا مع أفعالنا حتى يكون هناك مواجهة حقيقية وتحصين للمجتمع للمزيد[73] .

وفي حماس وانفعال شديد تصايح العضو المستقل ممدوح قناوي مناشدا الرئيس مبارك:

أقول : هناك هيئات منتفعين في المجال السياسي لبقاء الحال على ما هو عليه ولا عزيز فوق معزة مصر - يا مبارك - يا مبارك طهر - يا مبارك غير .. يا مبارك طهر[74] .

ولا شك ان التساؤل الذي طرح نفسه من قبل حول ارتباط التصعيد الإرهابي مع تجديد فترة رئاسة للرئيس مبارك . يطرح تساؤلا آخر ألا وهو تزايد ونمو هذه التنظيمات الإرهابية خلال أو طوال عهد حكم الرئيس منذ أكتوبر 1981 وحتي الآن - 1993 - وهو ذلك التساؤل الذي سعيت لعرضه أمام كل من اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق والذي يعد من

أبرز وزراء داخلية مصر حيث يتمتع بفكر سياسي لا ينفصل عن رؤيته الأمنية . مع أمانة التحليل . وكذلك الدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب رجل السياسة والقانون والتاريخ والنظم السياسية المقارنة ومن فقهاء الشريعة الإسلامية . وذلك سعيا للإجابة عن ذلك التساؤل المطروح ..

ودار حواري مع اللواء حسن أبو باشا . وجاء ضمن ما ذكره في تحليله قوله :

كانت لدينا بداية مشجعة . فالخمس سنوات الأولى من ولاية الرئيس حسن مبارك لم يحدث فيها حادث إرهابي واحد . يعني تكاد تكون الولاية الأولى له . وذلك كان مرجعه في أن الرئيس مبارك جدد الأمل في بداية عهده وقد تمثل ذلك في الاستفتاء على الرياسة لفترته الأولى . كما أنه فتح الباب لحركة سياسية نشطة في السنوات الأولى من حكمه وخاصة أن هذه الحركات كانت قد تقطعت قنوات الاتصال بها في سبتمبر 1981 . ثم عادت مرة أخرى تستأنف نشاطها . كما قام الأمن بدور عظيم حيث لم يكتف بعلاج جزئي إنما تناول المسألة من رأسها إلى أخمص قدميها وجذورها ورغم هذا التناول إلا أننا لم نلجأ إلى القتل الجماعي أو الضبط العشوائي أو العقاب الجماعي – كما اقترن ذلك بالحوار الفكري لإجهاض الفكر المتطرف وكانت ظاهرة مشجعة بل دول عربية كثيرة طلبت شرائط تسجيل هذا الحوار وأخذته وكانت تقوم بإذاعته . كما حققت عندنا نتائج لم تتصوروها أنتم كمثقفين وإعلاميين . فمنها وقوع انشقاقات بين هؤلاء المتطرفين ، وحيث لوحظ أن الشباب منهم بدأ يطالع حقائق هذا الفكر في جوهره الذي تنتمي إليه والمخطط لإقناعه أو السيطرة عليه به . بل وصل الأمر أنني اتفقت مع فضيلة شيخ الأزهر حينذاك لإقامة ندوة شهرية في قاعة الشيخ عبده يُدعَى إليها المثقفون والسياسيون والفقهاء ويطرح هذا الفكر المتطرف وموقف الإسلام منه بأسانيد من القرآن والسنة .

واستدرك قائلا : واعتقد أنه بذلك كان يمكن إجهاض ذلك الفكر المتطرف ، لأننا نلاحظ أنه موجود من خمسين عاما . وأنت بتضربهم وتعتقلهم وتعذبهم إلا أن الفكر ما زال موجودا وسيبقى متجددا . وإن استطاعت أجهزة الأمن التغلب عليه في فترة إلا أن المسألة لا تنتهي

وإنما يمكن أن يتجدد في صورة عنيفة وإرهابية فهل نحن مستعدون لهذا ؟! وإنما يجب طرح هذه المسألة على الملأ ونشارك فيها الرأي العام لحسم هذا الأمر . وبذلك نحصن شبابنا من المنطق الخاطئ بل ومن مصلحة ديننا أن نعرف أين الخطأ وأين الصواب . فإذا كانت هناك بعض الأخطاء فلا بد من تصحيحها .

وأكد بقوله : لقد سبق وأعلنت : ناقشوا الفكر . أجهضوا الفكر . ولا تقتلوا الناس . إنني غير موافق على قتل الناس .

ثم صمت لحظات وواصل حديثه حول الحركة السياسية في بداية عهد مبارك قائلا :

إنما هذه الفكرة السياسية لم تحصل على هذه الدفعة المستمرة التي حصلت عليها في بداية عهد الرئيس مبارك ، وتقطعت خيوط الاتصال بالقوى السياسية في الولاية الثانية . ولم تكن هذه ظاهرة صحية وأعادت للأذهان ضعف هذه الحركة السياسية قبل ولاية مبارك الأولى بالإضافة إلى الانفجار السكاني بإفرازاته السلبية وكان له دور كبير جدا في ابتلاع نتائج خطط التنمية الاقتصادية مما أدى إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية . كذلك عدم القدرة على التقدير الأمني السليم مع بدايات عمليات العنف والإرهاب بدءا من عام 1987 وعجزه عن التشخيص السليم ووضع صورة واضحة لكافة الاحتمالات أمام القيادة السياسية وعدم استيعاب القوى السياسية لخاطرة تجدد العمل الإرهابي وكان يجب على النظام الحاكم أن يساعد على تبصير الصورة أكثر أمام القوى السياسية الشرعية ودعم قنوات الاتصال لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة وتنسيق العمل السياسي الجماعي بينها بل وتشجيع وتهيئة الفرصة أمامها لتقوية قدراتها . بالإضافة إلى المعالجة الأمنية الخاطئة والممثلة في القتل الفردي والجماعي والضبط العشوائي والمواجهة الجزئية والعقاب الجماعي أيضا وتراجع قدرة جهاز الأمن السياسي نتيجة عوامل كثيرة .. وكل هذا – كما ترى – عوامل كافية لتجدد عمليات الإرهاب منذ عام 1987 وقدرته على النمو والاستقطاب السريع نتيجة لاستشراء كل هذه السلبيات التي ذكرتها وحددتها .

ولكنه أضاف بقوله : والإرهاب يمثل فعل ورد فعل . فهو فعل من زاوية أن هناك قوى لها

هدف سياسي تسعى لتحقيقه ومن هنا فهي تأتي بعملياتها الإرهابية . وأما رد الفعل فمن حيث الاستشراء وقدرته على الانتشار والاستقطاب ومن هنا فإن رد الفعل تمثل – أيضا – في توالي العمليات الإرهابية وتصاعدها .

وفي ختام حديثه معي أضاف بقوله : لا يكفي أن تطالب الأحزاب بالحكم وتسعى للوصول إليه إنما يجب أن يكون هناك اقتناع بأن أي حزب يمكنه أن يصل للحكم فعلا وهذا يتأتى من خلال إتاحة الفرصة بحرية حركة الأحزاب سياسيا بالمعنى الشامل أي بانتخابات سليمة بشكل مقنع للمواطن المصري . ومن هنا تأتي مسئولية الأحزاب . والقوى السياسية المختلفة في قدرة التأثير على المواطن وإقناعه برفع وعيه السياسي وهذا لن يتأتى إلا إذا كانت لديها قدرة على الحركة في القرية والشارع والحارة وقدرة على خدمة المجتمع وقضاياه والتحرك في هذا الاتجاه . فالأحزاب كلها مطالبة بالتمسك بالمنطق الشرعي .

وأتصور أن نظام الحكم – كنظام – أن الأوان له أن يتيح كافة الفرص التي تدفع الأحزاب إلى أن تعمل بحرية ويقدم لها الإمكانيات التي يمكن تقويتها بها لأن من مصلحته أن تتفاعل الحركة السياسية الشرعية مع الشارع وهي الحركة التي يمكن أن تخدم أهدافا كثيرة جدا ..

ومن أهمها محاصرة الأسلوبَ الغير شرعي والذي سيبقي ممثلا في اليوم ، وغدا في العمل الإرهابي ، وهذا الأخير إذا استمر فستبقى الحركة الحزبية الشرعية بالمنطق الجاري الآن والساحة مفتوحة فإن العمل الغير شرعي والممثل في العمل الإرهابي سيبقي مدعما من قوى لها مصلحة سواء داخلية أو خارجية .

وأعتقد أن حديث اللواء حسن أبو باشا ليس في حاجة إلى مناقشة أو تعقيب لوضوحه وصراحته وأمانته .

وأما الدكتور صوفي أبو طالب فقد تحدث أيضا بصراحة وصدق وأمانة المسئولية وبادر قائلا :

إن الحزب الوطني اليوم ما زال منفردا بالسلطة ولا يريد أن يشرك معه غير بها . بحجة

أن الحكم للأغلبيـة إنما نحن نعلم أن هذه الأغلبيـة وليدة وضع الدولة يديها على النظام الاقتصادي وكذلك لأن رئيس الجمهورية هو رئيس الحزب الوطني الحاكم . ولكن عندما تتم سياسة التحرير الاقتصادي فستخف قبضة الدولة على النظام الاقتصادي وبالتالي ستتغير الصورة . وأيضا عندما يترك رئيس الجمهورية رئاسة الحزب فالصورة ستتغير .

إذن يجب أن نشرك التيارات السياسية المختلفة في الحكم . ويحقق ذلك إحدى نتيجتين :

إما أن هذه التيارات ستتفاهم معك وتبقى يدا واحدة وصفا واحدا وهو المطلوب . وإما في أسوإ الظروف يتم شق هذه الجهة المعادية والتي تعاديك ويكون لها ممثلون لديك في الحكم وبالتالي تضعف هذه الجبهة .

إنما تنفرد بالسلطة وتغلق الأبواب أمام التيارات الأخرى سواء ذلك في المحليات أو في مجلس الشعب أو في أي موقع آخر . فماذا تنتظر إذن عن موقف المعارضة ؟ .

وإذا كان الأمر يخص الانتخابات التي لم تأت بهم فإنما نحن نعرف أيضا مثالب الانتخابات وعيوبها ، فلا بد إذن أن أشركهم في السلطة وأساعدهم في التعبير عن ذاتهم .

واستدرك بقوله : وهذا ليس بجديد فكل من الرئيسين السابقين عبد الناصر والسادات كل منهما كان يشرك معه ممثلين عن كل التيارات القائمة . فأما عبد الناصر ورغم عدم وجود أحزاب في عهده ولا ديمقراطية ولا حرية تعبير إلا إنه كان يشرك هذه التيارات في الحكم وبالإضافة إلى ضباط الجيش الذين معه كان هناك مدنين وفنين وشيوعين وكذلك من التيار الإسلامي وبالتالي يمتص هذه التيارات في السلطة وإن كان هو ينفرد بها في النهاية .

وأما عن الرئيس السادات فقد أشرك معه من التيار الإسلامي والشيوعي وأناس من بقايا النظام الناصري ومجموعة جديدة تقوم بتطبيقات ثورة التصحيح في مايو 1971 .

ثم أكد قائلا : هناك قاعدة أساسية في الحكم . فالمواطن الذي لا يشعر أنه شريك في القرارات المصيرية لا ولاء له وكذلك المواطن الذي لا يشعر بأن لا نصيب له في ثروة بلده لا ولاء له وإذا كنت تريد تجديد الولاء فلا بد أن تشركه في السلطة معك ويكون لديه أمل في نصيب من ثروة بلده .

وختم حديث بقوله : وبالنسبة لتصعيد العمليات الإرهابية في الشهور السابقة للاستفتاء على الفترة أو الولاية الثالثة للرئيس مبارك . فإنما كانت تهدف إلى الضغط على الرئيس للعدول عن الترشيح وإجراء الاستفتاء .

وبعد العرض السابق حول ارتباط الرئيس ومحاصرته بالعمليات الإرهابية وشعب مصر لا بد أن يتحين الرئيس مبارك الفرصة التاريخية . وهو مساندة الشعب المصري العظيم له وللبلد ضد ذلك الإرهاب وأن يولي اهتمامه بما دار من مناقشات صريحة وصادقة وأمينة – ربما لأول مرة – حول قضية الإرهاب وأن يتخذ من تقريري مجلسي الشعب والشورى سياسات فعالة تساندة في مواجهة الإرهاب . وفي ضوء ذلك وفي ختام مناقشات مجلس الشوري تحدث رئيس المجلس د . مصطفى كمال حلمي مخاطبا الأعضاء فقال : أرجو – وأعتقد أن ذلك ما عبرتم عنه وما هو في ضميركم – ألا يقتصر الأمر على مجرد أن نعلن عن بيان ندين فيه الإرهاب ونقول : نحن نقف صفا واحدا ضد الإرهاب ثم ماذا إذن ؟ لا بد من برامج تنفيذية شاملة كاملة متكاملة . من الذي يضطلع بها ؟ الكل يضطلع بها . على أحزابنا السياسية وعلى أزهرنا الشريف . على نقاباتنا . على مثقفينا . على كافة القوى . على مختلف الجماعات . كل القوى . على كل الأفراد . على المثقفين . على رجال التعليم – عليكم أنتم أيها السادة الأفاضل وعلى زملائنا السادة الأفاضل أعضاء مجلس الشعب . علينا كلنا أن نتحمل هذه المسئولية . وأن ننتقل من التوصية ومن الشجب ومن الإدانة إلى فعل إيجابي يواجه ذلك كله وكما شعرت من بعض ما ألمح به الزميل الأستاذ ممدوح قناوي من أن هذا العمل لا يقتصر على فترة بذاتها وإنما هو عمل موكول إلينا جميعا مستمر حتى نقضي على ذلك العمل الغريب والله على مجتمعنا ليس منا ذلك أبدا .

وبإذن الله سيرفع هذا التقرير بحكم الدستور والقانون إلى سيادة رئيس الجمهورية والسيد رئيس مجلس الوزراء والسيد رئيس مجلس الشعب وكل المسئولين[75] .


الفصل الثامن


الإرهاب بين الشعارات ..
والإصلاحات



لقد سبق أن تناولنا أسباب نشأة الإرهاب أو بذوره الأولى ..

وكذلك عرضنا لأسباب مناخية لظهوره وتصعيده ..

وإذا كان التصدى له يقتضى القضاء على أسباب نشأته ..

فإن الامر يقتضى أيضًا - ابتداء - وقبل ذلك معالجة أسبابه المناخية ..

ولا بد أن يتضح لنا الفرق فى ذلك ..

فأما عن أسباب نشأته فإن علاجها الفعال هو المزيد من الديمقراطية واحترام الإنسان وأما عن الأسباب المناخية فإنها تقتضى إجراء إصلاحات سياسية أو اقتصادية أو الاثنين معًا ، وذلك ليس من قبيل القضاء على الإرهاب - كجريمة عصرية - وكذلك ليس من قبيل أن الإرهاب دافع لهذه الإصلاحات إنما بدافع معالجة الأسباب المناخية التى يتخذها الإرهاب شعارات براقة ليضفى على عملياته الإرهابية مسحة دينية أو تعاطفا مع الشعب فى بعض مشاكله وإنما معالجة الأسباب من أجل مزيد من كسب المشاعر الإيجابية للشعب التى بدت عظيمة فى رفضه وتصديه للإرهاب وللإرهاربيين وتثبيت رفضه لشعارات الإرهابيين وتأكيد إيمانه بأنه على حق ، وتقديرا لمشاعره الإيجابية وفطنته وتغطية لحقيقة ذلك الإرهاب ، تلك الحقيقة التى تتمثل فى أن الإرهاب يصيب مصر فى رزقها وحاضرها ومستقبلها وهى تجاهد وتسعى لحل مشاكلها وقضاياها ولن يحميها إلا شعبها .

وإن كنا نتفق على منطق الأسباب المناخية فإن ذلك أيضًا مبعثه أنها ربما تكون أسباب تطرف البعض وهذا الأخير يمثل معارضة ذات طابع أو شكل دينى لأنه يتخذ ذلك الطابع كرد فعل لطبيعة شعب متدين ويحترم الأديان وبالإضافة إلى السعى للتخفيف أو تقليل ذلك التطرف فإننى أجد نفسى مؤيدا ما جاء بتقرير مجلس الشورى من ضرورة الحوار مع هؤلاء المتطرفين والذى يمكن أن يتحول بعضهم إلى إرهابيين ، وبذلك يكون هذا الحوار إجراء وقائيا بقدر الإمكان.

وكذلك مـؤيدًا لما جاء بتـقرير مـجلس الشـعب مـن أن تضـاؤل وتأثـير وفـاعليـة الخطاب الإسلامى الموجه إلى شباب هذه الجماعات بمختلف مسمياته سواء ذلك الذى يصدر من قوافل التوعية الدينية التى تجوب البلاد منذ سنوات أو تلك التى تزخر بها وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة يترك المجال فسيحا لفتاوى أمراء آخر الزمان يطلقونها من فوق مائة وعشرين ألف منبر مسجد تفقد الدولة أى إشراف عليها ويعد مؤشرا واضح الدلالة على حائط الثقة الفاصل بين هذه الجماعات الإسلامية والمؤسسة الدينية ، الأمر الذى يعرض نفسه كواقع له أولوية فيما ينبغى أن يدرس أو يراجع [76] .

وتأييدى لذلك من منطلق أن المتطرفين يمثلون قوى معارضة لا بد من التعامل معها بالحوار وبالمنهج السياسى الذي يحاولون ويسعون من خلاله إلى رفض أو معارضة النظام السياسى وأيضًا لتحقيق أهدافهم السياسية .

ولا شك أنه من مقتضيات معالجة التطرف إعادة النظر فى التربية الدينية للنشء والشباب فى مراحل تعليمه المختلفة والمتعاقبة ، لأنه كما جاء – بحق – ضمن تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية برئاسة الدكتورة فوزية عبد الستار أن السبب الرئيسى في انقياد عدد كبير من الشباب إلى التنظيمات المتطرفة أو الإرهابية إنما يرجع إلى ضعف الرؤية الدينية أمام هؤلاء الشباب ، ومرد ذلك إلى سطحية الدراسة الدينية فى المدارس وفرض مناهج عسيرة على فهم الصغار وعرضها بأسلوب جاف لا يتناسب مع سن الطالب مما جعل التلاميذ ينفرون من هذه الدراسة وينظرون إليها كعبء ثقيل يجثم على أنفاسهم ، هذا فضلاً عن أن الدراسة الدينية لم تعد مادة أساسية كما ينص على ذلك الدستور ، وقد شجع ذلك على استغلال الدروس المخصصة للتربية الدينية لتدريس مواد علمية أخرى ، ولذلك أصبحت نفوس الفتية والشباب جوفاء من المعانى الدينية خاوية من التعاليم الصحيحة للدين مما يجعلهم مرتعا خصيبا وفريسة سهلة للانحراف الفكرى فيتلقون المفاهيم الدينية المشوهة وتغمض أمامهم الرؤية ويضلون السبيل إلى الحقيقة .

ومن هنا يصل تقرير اللجنة إلى ضرورة جعل التربية الدينية مادة أساسية كما تنص على

ذلك المادة (19) من الدستور التى تقضى بأن التربية الدينية مادة أساسية في مناهج التعليم العام ، على أن يعاد النظر فى منهج التربية الدينية وعرض المعلومات الدينية بأسلوب عصرى جذاب وبث المفاهيم الدينية السليمة بحيث ترسخ في أعماقهم وتمثل صرحا منيعا تنحصر على جنباته دعوة الشر واعزاء الجريمة ، ويجب أن نعمق فى وجدانهم القيم الرفيعة التى يقوم عليها الدين والتى تنهى عن فرض الرأى بالقوة أو التهديد أو الإرهاب .

كما يجب أن تتقرر فى جميع كليات الجامعات مادة الثقافة الإسلامية ، ذلك أن أفكار الشباب فى شئون الإسلام متضاربة متناقضة وتساؤلاتهم حائرة لا تجد مرفأ آمنا موثوقا به تركن إليه ، وتدريس هذه المادة أمر ليس غريبا فقد ظلت مادة القومية العربية تدرس فى الجامعات المصرية سنوات طويلة دون أن يكون لها ذات الأهمية أو نفس الأثر .

كما طالبت بنشر مادة الثقافة الإسلامية بالجامعات لجنة الشئون الدينية والاجتماعية والأوقاف برئاسة د. أحمد عمر هاشم بمجلس الشعب ، لأن انعدم هذه الثقافة الإسلامية بالجامعات يترتب عليه تخرج أجيال من الجامعات لا يعرفون عن دينهم إلا القشور (77) .

وحول دور الأزهر فى الدعوة الإسلامية للتصدى للتطرف وحصار امتداده على الشباب . فإن عضو مجلس الشعب المعارض الشيخ جمال قطب يصيح بانفعال قائلاً :

أقولها كلمة لله .. والوطن ، وأدافع عنها برقبتى .. وأدلل عليها بالوثائق . الأزهر مقيد وقد سُحب البساط من تحت أقدامه فلا ميزانية حقيقية ولا ولاية على المساجد والدعاة ولا تنسيق بينه وبين وسائل الاتصال والإعلام .. وهذا كله أعطى الفرصة للمتهوسين والبلطجية ليتمسحوا فى الدين وينصبوا أنفسهم أمراء وعلماء .

ثم أضاف قائلاً : الأزهر يا سادة بلا ميزانية وأنا الأزهرى الواعظ ومبعوث شيخ الأزهر فى المؤتمرات الدولية وقريب من عقل فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق الذى جف لسانه من كثرة المطالبة بتعديل ميزانية الأزهر لتناسب مكانته ودوره التاريخى .. أعيدوا الدعوة للأزهر مع ميزانية تدعمه وبعد ذلك اسألونا عن الإرهاب والتطرف (78) .

وإذا كان هذا هو الجانب الدينى أو الروحى فإن هناك جانبا ماديا يحصن بعض الشباب

الذى يمكن أن تجذبه جماعات التطرف بتأييد أو دعم مادى فإن لجنة التعليم والبحث العلمى برئاسة الدكتور محمد طلبه عويضة تشير فى هذا الصدد إلى أنه إذا كان اليوم يوم وقفة مع النفس والحديث بصوت عال فإن شعب مصر كله يعقد آمالا عظاما على اتحادات الطلاب ونوادى التدريس وذلك لأن الجامعة أحد مرايا المجتمع ونبضه الحى ، وكان الأولى على هذه المؤسسات الطلابية والجامعية أن تعطى من وقتها وأموالها وفكرها لهذا القطاع العريض من أبناء مصر من الطلاب وذلك من الناحية الاجتماعية والمادية فهناك من الطلاب من تنقصهم ملابس الشتاء ولا يجدون حتى ثمن الملابس المدرعمة التى تقدمها الدولة كمساعدة للطلاب ، وهناك من أرهقتهم مظاهر الحياة من حولهم ووجدت الجمعيات الدينية المغرضة هذه الأوضاع فرصة مناسبة لتقديم البديل فى تحريم العديد من مناهج الحياة كتعويض عن عدم القدرة للحصول عليها ، بينما انشغلت بعض نوادى التدريس فى خلافات انتخابية وصراعات سياسية تاركين أبناءهم الطلاب فى مهب الريح تتلقف بعضهم أيدى مغررة لا تبتغى الا خرابا (79) .

وأما عن علاقة الجماهير بالشرطة فى مواجهة الإرهاب فإن لجنة الإدارة المحلية والتنظيمات الشعبية برئاسة سعد الشربينى تنوه إلى أن المواطنين يحيط بتعاملهم مع جهاز الشرطة بعض الخوف والحيطة والحذر نتيجة لتجاوزات بعض أفراد الشرطة فى تعاملهم مع الجماهير مما جعل المواطن يحجم عن التعاون مع الشرطة أو الإدلاء بأى بيانات .

ولذلك فلا بد من التحام أجهزة الشرطة بالمواطنين وإعادة الثقة بين المواطن وجهاز الشرطة فالشرطة هى المسئولة عن أمن وحماية وسلامة المواطن قبل كل شىء حتى يؤدى ذلك إلى مزيد من التعاون والثقة بين رجل الأمن والمواطنين (80) .

وفى هذا الصدد طالب الدكتور حلمى نمر رئيس اللجنة الاقتصادية الأسبق بمجلس الشعب رجال الشرطة عندما تشن حملاتها وتهاجم أوكار الإرهابين والمنحرفين أن تتصرف بحكمة وروية حتى لا يتعرض الأبرياء إلى أى بطش أو تنكيل لأن ذلك سيترك فى نفوس هؤلاء الأبرياء الاستياء والضغينة والكراهية ضد الحكومة بصفة عامة وضد وزراء الداخلية بصفة خاصة وهذا الشعور التلقائى قد يؤدى إلى عدم تعاون الشعب مع رجال الشرطة لمقاومة الإرهاب وهو أمر ضرورى وهام .

وحول العلاقة أيضًا بين الشرطة والجمهور والمناخ الذى يسود هذه العلاقة فى منطقة الصعيد تحديدًا صاح عضو مجلس الشعب أحمد طه – بكل صدق – وأعلن وتساءل : لماذا انتشرت هذه الظاهرة فى الصعيد ولم تنتشر فى الوجه البحرى (81) ؟!

ثم أجاب بأمانة أيضًا وقال :

لأننا نحن الذين جعلنا من الصعيد منفى ، فالموظف المغضوب عليه ينقل للصعيد ، والضابط المغضوب عليه ينقل للصعيد ، أى إنسان مغضوب عليه ينقل للصعيد .

ثم قال : وقد آن الأوان أن نغير هذا ، ولأنهم نشأوا فى مناخ محاطين بالساخطين المبعدين مما ساعد إلى حد كبير إلى تفاقم هذه الظاهرة فى الصعيد ولم تتفاقم فى الوجه البحرى أو غيره (82) .

وأما عن الأسباب المناخية وخاصة ظلالها الكثيفة فى جنوب الوادى أو الصعيد فإن بعض أعضاء مجلس الشعب والشورى قد أشاروا إليها فى أكثر من موضع وبمناسبة .. بل إن اللافت للنظر ما جاء فى بيان الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء للتخطيط بأن الحكومة بدأت الاهتمام بالصعيد منذ عام 1989 وحتى انتهت من المناطق الأخرى حتى ذلك التاريخ ، الا أن الدكتور زكريا عزمى وكعادته الجريئة والشجاعة قد صاح متسائلا : هل محافظات الصعيد ستنال حقها فى الاستثمارات ؟ هناك استثمارات تهدر اليوم فى محافظة المنيا . لماذا لا ترد الحكومة ؟ وأيضًا فى أسيوط ، لا بد أن نحترم الرأى العام وألا تظل الحكومة صامتة .. وطالب أيضًا بمراعاة مبدأ العدالة فى توزيع الخدمات بين المحافظات وبخاصة محافظات الصعيد .

ولا شك أن الصعيد يعد من أهم المناطق المصرية لأن الصعيد هى السياحة والسياحة أغلبها فى الصعيد ، وكان من البديهيات الاهتمام بمرافق الصعيد وذلك لأهلها أولا وللسياحة ثانيا ، ولأنه يمكن أن يقوم الأهالى بدور بناء فى السياحة عندما يكون الأمر شيئا فى حياتهم ومعيشتهم ، ولعل ما جاء فى تحقيقات مجلة أكتوبر من أن الإرهاب أصله قبلى أو صعيدى بنسبة 82 % يؤكد أن الإرهاب يستثمر مناخ عدم وجود مرافق أو خدمات مناسبة أو كافية

للجمهور ويحث الأهالى على عدم التعاطف مع الحكومة ويجد من ذلك تبريراً واهيا لإرهابه وأنه بذلك يعمل لصالح الناس وهذا ما أنكره واستنكره الأهالى أيضاً .

إلا أنه تبقى حقيقة الأمر وهى أن الصعيد لا بد أن ينال العناية والرعاية والاعتمادات اللازمة للنهوض بالصعيد الذى هو فى الحقيقة – أيضاً – السياحة إذا أردنا النهوض بها وتعويض خسارتها منها ، ومن هنا كان نداء الدكتور زكريا عزمى وتساؤلاته لها من الأهمية بالإضافة إلى بعض زملائه الذين ساروا على نفس النهج ومنهم البيان العاجل للعضو عبد الوكيل عبد الحكيم عما جاء بقرار صادر من رئيس جهاز بناء وتنمية القرية التابع لوزارة الإدارة المحلية والخاص بإدخال مشروعات الصرف الصحى إلى خمسة وعشرين قرية من قرى الجمهورية فى حين أنه لا توجد مدينة واحدة بمحافظة المنيا تتمتع بمشروعات الصرف الصحى وكذلك مناقشة لجنة الإسكان والمرافق برئاسة سيد سرحان لمشاكل مياه الشرب والصرف الصحى بمحافظة أسيوط والحلول المناسبة لها (83) .

كما أشارت لجنة الإدارة المحلية والتنظيمات السياسية برئاسة سعد الشربينى بمجلس الشعب إلى إعطاء المزيد من الاهتمام بمحافظات الصعيد وإقامة المشروعات بها وتوصيل الخدمات الضرورية للمدن والقرى وقيام الأجهزة المحلية بالتغلغل فى كل قرية ونشر الوعى وحل المشاكل التى تعانى منها وإيجاد فرص عمل لمواطنيها .

كما ذهبت اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة بيان الحكومة برئاسة أحمد حمادى وكيل المجلس إلى ذات الاتجاه حيث أشارات إلى ما يتطلبه تنفيذ سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإيجاد فرص عمل منتجة للشباب ووضع برامج تنموية متكاملة للمناطق الفقيرة فى الريف والمدن وخاصة فى صعيد مصر.

وضرورة العمل بجميع الوسائل التشريعية والسياسية لإنهاء تداول الأسلحة غير المشروعة وخاصة فى محافظات الصعيد والكشف عن مصادر التمويل غير الشرعى للجماعات المسلحة وغير المسلحة ومحاصرتها (84) .

كما أشار رفعت بطل بقوله : نحن زرنا الصعيد وقرى الصعيد وقمنا بدراسة أقولها

بصدق وأمانة كواحد من أبناء الوجه البحرى ، أقول : إن جميع المشروعات العظيمة والمصانع تقام فى المدن الجديدة ومدن القناة .. إلخ ، والصعيد خال من هذه المشاريع ما عدا مصنع الألمنيوم ومصنع السكر منذ أيام «عبود باشا» فالبطالة هناك منذ عام 1982 أو 1983 وهى تمثل دافعا لأى شاب لأن يؤجر بأى مبلغ ، إذن علينا أن نقوم بالتركيز على الوجه القبلى وتشغيل البطالة الموجودة به وتعمير محافظات الوجه القبلى بالمصانع الجديدة بل نقوم بعمل مدن صناعية جديدة فى الصعيد لامتصاص هذا العدد الكبير من الشباب العاطل ولا نركز على الوجه البحرى فقط (85) .

وكذلك ذهب الدكتور نبيه العلقامى بقوله : نأمل أن تكون هناك مشروعات فى محافظات الصعيد ، وأشار أيضًا العضو محمد رجب إلى أن هناك واجبا وطنيا وهو : علينا أن نحول جزءا من هذا الاستثمار إلى المناطق التى حرمت لفترة طويلة وعلى وجه الخصوص مناطق الوجه القبلى ، إننا بحاجه إلى أن يتواجد عدد كبير من المشروعات فى هذه المناطق حتى يمكنها أن تسهم فى التنمية (86) .

ثم وقف يوسف صديق يعلن :

أقول كابن من أبناء الصعيد : نحن والحمد لله لدينا أماكن شاسعة ولدينا بطالة كبيرة جدا أورجو من الدولة ومن الحكومة أن تتحرك وتضع كل إمكانياتها فى محافظات الصعيد وخاصة محافظة قنا والأراضى الصحراوية قريبة من مدينة قنا والبنية الأساسية موجودة وممكن إنشاء المدن الصناعية الجديدة (87) .

وقد أدى هذا الحوار الواسع . والمناقشات المستفيضة والتقارير البرلمانية إلى استجابة الرئيس محمد حسنى مبارك وإدراكه الواعى لكل هذه المفاهيم والمضامين التى دارت حول أهمية وضرورة النهوض بالصعيد أحد المحاور الرئيسية للإرهابين .. فأعلن بخطابه أو بيان افتتاح دورتى مجلسى الشعب والشورى فى الحادى عشر من شهر نوفمبر الماضى قائلاً :

إننا فى حاجة إلى مضاعفة إقامة مجتمعات عمرانية فى مناطق جديدة قادرة على جذب السكان وتخفيض العبء السكانى المهول عن المدن والقرى القديمة .

وبالتحديد فإننى أطرح فكرة السماح لأى مستثمر مصرى - هذا يحتاج إلى تشريع إذا ما وافقتم - يعتزم إقامة مشروع لا يتجاوز رأسماله خمسة ملايين جنيه بالشروع فى تنفيذه وفقط إخطار الهيئة العامة للاستثمار بشرط أن يقام المشروع فى المجتمعات الجديدة والمناطق الصناعية والجهات النائية دون الأرض الزراعية خاصة فى جنوب الوادى والتى هى فى مسيس الحاجة إلى فرص العمل لكى تستوعب طاقة الشباب الهائلة .

وبالفعل فقد بدأت الحكومة فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ فكرة الرئيس مبارك .

كما استجاب الرئيس مبارك لما طرح فى مجلس الشورى عن وجوب معاملة ضحايا الإرهاب كشهداء ويكون إحساس الناس والشعب بأن هؤلاء ليسوا ضحايا ولكن شهداء الإرهاب ، وهذا له مدلول كبير بين المواطنين المصريين الذين يحترمون الشهداء ويعتبرون لذكرهم ، أما كلمة «ضحية» فهى حرام أن تقال فى مثل هذه الظروف لأننا فى حرب اقتصاد مصر وسيادة مصر وديمقراطية مصر .. حرب ضد الاستقرار والأمان فى مصر(88) .

فأصدر الرئيس القرارات الجمهورية لذلك من حيث تعويضات أسر شهداء الإرهاب ورعاية الأسر وعلاج المصابين على نفقة الدولة داخليا وخارجيا .

وأمام اللجنة البرلمانية برئاسة السيد راشد وكيل مجلس الشعب والتى شكلت لتدارس الإرهاب والتطرف فقد أدلى مفتى مصر بحديث فى هذا الصدد وحدد - ضمن وسائل العلاج - فى ضرورة أن تكون هناك عدالة اجتماعية مؤكدا أن الأفراد عندما يشعرون بأن هناك عدالة اجتماعية فسينتشر الأمان بين الأفراد (89) .

وأيضًا استجاب الرئيس مبارك لهذا الأمر وأعلن فى خطابه الافتتاحى لدورتى مجلس الشعب والشورى أنه فى ضوء تعدد الآراء والاجتهادات حول الأسلوب الأمثل لتحقيق العدالة الاجتماعية فى ظل الظروف والأوضاع الاقتصادية التى أفرزها الإصلاح الاقتصادى فقد يكون من الملائم أن نفكر فى عقد مؤتمر موسع لبحث تلك القضية واقتراح عدة بدائل للتعامل معها على أن تمثل فيه كل القوى السياسية والمؤسسات الحكومية والأهلية المعنية واللجان المختصة فى مجلس الشعب والشورى والجامعات ومراكز البحث العلمى ونأمل أن يجرى البحث والنقاش فى هذا المؤتمر بروح قومية بعيدة عن التعصب الحزبى أو الفكرى (90) .

وأخيرًا فإننا ما زلنا نؤكد أن إجراء إصلاحات سياسية وجذرية . فإنها من قبيل التطور الطبيعى للنظام السياسى ، وأيضًا استجابة لمطالب جماهيرية ، والقوى والتيارات السياسية منذ سنوات إلا أنها لا تعنى أنها أسباب للإرهاب .. إنما يمكن أن تكون شعارات يتذرع بها الإرهابيون . وإذا كانت هناك محاولات لدفع الأغلبية الصامتة فى كل من تقريرى مجلس الشعب والشورى والقوى السياسية إلى المشاركة .. فإنها بالفعل قد شاركت وتحركت لرفض وللتصدى للارهاب ، وإن كانت لم تشارك فى انتخابات فإنما يبدو أنها «أغلبية الأزمات» أغلبية تسحق أى ضرر يمكن أن يصيب وطنها الأم مصر ، فمحركها الرئيسى مصر ، وهدفها الوحيد مصر . وحياتها ومماتها مصر .



المراجع والهوامش

1 - من كتاب لعبة الأمم والسادات للمؤلف ، اصدار الزهراء للإعلام العربى .

2 - مضبطة الجلسة الثامنة لمجلس الشعب 3 ديسمبر 1992 .

3 - مضابط مجلس الشورى لشهرى مارس وأبريل 1993 .

4 - المرجع السابق .

5 - المرجع السابق .

6 - المرجع السابق .

7 - حديث المستشار أحمد صلاح الدين بدور فى مجلة أكتوبر الأحد 29 أغسطس 1993 .

8 - مقال للمؤلف فى مجلة أكتوبر العدد 858 الأحد 4 أبريل 1993 .

9 - من كتاب لعبة الأمم والسادات للمؤلف .

10 - جريدة الوفد العدد 2030 السنة السابقة 29 أغسطس 1993 .

11 - اللواء محمد عبد الحليم موسى فى 13 ديسمبر 1992 .

12 - الصحف اليومية فى 15 أكتوبر 1990 .

13 - الصحف اليومية فى 20 أكتوبر 1990 .

14 - الصحف اليومية فى 23 أكتوبر 1990 .

15 - الصحف اليومية فى 28 أكتوبر 1990 .

16 - الصحف اليومية فى أواخر أكتوبر 1990 .

17 - إبراهيم كامل فى مجلة أكتوبر 25 نوفمبر 1990 .

18 - ماهر الجندى فى جريدة الأخبار 31 يناير 1993 .

19 - السيدة زينب الغزالى فى الأهرام 9 يونيو 1993 .

20 - فؤاد سلطان فى الأخبار 13 نوفمبر 1993 .

21 - بيان وزير الإعلام صفوت الشريف مضبطة الجلسة (62) بمجلس الشورى 12 أبريل 1993 .

22 - صلاح منتصر فى أكتوبر العدد 875 أول أغسطس 1993 .

23 - اللواء حسن أبو باشا فى أخبار اليوم 21 أغسطس 1993 .

24 - اللواء محمد النبوى إسماعيل فى المرجع السابق أيضًا .

25 - أحمد سيف الإسلام حسن البنا فى الأهرام 9 يونيه 1987 .
26 - تقرير اللجنة الخاصة بالرد على بيان الحكومة برئاسة أحمد حمادى وكيل مجلس الشعب .
27 - مضابط مجلس الشورى السابقة .
28 - المرجع السابق .
29 - حديث الوزير حسن الألفى مع الزميل أحمد مصطفى فى مجلة أكتوبر 25 أبريل 1993 .
30 - حديث الوزير فى نقابة الصحفيين 27 يوليو 1993 .
31 - مضابط مجلس الشعب فى الرد على بيان الحكومة عام 1988 .
32 - د . يوسف والى فى الأهرام 16 سبتمبر 1992 .
33 - اللواء أحمد جلال عز الدين فى حديث لمجلة أكتوبر فى 25 نوفمبر 1992 .
34 - مضبطة مجلس الشورى (58) 10 أبريل 1993 .
35 - محمود عبد المنعم مراد فى مجلة أكتوبر العدد 880 الأحد 5 سبتمبر 1993 .
36 - مضبطة مجلس الشورى (60) 11 أبريل 1993 .
37 - مضبطة مجلس الشعب (8) 13 ديسمبر 1992 .
38 - مضابط مجلس الشورى السابقة .
39 - المرجع السابق .
40 - المرجع السابق .
41 - مضبطة مجلس الشورى (64) فى 13 أبريل 1993 .
42 - مضبطة مجلس الشورى (55) 29 مارس 1993 .
43 - المرجع السابق .
44 - حديث مع شريف الشوباشى فى الأهرام .
45 - نشرة وكالة الإعلام الأمريكية .
46 - ثروت أباظه فى مضابط مجلس الشورى السابقة .
47 - مضابط الكونجرس الأمريكى يوليو 1993 .
48 - المرجع السابق فى أبريل 1993 .
49 - بيان وزارة الخارجية الأمريكية فى 21 أبريل 1993 .
50 - بيان الرئيس الأمريكى كلينتون فى 28 مايو 1993 .

51 - تصريحات السفير الأمريكى فى 20 مايو 1992 وكالة الإعلام الأمريكية .

52 - الصحف الأردنية فى 20 مايو 1993 .

خطاب السيناتور الأمريكى فى 12 أغسطس 1993 فى مجلس العلاقات العامة الإسلامى . وكالة

53 - الإعلام الأمريكية.

54 - بيان عبد الحليم موسى وزير الداخلية السابق أمام مجلس الشورى أبريل 1993 .

55 - المرجع السابق .

56 - مضبطة مجلس الشورى (16) أبريل 1993 .

57 - تصريحات المتحدث الرسمى للخارجية الأمريكية فى 12 أبريل 1993 .

58 - جريدة الوفد العدد 2028 -27 أغسطس 1993 .

59 - جريدة الوفد يوم الأربعاء 6 أكتوبر 1993 .

60 - السفير محمود قاسم فى مجلة أكتوبر العدد 875 – أول أغسطس 1993 .

61 - مضبطة مجلس الشورى (55) 29 مارس 1993 .

62 - المرجع السابق مضابط مجلس الشورى .

63 - ن د خ / نيويورك .

64 - مصادر المخابرات الباكستانية فى 30 أغسطس 1993 بجريدة الأهرام .

65 - صورة للأهرام من رويتر 16 يوليو 1993 .

66 - ندوة نظمتها مدرسة الشئون الدولية فى جامعة جورج واشنطن 19 مايو 1993 .

67 - مضبطة مجلس الشورى (55) 29 مارس 1993 .

68 - مضبطة مجلس الشورى (57) 30 مارس 1993 .

حديث عبود الزمر فى جريدة العربى – جريدة الناصريين – السنة الأولى العدد 12 / 20

69 - سبتمبر 1993 .

70 - مقال محمود عبد المنعم مراد فى مجلة أكتوبر العدد 880 الأحد 5 سبتمبر 1993 .

71 - مضبطة مجلس الشورى (56) 29 مارس 1993 .

72 - المرجع السابق .

73 - المرجع السابق مضبطة (59) .

74 - المرجع السابق مضبطة (63) 12 أبريل 1993 .

75 - كلمة ختام للدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى بالمضبطة (64)13 أبريل 1993

76 - تقرير مجلس الشعب عن الإرهاب والتطرف برئاسة السيد راشد لم ينشر ولم يذع ولم يوزع .

77 - تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية برئاسة د. فوزية عبد الستار بمجلس الشعب – غير منشور .

78 - حديث الشيخ جمال قطب فى آخر ساعة فى 16 ديسمبر 1992 .

79 - تقرير لجنة التعليم والبحث العلمى برئاسة د. محمد طلبه عويضه بمجلس الشعب – غير منشور.

80 - تقرير لجنة الادارة المحلية والتنظيمات الشعبية برئاسة سعد الشربينى غير منشور .

81 - مضبطة الجلسة التاسعة فى 14 ديسمبر 1992 مجلس الشعب .

82 - مضبطة الجلسة الثامنة فى 13 ديسمبر 1992 مجلس الشعب .

83 - مقال للمؤلف فى مجلة أكتوبر بالعدد 866 – الأحد 20 مايو 1993 .

84 - تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة – مرجع سابق .

85 - مضبطة مجلس الشورى (54) 28 مارس 1993 .

86 - مضبطة مجلس الشورى (57) 29 مارس 1993 .

87 - المرجع السابق مضبطة (61) 11 أبريل 1993 .

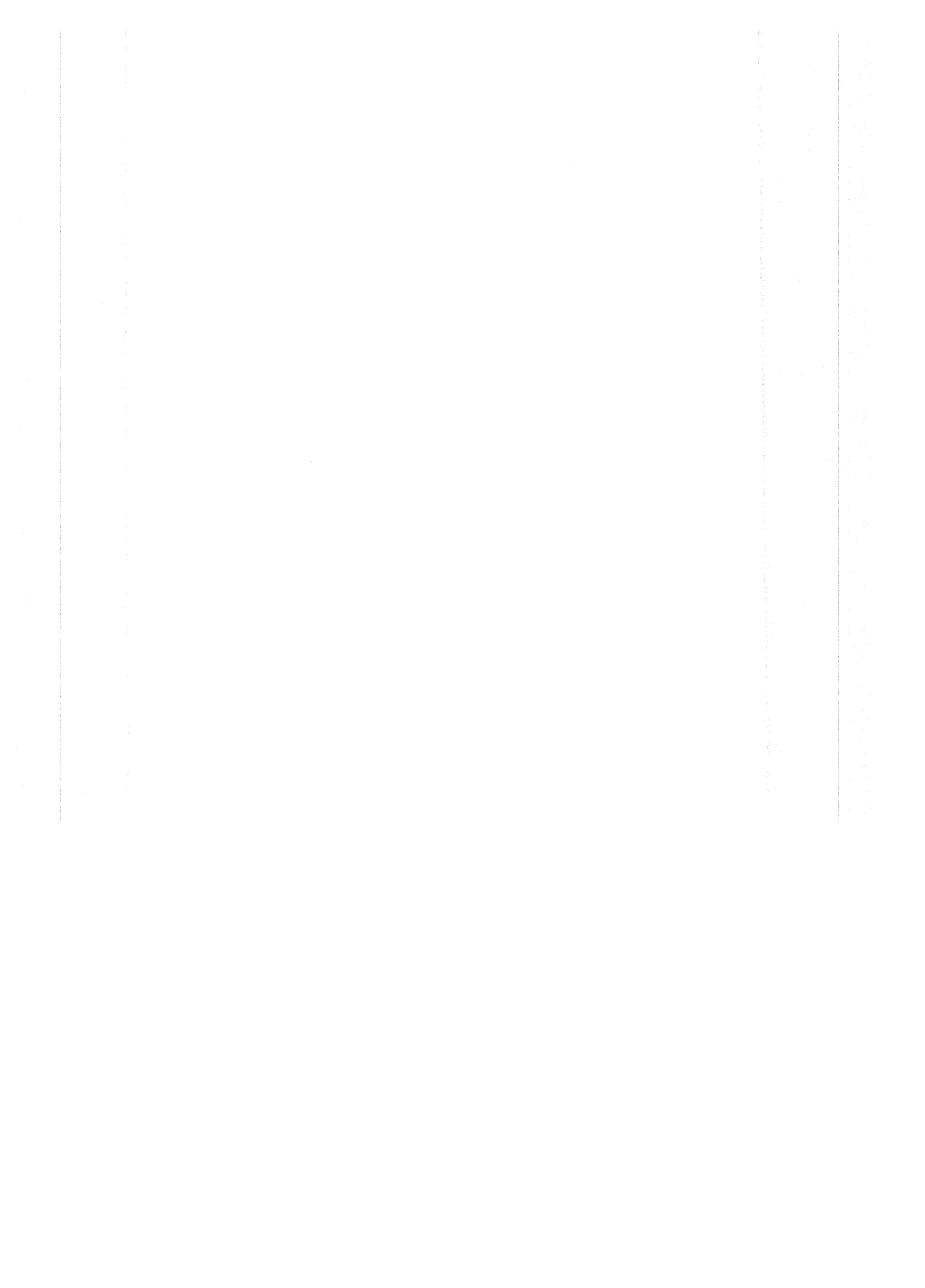
88 - المهندس عادل عز العرب مضبطة مجلس الشورى (55) 29 مارس 1993 .

89 - تصريحات فى جريدة الأخبار يوم 6 نوفمبر 1993 .

90 - خطاب الرئيس مبارك أمام مجلسى الشعب والشورى يوم 11 نوفمبر 1993 .

الفهرس

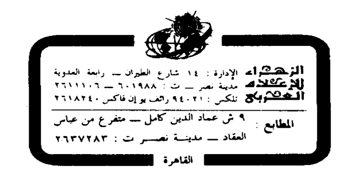
الموضوع	الصفحة



كتب للمؤلف

1 - موسيقار من سنباط	دار المعارف	عـام 1983
2 - برلمان الثورة	مكتبة مدبولي – جزأين	ينـاير 1984
3 - لعبة الأمم وعبد الناصر	المكتب المصرى الحديث	ينـاير 1987
4 - لعبة الأمم والسادات	الزهراء للإعلام العربى	طبعة أولى أكتوبر 1988 طبعة ثانية تحت الطبع
5 - يهود فى برلمان مصر	دار الشعب	ديسمبر 1988
6 - وزارة أكتوبر	دار ثابت	ينـاير 1990
7 - معركة الحزام الذهبى (معركة البترول) بالاشتراك محمد حسن التهامى نائب رئيس الوزراء الأسبق برئاسة الجمهورية .		نوفمبر 1990
8 - مؤامرة القرن الواحد والعشرين الزهراء للإعلام العربى		يناير 1991
9 - لأخوان فى البرلمان المكتب المصرى الحديث طبعة أولى		مايو 1992
10 - كيف يصنع القرار فى مصر ؟ مدبولى الصغير		أبريل 1993
11 - برلمان أبو خمسين الزهراء للإعلام العربى		يناير 1994

رقم الإيداع : ٢٦٩٩ / ١٩٩٤ .
الترقيم الدولي : ١ ــ ١٥٠ ــ ٢٥٧ ــ ٩٧٧ .


الزهراء للإعلام العربي
الإدارة : ١٤ شارع الطيران ــ رابعة العدوية
مدينة نصر ــ ت : ٦٠١٩٨٨ ــ ٢٦١١١٠٦
تلكس : ٩٤٠٢١ راتف يو إن فاكس ٢٦١٨٢٤٠
المطابع : ٩ ش عماد الدين كامل ــ متفرع من عباس
العقاد ــ مدينة نصر ت : ٢٦٣٧٢٨٣
القاهرة